www.kassioun.org

1072

الاثنين 30 ايار 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

أزمة طاقة في الغرب وغذاء في الجنوب

في إطار الحديث عن الأزمات التي تشمل العالم بأسره، ينصب القسم الأكبر باتجاه أزمة الطاقة، بحامليها الأساسيين: النفط والغاز. ولكن الأزمة الأكثر عمقاً والأكثر خطراً وكارثية هي أزمة الغذاء التي بدأت بوادرها بالتوضح بشكل كبير، ودون أن يتضح بعد إلى أي مدى وعمق يمكنها أن تمتد.

أكبر خمسة مصدري حبوب في العالم، وبمقياس مليون طن، هم على التوالي: «روسيا 30، الولايات المتحدة 26، كندا 26، فرنسا 19، أوكرانيا 14».

أي أنّ روسيا وأوكرانيا بالمجموع تصدران 44 مليون طن من الحبوب. وفي عام 2021 قدمت روسيا وأوكرانيا 75% من زيت عباد الشمس، و28% من القمح، و15% من الذرة، إلى السوق العالمية. وهنالك ما يقرب من 50 دولة تعتمد على روسيا وأوكرانيا في ما لا يقل عن 30% من احتياجاتها من القمح، منها 26 دولة تعتمد عليهما بنسبة تتجاوز 50%.

يضاف إلى هذا كله أنّ دولاً عديدة ذات إنتاج معتبر بما يتعلق بالحبوب، قد بدأت بتطبيق سياسات حمائية تقلل من خلالها أو تمنع تصدير إنتاجها، تحسباً للأزمة القادمة بلا شك.

وإذا نظرنا في المسبب الأساسي للأزمتين معاً في طورهما الحالي، فإنّه بالدرجة الأولى العقوبات الغربية على روسيا وعموم السياسات الغربية المقادة أمريكياً، والتذرع بالمسألة الأوكرانية ليس بقادرٍ على إخفاء حقيقة هذا الأمر... ورغم مطالبات روسيا برفع العقوبات ومن باب الأزمات العالمية التي تسببها تلك العقوبات بشكل خاص، إلا أنّ الأمريكيين يغمضون أعينهم ويصمون آذانهم عن كل النتائج التي تسببها عقوباتهم... ما يدفع إلى التفكير جدياً بالسؤال التالي: ألم تكن آثار هذه الإجراءات والعقوبات متوقعة من الأمريكيين أنفسهم؟ وما أهدافهم من ورائها.

ليس من الصعب الآن القول إنهم كانوا يعلمون ويدفعون باتجاه هذه النتائج، وباتجاه النتائج الكارثية التي ستظهر بشكل أكبر في الأمد القريب.

وأما الأهداف فهي متعددة ولكن على رأسها:

أولاً: مع كل أزمة رأسمالية جديدة، كانت تجري درجة أعلى من التمركز، في السلطة والثروة؛ وضمن الأزمة الرأسمالية العميقة الراهنة، والذي بات تضخم الدولار الفلكي أحد أهم عناوينها، ليس مستغرباً أن يدفع المركز الأمريكي باتجاه تمركز جديد على حساب «الشريك المضارب» الأوروبي، عبر طحنه ليس بأزمة الطاقة فحسب، بل وبما سيتبعها من فيضان الهجرة عبر المتوسط خلال الأشهر والسنوات القادمة مع تفاقم أزمة الغذاء... وبما يتبع هذين الأمرين من تغييرات عميقة في كل البنى السياسية الغربية، ومن استيلاد لنازية جديدة، كما كان شأن الغرب الأنغلوساكسوني بشكل خاص باستيلاد النازية الأولى.

ثانياً: أزمة الغذاء ستضرب بالدرجة الأولى الجنوب العالمي الفقير، وعلى رأسه إفريقيا، ما يفتح الباب للتفكير بأنّ مفتعلي هذه الأزمة، يبحثون من خلالها عن تطبيق «إبداعي» – إجرامي جديد للنيومالتوسية /إعادة الإقلاع العظيم/ المليار الذهبي، وعبر تخفيض عدد سكان العالم بالجوع هذه المرة بوصفه الأداة الأولى، إلى جانب الأمراض والحروب وغيرها من الأدوات.

بالنسبة لنا في سورية، فإننا تاريخياً مكتفون بإنتاجنا من القمح، مع فوائض مهمة للتصدير. وفي الأفق القريب ينبغي أن تتحقق هذه المعادلة نفسها ليس كرافع للاقتصاد فحسب، بل وكحامٍ للناس، وربما أكثر من ذلك أيضاً، كأداة في توحيد السوريين...

وهذه المهمة كغيرها من المهام الوطنية الكبرى، تحتاج إرادة سياسية حقيقية لا يمكن أن تتوفر دون تطبيق كامل للحل السياسي الشامل وفق القرار 2254.

خصخصة معلنة لصالح «شريك وطني» غير معلن!

[09]

شؤون عمالية

أم المعارك

02

ملف «سورية 2022»

التضخم مجدداً، ووصولاً لعتبة البترودولار

06

شؤون اقتصادية

خارطة تفكيك الهيمنة الاقتصادية الأمريكية

12

شؤون عربية ودولية

أزمة الحبوب سياسية أيضاً

19

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

أجور العمال أقل من الحد الأدنى لمستوى المعيشة؟

تطالب النقابات منذ فترة طويلة بزيادة الأجور لتحسين الوضع المعيشي للعمال عبر المذكرات، وعبر المؤتمرات وغيرها من المنابر التي يمكن عبرها المطالبة، أما الحكومة عندما تحضر اجتماعات المجلس العام للنقابات، وفي كل مرة من المطالبة كان هناك جدار صدٍّ من الحكومة في وجه المطالبات تلك، والتبرير دائماً موجود: لا موارد لدينا من أجل الزيادة وحين تسمح الموارد سندرس الزيادة على الأجور وهنا يصمت الجميع، فتستعيض النقابات عن ذلك بالمطالبة بتحسين متممات الأجور من حوافز الذي صدر له قانون مؤخراً عن مجلس الشعب عدل فيه قيمة الحوافز من 2,5% إلى 10%. وتعويض عائلي ومكافأة وغيرها من المتممات، التي هي مرتبطة- في حال رغبت الحكومة بزيادتها- بعوامل أخرى لا بد من تحقيقها، وأهمها: أن تكون عجلة الإنتاج تدور بطاقتها الإنتاجية ووفقاً للمعايير الإنتاجية الموضوعة من قبل الشركات حسب نوع الصناعة ووضع آلات الإنتاج من حيث القدم وطاقتها الإنتاجية المفترضة، وهذا ليس متوافقاً مع أوضاع الصناعة سواء بالخاص أو في قطاع الدولة، حيث الطرفان يتعرضان لضغوط حقيقية تمنع عملية الإقلاع بالإنتاج لأسباب كثيرة، وبالتالي تمنع عملية تحسين متممات الأجر. الزيادة الأخيرة لم يكن العمال راضين عنها كونها لا تتناسب مع ارتفاع الأسعار المستمر، بالرغم من الاستقرار النسبي لسعر الدولار، حيث امتصت الزيادة وفوقها حبة مسك قبل أن يقبضها العمال، فجاءت تلك الزيادة الهزيلة وبالاً عليهم لتدرع نهّيبة السوق بها ليرفعوا الأسعار باستمرار.

هناك قضية على درجة كبيرة من الأهمية بما يتعلق بموضوع الأجور ومستواها، لم يجرِ التطرق لها أو مرت مرور الكرام بين الأسطر أو المقترحات، وهي أنّ الكثير من عمال القطاع الخاص وحتى عمال قطاع الدولة أصبحت أجورهم أقل من الحد الأدنى بكثير لمستوى المعيشة ،وهذا يعني أن النقابات لا بدَّ لها من العمل على زيادة أجور العمال، حتى تصبح الأجور متوافقة مع قوانين العمل هذا أولاً، وثانياً: أن يحصل عمال القطاع الخاص على الزيادة التي قررها مرسوم الزيادة الأخير، لأن أرباب العمل لا يدفعون الزيادة على الأجور التي تصدر عن الحكومة في أغلب الأحيان، وهنا ستصطدم النقابات بجدار آخر من الصدّ، وهم أرباب العمل، ولا ندري كيف سيكون عليه موقف النقابات لكسر هذا الجدار المقام بالتعاون مع الحكومة، والنقابات شريكة للحكومة في ما تقرره وما تنتجه من توجهات، وهذا تناقض لابدَّ من حلّه من أجل أن يكون خيار النقابات هو خيار العمّال في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم كل مصالحهم.

أم المعارك

كيف السبيل من الخروج من الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد والعباد وخاصة الطبقة العاملة والجميع يسأل ما هو الحل ومتى سيأتي وكيف، والكل ينتظر الفرج لعله يأتي يوم ينقذهم من حالهم التي وصلوا إليها الآن، حيث آلت حال الجميع إلى درجة اليأس والقنوط والأفق يبدو مسدوداً أمامهم، ولا أمل لهم في المستقبل المنظور على الأقل، وكان حلم الهجرة يراود الكثيرين وما زال ولكنه أصبح خياراً صعب المنال ويحتاج إلى المغامرة غير محمودة العواقب.

ولكن لا أحد يفكر أو يعتقد أو يؤمن أن الحل لا بدّ أن يبدأ من المجتمع والشعب وقواه الحية وخاصة العمال فهم وحدهم يخوضون معارك يومية من أجل لقمة العيش في تماس مباشر مع أصحاب الربح وينظرون بأم أعينهم إلى أين تذهب الثروة ولصالح من وكيف يحرمون منها.

الأساليب القمعية السياسية

ولكن السلطة التي تقف في صف أصحاب الربح تضيق على العمال بجميع وسائلها المتاحة تارة بحجب حقوقهم الدستورية بعيش كريم واقتصاد قائم على العدالة الاجتماعية وتارة بالسيطرة على نقاباتهم حزبياً وأمنياً وتحويلها إلى مجرد جمعيات خيرية في أحسن الأحوال وتفريغ عملها من أي مضمون نضالي أو مطلبي من خلال التصدي للسياسات الحكومية الليبرالية وفي تمريرها لمشاريع القوانين التي تصب في مصلحة قوى رأس المال وخصخصة القطاع العام وفي عدم الاعتراف بحق الإضراب الدستوري للطبقة العاملة ومنعهم من مجرد الاحتجاج على ظروف معيشتهم وشروط عملهم.

حرب اقتصادية على الفقراء

ناهيك عن الأساليب الاقتصادية من خلال خفض مستوى المعيشة عبر تجميد الأجور ورفع الأسعار بشكل يومي وعدم تعويض العمال عن انخفاض قيمة أجورهم الشرائية لدرجة أن الأجور لم تعد تكفي ثمن مواصلات للذهاب إلى العمل وانسحاب الدولة من وظيفتها الاجتماعية والاقتصادية وتركها لقوى السوق تتحكم بلقمة العباد وفرض مزيد من شروط العمل المجحفة بحق العمال والتي تبدع الحكومة في فرضها كما خرجت علينا وزارة التنمية الإدارية منذ يومين حيث فرضت على المتسابقين المتقدمين للمسابقة المركزية على التعهد بعدم متابعة دراستهم الجامعية وبشكل مخالف لأحكام قانون العاملين الأساسي في الدولة فبأي حق تضع الحكومة شرط توقيع تعهد بعدم تطوير العمال لأنفسهم وضمان مستقبل أفضل لهم ؟!! ناهيك عن فرض المزيد من الضرائب على المواطنين ورفع أسعار المحروقات والطاقة، إضافة إلى تكاليف النزوح الكبيرة التي يتكبدها العمال ورفع الدعم عن المواطنين الذين زادت فيهم معدلات الفقر والحاجة.

صحيح أن حل الأزمة السورية يحتاج إلى العامل الخارجي عبر أصدقاء الشعب السوري الحقيقيين ولكن هذا الحل سيوفر لنا فقط الظرف الملائم واللازم للتصدي لمشكلاتنا الداخلية من الفقر والبطالة والفساد والتهميش هذه القضايا الهامة والتي كانت أحد أهم أسباب انفجار الأزمة السورية والتي يتوقف حلها علينا فقط من خلال تنظيم صفوف الطبقة العاملة والبحث عن الحل الموجود فينا أساساً، فنحن من نعاني من الليبرالية ونتائجها ولن يأتي أحد ليقدم لنا الحل على طبق من ذهب ومثال تجربتنا مع الدستور الحالي الذي مازال حبراً على ورق بسبب غياب العامل الضاغط لتطبيقه، فأية سلطة كانت لن تحترم حقوق العمال والفقراء إلا إذا كان لهؤلاء قوة ضغط تفرض برنامجهم على الأرض فالحقوق تنتزع انتزاعاً ولا تعطى، وما على الطبقة العاملة سوى أن تعي نفسها ومصلحتها لكي تستطيع خوض المعركة التي فرضت عليها وهي كما تسمى بأم المعارك لأنها ستحمي الوطن وتعزز مناعته داخلياً وخارجياً.

أية سلطة كانت لن تحترم حقوق العمال والفقراء إلا إذا كان لهؤلاء قوة ضغط تفرض برنامجهم على الأرض فالحقوق تنتزع انتزاعاً ولا تعطى

الحد الأدنى للأجور وحمايته

يهدف الحد الأدنى للأجور إلى حماية العمال من الأجور المنخفضة التي لا تتناسب مع متطلبات الحياة المعيشية الأساسية وتأخذ في الاعتبار احتياجات العمال وأسرهم والحد من عدم المساواة، ما بين الرجال والنساء، حيث غالباً ما تشكل النساء نسبة كبيرة من العمالة ذات الأجور المنخفضة وخاصة في القطاع الخاص المنظم وغير المنظم منه، ويجب أن يتم تحديد الحد الأدنى للأجور من خلال المفاوضات بين المنظمات التي تمثل العمال وأصحاب العمل والحكومة، ويتم تعديلها بشكل دوري، مع مراعاة التغيرات في تكاليف المعيشة والظروف الاقتصادية المختلفة الأخرى.

لا بدّ للنقابات من امتلاك ومعرفة كافة المعلومات الإحصائية الاقتصادية بما في ذلك تعداد كافة القوى العاملة في قطاع الدولة والقطاع الخاص المنظّم وغير المنظم

■ نبيل عكام

حيث دعت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 131 إلى ضرورة وجود نظام للحد الأدنى للأجور يغطي جميع العاملين بأجر وينبغي أن يأخذ الحد الأدنى للأجور بعين الاعتبار احتياجات العمال وأسرهم وكلفة المعيشة، واستحقاقات الضمان الاجتماعي والعوامل الاقتصادية بما في ذلك متطلبات التنمية الاقتصادية، والمستويات الإنتاجية، والحفاظ على مستوى عال من العمالة.

وبألتالي لا بدّ للنقابات من امتلاك ومعرفة كافة المعلومات الإحصائية الاقتصادية بما في ذلك تعداد كافة القوى العاملة في قطاع الدولة والقطاع الخاص المنظّم وغير المنظم، ومعرفة تأثير الحد الأدنى للأجور على الاقتصاد بشكل عام، والآثار الإيجابية للحد الأدنى للأجور على الاستهلاك، وكذلك على رفاهية المستهلكين للسلع والخدمات المنتجة من قبل العاملين بأجر الحد الأدنى.

كيف يمكن حماية الأجور

هناك حاجة لأن يكون لدى النقابات قدر من الحرية في استخدام أدواتها الكفاحية وبالتالي ينبغي على النقابات وضع معيار للحد الأدنى للأجور والمطالبة به بكل أشكال وأدوات الكفاح العمالي بما فيه الإضراب يأخذ بعين الاعتبار احتياجات العمال وأسرهم بما في ذلك حجم الأسرة، خاصة عندما تكون هذه الاحتياجات للعمال مرتبطة بتكلفة المعيشة والاتصال المباشر مع العمال بكل الوسائل بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي، ومن خلال الدراسة والتحليل الاقتصادي لهذه البيانات والإحصائيات تستطيع وضع سياساتها وأهدافها المختلفة، بما في ذلك سياسات سوق العمل لتحقيق العدالة الاجتماعية وتهيئة بيئة العمل المستدامة وتعزيز الإنتاجية.

تغيير إستراتيجيات وأساليب التنظيم والعمل النقابي في مواجهة السياسات الاقتصادية التي لا تلبي إلا مصالح قوى الفساد والنهب المشرعن ويجب ألّا تكون هناك مساومة أو مهادنة مع سياسات اقتصادية واجتماعية لا تعتبر الأجور من أولوياتها.

تعزيز نظام التعاقد عن طريق المفاوضات الجماعية «عقود العمل الجماعية» بين ممثلي العمال وأصحاب العمل في الدولة والقطاع الخاص وضمان دفع أجور العمال بشكل صحيح وفي الوقت المناسب.

تعزيز دور مديريات العمل وقدرتها على مراقبة تطوّر أجور العاملين وزيادتها الدورية بطريقة صحيحة وفي الوقت المناسب من قبل أصحاب العمل.

تشميل كافة العمال لدى مظلة التأمينات الاجتماعية

الحيلولة دون انخفاض سعر قوة العمل «الأجر» إلى مستوى أدنى من قيمتها لذلك التنظيم والنضال النقابي ضروريان حتى لا يجد العامل نفسه مجبوراً على قبول أجر متدنٍّ، بغض النظر عن العلاقة العامة بين العرض والطلب وهذا مرتبط بقدرة التنظيم النقابي على معرفة هذه العلاقة بين الأجر وقيمة قوة العمل إضافة إلى قدرتها على توحيد صفوف العمال واستخدامها لأدواتها النضالية الفعالة لتكون قوة حقيقة قادرة على أن تفرض شروطها في تحسين شروط العمل من أجر معادل لمستوى المعيشة وغيره من الحقوق المسلوبة.

الطبقة العاملة

بريطانيا- تصويت للإضراب

ذكرت وسائل إعلام بريطانية يوم 21 أيار أن نقابة عمال سكك الحديد والبحرية والنقل في بريطانيا «أر إم تي» سوف تجري تصويتاً لمعرفة آراء أعضائها البالغ عددهم 40 ألف عضو في حال تنظيم إضراب عن العمل بعد أن حذّرت النقابات من أكبر إضراب محتمل للسكك الحديد في التاريخ الحديث.

فيما قالت النقابة إن الإضراب يأتي احتجاجاً على تدني الأجور والفصل التعسفي والمخاوف المتعلقة بالسلامة.

كما حذرت نقابة «رابطة موظفي النقل» من «صيف مفعم بالسخط» حيث من المقرر تنظيم إضراب مماثل في حال لم تتم تسوية النزاعات الخاصة بالأجور، وقال سكرتير عام رابطة موظفي النقل، إن الكثير من أعضاء الرابطة لم يتلقوا زيادة في الأجور منذ عامين.

اليمن- موظفو المطار

نظم موظفو مطار عدن الدولي صباح يوم 23 أيار وقفة احتجاجية داخل مطار عدن الدولي للمطالبة بحقوقهم المشروعة.

وتأتي هذه الوقفة الاحتجاجية للمرة الثانية على التوالي، حيث قد نظم الموظفون وقفة احتجاجية في السادس من شباط الماضي ولم تستجب الهيئة العامة للطيران لمطالبهم.

ونظم الموظفون الوقفة بناء على دعوة نقابة مطار عدن الدولي التي أصدرتها في بيان سابق؛ حيث طالب الموظفون بعدة مطالب وهي:

ـ تثبيت المتعاقدين في مطار عدن الدولي.

ـ معالجة استكمال الرقم الوظيفي للموظفين المثبتين.

ـ توظيف أبناء الموظفين في المطار أثناء الانفجار.

وبين الموظفون أن هذه مطالب حقوقية عمالية ويجب على إدارة المطار والهيئة العامة للطيران تحقيق هذه المطالب وعدم المماطلة في تنفيذها.

الجزائر- موجة احتجاج

أعلنت 22 نقابة ناشطة في تكتل النقابات الجزائرية للقطاع العام عن التحضير لموجة جديدة من الاحتجاجات في حال عدم التحرك لتحسين القدرة الشرائية للموظفين.

وأكدت النقابات على التمسك بالملفات المرفوعة وعلى رأسها القدرة الشرائية، قانون التقاعد، قانون الصحة، الحماية الاجتماعية، الحريات النقابية، والمطالبة بإيجاد حلول لموازنة القدرة الشرائية بإعادة النظر في سياسة الأجور جملة وتفصيلاً بما يحقق العدالة في توزيع الثروة الوطنية.

وحسب بيان لها أكدت أنها تحمّل الحكومة مسؤولية الوضع المتأزم للموظفين والعمال الجزائريين وتطالبها بالإسراع في معالجة الملفات المطروحة تفادياً للانفجار.

وتلتزم النقابات- حسب البيان- بمواصلة النضال وتدعو إلى عقد مجالسها الوطنية استعداداً لأي تصعيد.

السودان- موظفو القضاء

قدم العاملون بالسلطة القضائية مذكرة احتجاجية لرئيس السلطة مطالبين بتطبيق هيكل الرواتب الجديد بجانب عدد من المطالب الأخرى، وذلك في وقفة احتجاجية أمام مكتب رئيس القضاء بالخرطوم يوم 25 أيار.

ورفع العاملون في السلطة القضائية شعارات يطالبون فيها بحقوقهم كاملة، ورفضوا التهديد والتخويف بالفصل الذي وجه لهم في حال استمرارهم في الإضراب الذي بدأ منذ الأسبوع الماضي.

والجدير ذكره أن العاملين بالقضاء قد دخلوا في إضراب مفتوح منذ الأسبوع الماضي، وشمل الإضراب كل المؤسسات والمحاكم القضائية في كل السودان. وكشف المحتجون عن أنهم سبق وأن نفذوا إضراباً يطالب بحقوقهم ورفعوه بعد وعود لم تنفذ، مؤكدين بأنهم لن يرفعوا الإضراب هذه المرة حتى تتحقق كافة مطالبهم.

سورية ومنظمة العمل العربية

تأسست منظمة العمل العربية عام 1965 وتضم في عضويتها الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وتقوم المنظمة على التمثيل الثلاثي الذي يعتمد على أساس اشتراك أصحاب العمل والعمال والحكومات في هياكل المنظمة الدستورية.

وقد نص دستور المنظمة في مقدمته: أن لجميع البشر الحق في السعي وراء رفاهيتهم المادية والروحية بحرّية، وفي ظروف قوامها تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وقد حددتها، ومن أهمها: تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية، ووضع خطة لنظام التأمينات الاجتماعية لحماية العمال وعائلاتهم، وتنسيق الجهود العربية في ميدان العمل ومكافحة البطالة.

وقد أصدرت المنظمة «19» اتفاقية كان أهمها: اتفاقية العمل العربية رقم «1» لعام 1966 بشأن مستويات العمل، والاتفاقية العربية للعمل رقم «16» لعام 1983 بشأن الخدمات الاجتماعية العمالية، والاتفاقية رقم «15» لعام 1983بشأن تحديد وحماية الأجور، والعديد من الاتفاقيات والتوصيات التي تضمن حقوق العمال، وتنظم العلاقة بين العمال وأرباب العمل.

اتفاقية رقم 6 لعام 1976 بشأن مستويات العمل

يمكن اعتبار اتفاقيات المنظمة ودستورها: أنها متقدمة من حيث حماية العمال وحقوقهم فقد نصت الاتفاقية رقم «1» لعام 1966 بشأن مستويات العمل والمعدلة عام 1976 على حقوق العمال الرئيسة، واعتبرتها بأنها الحد الأدنى من الحقوق، ومنها الاعتراف بحق الإضراب للعمال بشكل واضح وصريح للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، بعد استنفاذ طرق التفاوض القانونية، واعتبرت الاتفاقية أن نصوص تشريعات العمل يجب أن تكون أحكامها من النظام العام، لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها إلا إذا كان ذلك لمصلحة العامل، وأكدت أن تشريعات العمل يجب أن تكون موحدة للعمال كلهم في البلد الواحد، بحيث لا يجوز التفريق بين العمال في القوانين، كما أكدت على حق العامل وحده في إثبات حقوقه بالطرق كافةً وحَرّمت بالنص التسريح التعسفي، وجعلت التسريح خاضعاً للرقابة القضائية اللاحقة، كما أفردت فصلاً كاملاً لحماية صحة العمال ووقايتهم من أخطار العمل، وتشغيل الأحداث والنساء وحمايتهم.

اتفاقيات صادقت عليها سورية وبقيت دون تطبيق

لقد وقعت سورية على اتفاقية مستويات العمل لعام 1976 وعلى عشر اتفاقيات أخرى، أهمها: اتفاقية العمل العربية رقم «7» لعام 1977 بشأن الصحة والسلامة المهنية، والاتفاقية رقم «3» لعام 1971 بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية، والاتفاقية رقم «19» لعام 1998 بشأن تفتيش العمل وتسع توصيات أخرى فقط، وبالرغم من ذلك فإن سورية لم تلتزم باتفاقيات منظمة العمل العربية التي صادقت عليها، ولم تنعكس هذه الاتفاقيات في قوانين العمل السورية، بل ذهب المشرع عكس ذلك تماماً منذ تبني الحكومات السورية المتعاقبة لسياسات اقتصاد السوق الاجتماعي، فسورية شرَّعت التسريح التعسفي في القانون العمل رقم 17 لعام 2010 وفي قانون العاملين الأساسي في الدولة رقم 50 لعام2004، وقوانين العمل في سورية ما زالت تجرِّم الإضراب وتعتبره جنحة، رغم أن الدستور الجديد في عام 2012 نص عليه صراحة كحقٍ من حقوق العمال.

اتفاقيات لم توقع عليها سورية

الجدير بالذكر، أن أغلب اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل العربية الهامة لم توقع عليها سورية، ومنها: الاتفاقية العربية رقم «15» بشأن تحديد وحماية الأجور لعام 1983 والتي نصت في المادة السادسة عشرة على تعريف الحد الأدنى للأجور «بأنه المستوى المقدر للأجر ليكون كافياً لإشباع الحاجات الضرورية للعامل ولأسرته، كالملبس والمسكن والغذاء للعيش بمستوى إنساني لائق».

كما أكدت الاتفاقية في المادة «19» على ضرورة المراعاة عند تحديد الحد الأدنى للأجور، حركة الأسعار وضرورة الموازنة بينهما، وإجراء مراجعة دورية للأجور لا تزيد عن سنة، وذلك لتواكب الأجور الحقيقية مستوى تكاليف المعيشة.

خلاصة

ما الفائدة من توقيع سورية على هذه الاتفاقيات إذا كانت الحكومات السورية لا تلتزم أساساً بالاتفاقيات التي توقع عليها؟ ولكن يبقى التمسك بهذه الاتفاقيات والدفع باتجاه تطبيقها سلاحاً بيد الطبقة العاملة لمواجهة محاولات قوى الفساد الالتفاف عليها، ولإظهار مدى عدم مشروعية قوانينها، فقوانين العمل السورية مثالٌ على هدر حقوق العمال ومخالفة الدستور، والاتفاقيات الدولية، وذلك كله إرضاء لقوى المال، ومع ذلك لم تنسَ هذه القوى أن تنص في مقدمة قوانينها أنها جاءت بالتوافق مع اتفاقيات العمل الدولية الجماعية والثنائية، التي صادقت عليها الجمهورية العربية السورية!؟

بين التأمينات والقضاء وصاحب العمل

عندما صدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم /92/ لعام 1959 والذي تم تعديله بالقانون رقم /28/ لعام 2014 قد حدد في الفصل الأول منه ما يتعلق بتأمين إصابة العمل من حيث التعويضات والمعاشات المستحقة منها والإجراءات المستحقة منها والإجراءات الواجب اتباعها عند حدوث الإصابة والتحكيم الطبي مما يعني أن الطريق الإداري مفتوح أمام المصاب أو ورثته للحصول على تعويض إصابة العمل سواء أكان العامل مؤمناً عليه أم لا، حيث يستطيع العامل أو ورثته القيام بالإبلاغ عن الإصابة إدارياً في حال امتنع صاحب العمل عن تنظيم بلاغ بالإصابة وقبل اللجوء إلى القضاء.

وجاء في نص المادة 103 من قانون التأمينات الاجتماعية رقم /28/ لعام 2014 والتي كان رقمها 100 في قانون التأمينات رقم /92/ لعام 1959 والمعدلة بالمادة /27/ من القانون رقم /78/7 لعام 2001 والتي جاء فيها «أنها لا تقبل دعوى التعويض عن إصابة العمل إلا إذا كانت المؤسسة قد طولبت كتابةً بالتعويض خلال خمس سنوات من تاريخ وقوع الحادث أو الوفاة أو الإخطار بانتهاء العلاج أو بدرجة العجز».

وبالتالي ترد دعوى إصابة العمل شكلاً أمام القضاء قبل مطالبة مؤسسة التأمينات الاجتماعية كتابة بالتعويض وخلال 5 سنوات على الإصابة أو الانتهاء من العلاج، ولكن عملياً لا يمكن للعامل المصاب مراجعة مؤسسة التأمينات الاجتماعية للمطالبة بتعويض إصابة العجز إذا لم يقدم بعض الاستمارات التي يجب إمضاؤها من قبل رب العمل!!! ومن قبل طبيب الشركة وهنا في حال حدوث خلاف بين رب العمل والعامل قد لا يقوم صاحب العمل بالتوقيع على الاستمارات التي تطلبها المؤسسة وبالتالي لا يستطيع

العامل مطالبة مؤسسة التأمينات الاجتماعية لعدم اكتمال أوراقه الرسمية المطلوبة ولا يمكن للعامل مراجعة القضاء المختص قبل مطالبة التأمينات كتابة بالتعويض، فما هو الحل في مثل هذه الحالة؟؟؟ ومن سيعوض العامل؟ وهل سيبقى مصير العامل مرتبطاً بضمير صاحب العمل الذي غالباً ما يتهرب من استحقاقات عماله عليه.

زيادة أسعار الاتصالات كوميديا هزلية سوداء مكررة

أصدرت وزارة الاتصالات والتقانة ما أسمته «بيان هام» بتاريخ 2022/5/29، ومضمون هذا البيان أنه: «تم التوافق على تعديل أسعار الخدمات المُقدمة بمتوسط زيادة 50% لشركتي الخليوي والشركة السورية للاتصالات للخدمات الأساسية اعتبارا من2022/6/1».

■ عادل ابراهيم

سبق ذلك تسريب إعلامي لصحيفة الوطن بتاريخ 2022/5/27 عن مصادر مطلعة في المؤسسة العامة للاتصالات أن شركات الخليوي طلبت زيادة على الأسعار بنسبة 200%.

فصول متتالية

ما سبق أعلاه عبارة عن فصول كوميديا هزلية سوداء مكررة، يبدأ مشهدها الأول عادة بتسريب إعلامي، ثم تتالى المشاهد تباعاً وصولاً إلى خاتمة العرض متمثلاً بزيادات في الأسعار، وهذه المرة المحور المعالج في هذه الكوميديا هو الاتصالات وأسعار خدماتها العامة والخاصة.

ولنصل من فصول هذه الكوميديا السوداء إلى نتيجة أن «الرمد أحسن من العمى»، فنسبة 50% التي تم التوافق عليها والمعلن عنها عبر البيان الهام هي أخف وطأة من النسبة المطلوبة من شركات الخليوي والبالغة 200%!

فالمضحك في الأمر هو أسلوب تشتيت الانتباه في المضمون أعلاه من خلال دفع قارئ الخبر المسرب إلى الخيار المطلوب الوصول إليه في الخاتمة والمتمثل بزيادة الأسعار، لكن شريطة ألّا تصل إلى 200%، وبذلك تظهر الوزارة وكأنها مدافعة عن مصالح المواطنين وليست منفذة لمطالب الشركات المشغلة!

لكن ماذا عن التفاصيل الفعلية لهذه الزيادة، وهل كانت فعلاً 50% فقط؟

مبررات وذرائع

ورد في البيان الهام، وبعد الاعتراف بتراجع جودة خدمات الاتصالات والإنترنت والغياب الكلي لها في بعض المناطق، ما يلي: «وفي إطار عمل الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد لضمان استمرار عمل شركات الاتصالات وخدماتها بما يتناسب مع الظروف الحالية الناتجة عن تداعيات قانون قيصر وارتفاع سعر الصرف، من دون أن تشكل أعباءً ثقيلة إضافية على المواطنين. وبعد عدة مفاوضات جرت خلال الفترة الماضية ما بين الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد، والمشغلين من شركات الخلوي « MTN– سيرياتيل» والشركة السورية للاتصالات، بناءً على طلب مقدّم من هذه الشركات، تم التوافق على تعديل أسعار الخدمات المُقدمة بمتوسط زيادة 50% لشركتي الخليوي والشركة السورية للاتصالات للخدمات الأساسية اعتباراً من 2022/6/1، بما يساعد المشغلين على الاستمرار بتقديم خدماتهم وتحسينها أو توفيرها، ويمكنهم من تنفيذ مشاريعهم المطلوبة منهم، بحيث لا يؤثر هذا التعديل بشكل كبير على المواطنين ولا سيما ذوي الدخل المحدود منهم».

ويضيف البيان: «وإن كان هذا القرار تضمّن زيادة في أجور خدمات الاتصالات والإنترنت، إلا أن هذه الزيادة ضرورية لتتمكن شركات الاتصالات من الإيفاء بالتزاماتها المالية بالقطع الأجنبي لمزودي الخدمة العالميين، واضطرارية لارتفاع أسعار الطاقة بشكل كبير، مع التأكيد على أن هذا القرار لا يستند بالمُطلق إلى دوافع ربحية، ويهدف بشكل أساسي إلى ضمان استمرار توفر الخدمة لجميع شرائح المجتمع».

تفاصيل إضافية مضحكة

المضحك في الأمر هو الحديث عن «تداعيات قانون قيصر وارتفاع سعر الصرف، من دون أن تشكل أعباءً ثقيلة إضافية على المواطنين»، والحديث عن «التأكيد على أن هذا القرار لا يستند بالمُطلق إلى دوافع ربحية، ويهدف بشكل أساسي لضمان استمرار توفر الخدمة لجميع شرائح المجتمع».

لكن ما تم إغفاله والتعمية عنه هو ما حققته وتحققه هذه الشركات من أرباح سنوية بالمليارات، معلنة وموثقة رسمياً، وهي لا شك من جيوب وعلى حساب المواطنين المشتركين بخدماتها، ناهيك عن تراجع هذه الخدمات عملياً، والتي تم الاعتراف بها!

فخاتمة فصول الكوميديا كانت أنها لم تقف عند حدود تنفيذ مطالب شركات الخليوي فقط، فمؤسسة الاتصالات رفعت أسعار خدماتها أيضاً.

وهنا نلحظ أيضاً أسلوب تشتيت الانتباه، فالحديث لم يعد يقتصر على رفع أسعار خدمات مشغلي الخليوي بناء على طلبها، بل طال خدمة الإنترنت أيضاً، وجميع الخدمات التي تقدمها مؤسسة الاتصالات، بما في ذلك خدمة الاتصال الأرضي.

وخلاصة القول إن وزارة الاتصالات لم تكتفِ بالرضوخ لمطالب شركات الخليوي بزيادةَ أسعار خدماتها، بل استفادت من ذلك عبر زيادة أسعار كافة خدماتها هي أيضاً، وكل ذلك على حساب ومن جيوب المواطنين طبعاً، أي مزيد من المليارات كأرباح سنوية، مع استمرار تردي الخدمات الخاصة بها وبشركات الخليوي!

أما الحديث عن «عدم تأثير هذا التعديل بشكل كبير على المواطنين ولاسيما ذوي الدخل المحدود منهم»، فهو لذر الرماد في العيون، ولمزيد من تشتيت الانتباه ليس إلا!

الاتصالات لم تكتفِ بالرضوخ لمطالب شركات الخليوي بل استفادت بزيادة أسعار كافة خدماتها هي أيضاً على حساب ومن جيوب المواطنين أي مزيد من المليارات كأرباح سنوية

بعض تفاصيل الزيادة

ارتفعت أجور خدمات إنترنت تراسل المعتمدة من الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد بنسبة أعلى من 50% وسطياً، وكذلك أسعار الباقات المميزة، وباقات الشحن، والفايبرنت، بل وصلت إلى أكثر من 100% لبعضها.

أما عن أسعار شركات الخليوي فقد أصبحت دقيقة الاتصال الخليوي للخطوط مسبقة الدفع بـ27 ليرة، بعد أن كانت بـ18 ليرة، أي بزيادة نسبتها 50%، ودقيقة الاتصال للخطوط لاحقة الدفع بـ23 ليرة، بعد أن كانت بـ15 ليرة، أي بزيادة نسبتها 53,3%، فيما أصبح سعر الميغا بايت خارج الباقات بسعر 17 ليرة.

ويشار بهذا الصدد أن الزيادة الأخيرة على أسعار الاتصالات والإنترنت دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من مطلع تشرين الأول لعام 2021، أي منذ ثمانية أشهر فقط، وكانت بنسبة معلنة بحدود 40% بحينه، وقد ترافقت مع الحديث عن خطط ومشاريع لتحسين جودة الإنترنت وخدمات الاتصالات الخليوية والأرضية، الأمر الذي لم يتم عملياً بدليل الاعتراف الرسمي بتردي وتراجع الخدمات.

فهل من كوميديا مكررة الفصول السوداء أشد قتامة من ذلك؟!

السرعة	حجم الاستهلاك	السعر الجديد/ليرة	السعر القديم/ليرة	نسبة الزيادة
512K	30G	3000	2000	%50
1M	50G	4500	2750	%63,6
2M	85G	6800	4500	%51,1
4M	140G	11500	7750	%48,3
8M	175G	21000	9000	%133,3
16M	225G	28000	16000	%75
24M	275G	40000	22000	%81,8

في فهم معنى «الغاز مقابل الروبل»

هنا الحلقة العاشرة، ويمكن الرجوع عبر الروابط للحلقات السابقة: الأولى «1- العقوبات وسعر الصرف»، الثانية «2- إذا أردنا أن نعرف ماذا في إيطاليا»، الثالثة «3-خلية الرأسمالية الأولى»، الرابعة «4- خطوة أخيرة قبل ظهور النقد»، الخامسة «5-أنتم ملح الأرض!»، السادسة «6- العملة رمزاً للقيمة!»، السابعة «7- رأس المال!»، الثامنة «8- الربح!»، التاسعة «9-التضخم!»

وصلنا في الحلقة الماضية إلى الحديث عن التضخم والانكماش، وقلنا إنّ التضخم هو أداة نهب أساسية ضمن الاقتصاد الرأسمالي. سنضيف هنا بعض الكلام عن التضخم الذي سيساعدنا في تلمس وضع الدولار عالمياً ودوره، ثم سننتقل لقراءة تاريخية مختزلة وصولاً لوقتنا الراهن وللآفاق المحتملة بعده.

■ مهند دليقان

«الهدف النهائي لهذه السلسلة هو أن يتمكن القارئ من تكوين رأي مستنير مما يجري هذه الأيام من تحولات كبرى على الساحة العالمية بما يخص البترودولار والدولار نفسه، وضمناً مسألة «الغاز بالروبل» بوصفها نقطة علام في الانتقال نحو مرحلة جديدة، ليس بالنسبة لروسيا وحدها، بل وللعالم بأسره...»

وإذاً فلنتابع...

مراجعة سريعة وفكرة

سنمر على بضع أفكار وردت في الحلقة السابقة لنؤسس عليها ونتابع بعدها:

● التضخم هو تعبير عن أنّ «الكتلة النقدية في التداول أو المعروض النقدي» أكبر من «الكتلة النقدية الضرورية والتي تساوي كتلة البضائع مقسومة على سرعة الدوران».

● وإذا كان قانون العرض والطلب يطبق على البضائع، فهو أيضاً يطبق على النقد؛ فحين يكون المعروض النقدي فائضاً عن الطلب «أي عن الكتلة النقدية الضرورية»، فإنّ ما يمثله «أو ما يرمز إليه» هذا النقد من قيمة، يصبح أقل. التعبير الأوضح عن هذه المسألة والذي يعرفه الجميع، هو ارتفاع الأسعار... «كميات نقد أكبر، للحصول على البضائع نفسها».

● حين ترتفع الأسعار، فإنّ الأجور، حتى وإن بقيت محافظة على قيمتها الاسمية، إلا أنّ قيمتها الفعلية، أي قيمتها الشرائية، تنخفض. ويمكن حتى أن تزداد الأجور اسمياً ولكن تكون زيادتها أقل من زيادة الأسعار «أي أقل من نسبة زيادة التضخم»، وتكون فعلياً قد انخفضت.

● إضافة لأشكال النهب المختلفة التي يتعرض لها أصحاب الأجور ضمن التشكيلة الرأسمالية، «والتي مررنا عليها في حلقة الربح»، فإنّ هنالك عملية نهب للأجور، تجري بشكل مستمر وعلى أساس دوري، عبر التضخم... فالعامل يستمر بالإنتاج والعمل عدد الساعات نفسه، وغالباً أكثر، ولكن راتبه يشتري بضائع أقل... ما يعني من وجهة نظر الاقتصاد الكلي أنّ حصة أصحاب الربح تزداد -بشكل إضافي- على حساب حصة أصحاب الأجور، عبر التضخم.

● وللمحافظة على هذا الربح وتعظيمه، فإنّه يتم التلاعب بطريقة حساب التضخم باتجاه تخفيض الرقم الحقيقي له؛ لأنّ الطبيعي أنّ نضال أصحاب الأجر، النقابي والسياسي والفكري، سيتجه نحو المطالبة على الأقل بأن تتم زيادة الأجور بنفس مقدار زيادة التضخم... ولذا، وعلى العموم، فإنّ كل الأرقام التي تعلنها الدول عن حجم تضخم عملاتها هي أرقام مزورة انخفاضاً، والأرقام الحقيقة دائماً أكبر، وأحياناً أكبر بصورة فلكية... والطريقة الأساسية لحساب النسبة الحقيقية للتضخم هي الحساب على أساس سلة سلع محددة، متوازنة، ومتكاملة... أي ببساطة حساب التضخم انطلاقاً من تغيرات أسعار مجموعة واسعة من البضائع.

من وجهة نظر الاقتصاد الكلي فإنّ حصة أصحاب الربح تزداد- بشكل إضافي- على حساب حصة أصحاب الأجور عبر التضخم

إذا أخذنا حالة بلد واحد، ولتكن عملته هي الليرة، فإنّ أصحاب الربح ضمن هذا البلد ينهبون أصحاب الأجر بسبل عديدة، أساسها هو نهب القيمة الزائدة، أي نهب العمل الإضافي المجاني الذي يقدمه العامل لرب العمل. ولكن ضمن أهم هذه السبل، وكما أشرنا أعلاه: التضخم. ما يعني أن كل تضخم إضافي لعملة البلد المعني هو ضمنياً عملية نهب إضافية من أصحاب الأجور في ذلك البلد...

فلنتخيل الآن أنّ هنالك عملة لكل العالم، عملةً تُستخدم في العالم بأسره وكأنه بلد واحد... لن نحتاج إلى سعة خيال لتصلنا الصورة، فهي الواقع الذي نعيشه: واقع عالم الدولار.

عندها يمكننا أن نقول ببساطة: إنّ كل تضخم إضافي للدولار، هو عملية نهب إضافية، ليس لأصحاب الأجور الأمريكيين فقط، بل وللعالم بأسره! وما نتحدث عنه هو التضخم الحقيقي وليس الأرقام التي يعلنها المسؤولون الماليون والبنك الفيدرالي الأمريكي، رغم أنه حتى هذه نفسها تشير إلى حجم تضخم هائل للدولار، هو في الحقيقة أقل بكثير من التضخم الفلكي الحقيقي له.

ثلاثة تعبيرات للتضخم

التعبير الأول «الرسمي»:

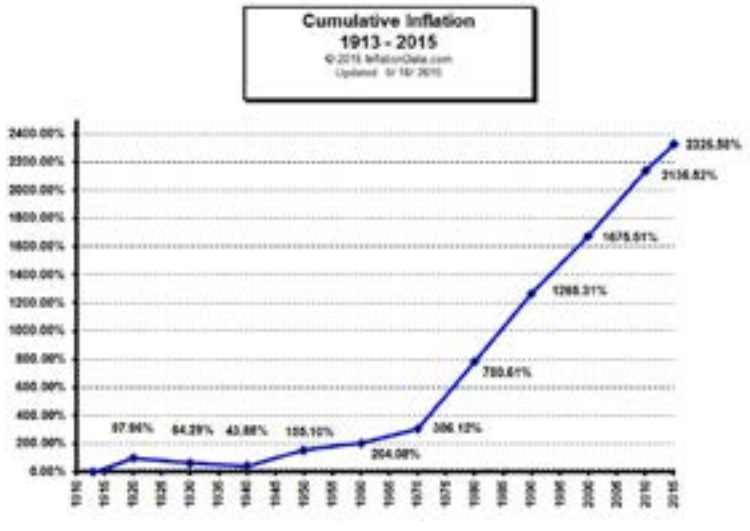

المخطط البياني هذا هو الصورة الرسمية التي يتم تقديمها لنا عن حجم تضخم الدولار خلال المئة عام الماضية...

لكي يصبح هذا المخطط محسوساً بشكل أكبر، فيمكن أن نقرأه بالشكل التالي: يقول هذا المخطط إنّ نسبة التضخم التراكمية خلال ما يقرب من مئة عام هي 2326%، وهذا يعني نظرياً أنّ البضائع التي كان يمكن أن يشتريها دولارٌ واحد عام 1913 باتت تحتاج 23,26 دولاراً عام 2015 ليتم شراؤها هي نفسها...

10- التضخم مجدداً، ووصولاً لعتبة البترودولار

هذه الطريقة في حساب التضخم هي طريقة مشوهة بشكل مقصود، وتنطلق بالأساس من تشويه طريقة حساب الدخل الوطني؛ حيث هنالك طريقتان أساسيتان في حساب التضخم: الطريقة البرجوازية/الميركانتيلية التي تعتبر كل أنواع الدخول جزءاً من الدخل الوطني الإجمالي، وبذلك فإنها لا تحتسب الإنتاج الحقيقي فقط، بل ومعه الخدمات المالية وغيرها التي لا تضيف أية قيم حقيقية. طريقة الحساب هذه تقوم بتضخيم وهمي لكتلة البضائع المنتجة، وتسمح بالتالي بطباعة كمية أكبر من النقود، أي تسمح برفع التضخم بشكل غير معلن، وهذا الأمر مقصود كما أسلفنا بوصفه إحدى أدوات النهب، وإحدى أدوات التوزيع الثانوي للدخل الوطني من الأجور باتجاه الأرباح... أي وسيلة نهب إضافية من جيوب الفقراء باتجاه جيوب الأغنياء.

الطريقة الثانية في حساب الدخل الوطني، هي الطريقة الماركسية، التي تحسب ضمن الناتج الوطني الإجمالي فقط الإنتاج الحقيقي المتركز في خمسة قطاعات هي: «الصناعة، الزراعة، البناء، النقل الإنتاجي، التجارة الداخلية»...

التعبير الثاني «على أساس تغير أسعار البضائع»:

فلنتذكر النسبة التي قالها لنا المخطط السابق «أي 2326%»، ولنحاول أن نحسب بأنفسنا نسبة التضخم على أساس أسعار البضائع، ولنأخذ أهم بضاعة تأشيرية: الذهب.

وسنحسب تضخم سعر الذهب ضمن فترة زمنية أقل حتى من التي يغطيها المخطط البياني السابق؛ سنحسبه بين عامي 1944 و2022:

مع نهاية مؤتمر بريتين وودز، تم تثبيت سعر أونصة الذهب عند 35 دولاراً، أي سعر غرام الذهب الواحد عند 1,125 دولار تقريباً، وسعره اليوم هو 59,6 دولاراً. أي أنّ نسبة تضخمه التراكمية بين هذين التاريخين هي حوالي 5298% أي أنّ التضخم وفقاً لسعر الذهب هو أكثر من ضعف التضخم الرسمي، «وإذا طابقنا الفترتين الزمنتين تماماً، فإنه سيصل إلى حوالي ضعفين ونصف».

وبالمختصر، فإنّ التعبير الثاني للتضخم، وهو تعبير أكثر قرباً من الحقيقة، يكشف لنا عن حجم «تلطيف» أرقام التضخم المعلنة رسمياً، أي عن حجم «تلطيف» الذهب الجاري عبر التضخم.

التعبير الثالث «على أساس تغير قيم البضائع»:

حساب التضخم على أساس تغير الأسعار الفعلية للبضائع بين نقطتين زمنيتين، ليس حساباً دقيقاً هو الآخر:

كنا قد مررنا في حلقات سابقة من هذه السلسلة على تعريف القيمة، قيمة أية بضاعة، وقلنا إنها عدد ساعات العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها. يسمح هذا التعريف باستنتاج واضح هو أنّ الاتجاه التاريخي لقيم مختلف أنواع البضائع يميل دائماً نحو الانخفاض؛ لأنّ تطور القوى المنتجة يعني أنّ البضائع نفسها بات يمكن إنتاجها بعدد ساعات أقل فأقل، أي بقيم أقل فأقل.

ولأنّ السعر ليس إلا انحرافاً عن القيمة «هبوطاً أو صعوداً»، فانخفاض القيمة يعني ضمناً أنّ المؤشر المرجعي الذي يتحرك حوله السعر قد انخفض هو الآخر... وبالتالي فإنّ الاتجاه التاريخي الموضوعي للأسعار ينبغي أن يتجه نحو الانخفاض! وهذا معاكس تماماً لما رأيناه، سواء في المخطط الرسمي السابق، أو في حساب التضخم الذهبي. وهذا ما نراه أيضاً في كل العالم وبالنسبة لكل العملات... أي أنّ الطريقة التي قلنا عنها في الحلقة السابقة إنها الطريقة الصحيحة لحساب الحجم الحقيقي للتضخم «على أساس تغير أسعار البضائع بين فترتين زمنيتين»، أو التي سميناها هنا التعبير الثاني للتضخم، هي أيضاً ليست الطريقة الأكثر دقة لحساب التضخم، وهي أيضاً تخفض قيمته الفعلية...

وبالمختصر، فالتضخم أكبر بما لا يقاس من الأرقام والحسابات الرسمية وغير الرسمية... وليس هذا غريباً حين نقرنه بجوهره الذي تحدثنا عنه أعلاه، أي بوصفه أداة للنهب، وبوصفه بالتالي إحدى الأدوات التي يستخدمها أباطرة المال «الذين في الواجهة» والذين باتت ثرواتهم بمئات مليارات الدولارات، ومن خلفهم وفوقهم الأباطرة الحقيقيون الذين تقاس ثرواتهم بتريليونات الدولارات!

كل تضخم إضافي للدولار هو عملية نهب إضافية ليس لأصحاب الأجور الأمريكيين فقط بل وللعالم بأسره

ست مراحل

التركيز الذي سلّطناه على مسألة التضخم، لا ينبغي أن يقدم إيحاءً خاطئاً بأنّ «التضخم هو المشكلة»، على العكس من ذلك، فإنّ التضخم هو فقط أحد أعراض المرض. لكنّ ميزته هي أنّه عَرَضٌ من النوع الفريد الذي تسمح دراسته بالاستعانة بقانون القيمة وقوانين الرأسمالية الأخرى، بالوصول إلى تشخيص على درجة جيدة من الدقة لحقيقة المشكلة.

وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أيضاً، أنّ التضخم لم يكن بالأهمية نفسها طوال تاريخ الرأسمالية، ولكنه بدأ باكتساب أهمية كبرى بالتوازي مع تطورها التاريخي في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات العشرين نحو الإمبريالية، وخاصة مع نشوء رأس المال المالي. واكتسب التضخم أهمية أكبر وأكبر مع بريتين وودز واحتلال الدولار لموقع العملة العالمية، وتعزز موقعه أكثر مع تطورين لاحقين كبيرين هما: اكتمال نشوء منظومة الاستعمار الاقتصادي أواسط الستينات «التبادل اللامتكافئ»، ومن ثم أوائل السبعينيات مع البترودولار.

والمرحلة التي نعيشها اليوم، والتي بات عنوانها هو «غاز روبل»، يسميها البعض محقاً «إلى حد ما» بأنها مرحلة انفجار فقاعة التضخم الدولاري، والحقيقة أنها مرحلة انفجار فقاعة التضخم على العموم...

لكي يكون الكلام السابق أكثر وضوحاً، سنمر على هذه التطورات التي اختزلناها بشدة في الجمل القليلة الماضية، عبر ست فقرات أقل اختزالاً:

أولاً: ما قبل بريتين وودز

وقعت اتفاقية بريتين وودز عام 1944، والتي لم يقبل الاتحاد السوفييتي بتوقيعها ولا بالالتزام بها. قبل ذلك التاريخ ولعدة قرون، كان نظام التبادلات الدولية أبسط بكثير مما نراه اليوم؛ كانت هنالك دول وممالك وإلخ لها عملاتها المحلية، وهذه العملات على العموم كانت صنفين: العملات التي تحمل قيمها في مادتها، والعملات الورقية «أو الإلزامية fiat money».

فأما العملات التي تحمل قيَمها في مادتها، فالمقصود بها بشكل خاص العملات الذهبية والفضية، وهذه كان يمكن استخدامها ببساطة في التبادلات الدولية، لأنّ وزنها، مادتها الفيزيائية، هو ما يحدد قيمتها. وأما العملات الورقية، والتي لا تحمل القيمة بذاتها بل ترمز إليها «عبر التعهد القانوني لمُصدرها –أي للبنك المركزي– بأنه مستعد لتبديلها بأي وقت مقابل ما ترمز إليه من ذهب أو فضة»، فإنّ استخدامها في التبادلات الدولية كان أقلّ موثوقية، لأنّ أي تغير سياسي في العلاقة بين الدول يمكنه أن يؤثر في قدرة حامل الأوراق المالية على تحويلها من رمز للقيمة إلى قيمة، أي تحويلها من ورق إلى ذهب أو فضة...

ولذلك، فقد كان العالم لبضعة قرون ما قبل القرن العشرين، يشهد ظاهرتين أساسيتين بما يخص تداول العملات على المستوى الدولي:

الظاهرة الأولى: هي تلك المترافقة مع موجات الاستعمار الأوروبي، والتي كان يفرض من خلالها المستعمر عملته على الدول التي يحتلها لتكون هي وسيلة التداول ضمنها، ولكي يستفيد من ذلك بتقوية عملته، وأهم من ذلك ليستفيد عبر تضخمها بنهب إضافي لشعوب تلك الدول.

الظاهرة الثانية: هي أن الدول الاستعمارية، والدول على العموم، كانت تتبادل فيما بينها مستندة إلى معيار الذهب؛ أي أنني يمكن أن أقبل أن تدفع لي بعملتك الورقية، ولكن على أن أكون قادراً على استبدالها بأي وقت أشاء بما تمثله من ذهب. وكانت تجري المقاصات

والتبادلات على هذا الأساس؛ فإما ذهب وفضة فيزيائيان، أو عملات ورقية هي رمز للذهب والفضة.

ثانياً: بريتين وودز

كما أسلفنا فإنّ اتفاقية بريتين وودز قد جرى توقيعها عام 1944، أي عملياً مع اقتراب الحرب العالمية الثانية من نهايتها، ولكن الأهم أنها وقعت مع توضح نتائج تلك الحرب بخسارة ألمانيا وحلفائها وبانتصار الاتحاد السوفييتي والحلفاء، وبات ممكناً في حينه الحديث عن اتفاق دولي جديد حول النظام المالي العالمي ضمن عالم جديد...

ولكن لفهم طبيعة ذلك النظام، ينبغي أن نأخذ بالاعتبار، ليس فقط النتائج السياسية النهائية للحرب، بل وأيضاً العسكرية والاقتصادية، والتي يمكن تلخيصها باختصار شديد بما يلي: الاتحاد السوفييتي منتصر سياسياً، ولكن مع خسارة حوالي 25 مليون إنسان، ومع دمار هائل في كل جوانب الاقتصاد والبنية التحتية، ودون امتلاك قنبلة نووية حتى عام 1949.

أوروبا مدمرة بالكامل، ورؤوس الأموال الأوروبية هاجرت كلها تقريباً إلى الولايات المتحدة، وكذلك العلماء والكوادر الأكثر أهمية وتطوراً في أوروبا هم أيضاً هاجروا بقسمهم الأعظم إلى الولايات المتحدة. وفوق ذلك، فإنّ أوروبا خرجت من الحرب مثقلة بديون مهولة للولايات المتحدة مقابل الأسلحة والخدمات الأخرى التي اشترتها منها خلال الحرب.

الولايات المتحدة المنتصر الأكبر بكل المقاييس، رغم أنها لم تعلن اشتراكها بالحرب إلا في نهاية عام 1941، «بعد الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر»، أي بعد أكثر من سنتين من بداية الحرب. ومجموع خسائرها البشرية كان بحدود 400 ألف وفقاً للإحصاءات الأمريكية. وطبعاً امتلكت القنبلة النووية قبل الآخرين، واستخدمتها في ناغازاكي وهيروشيما.

وبالمختصر، فإنّ الولايات المتحدة قد خرجت من الحرب العالمية الثانية وهي تنتج ما يزيد عن ثلث الناتج الإجمالي العالمي، وما يصل إلى نصف ناتج العالم الرأسمالي. وفوق ذلك كانت في موقع المتحكم والمسيطر بما يتعلق بكامل دول أوروبا الغربية، وكانت هي عملياً المفاوض الأساسي مقابل السوفييت في مؤتمرات يالطا وبوتسدام وطهران... وربما تكشف الأحداث التي نعيشها حالياً أنّ الأمر لم يتغير كثيراً من حينه وحتى الآن، بما يخص سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة على أوروبا بأكملها...

أياً يكن الأمر، لهذه الأسباب وغيرها، فقد تم توقيع بريتين وودز التي وضعت أساس النظام المالي العالمي الذي نعيش تحت عسفه منذ ذلك الحين. وأهم ما جاء فيها:

الحفاظ على معيار الذهب للتبادل الدولي، ولكن اعتماد الدولار أيضاً كعملة عالمية على أن تلتزم الولايات المتحدة بتغطية الدولارات التي تطبعها بالذهب، بحيث يمكن لأي حامل للدولار أن يأخذ من الولايات المتحدة الأمريكية ما يرمز إليه من ذهب في أي وقت يشاء. وتم تثبيت ما يرمز إليه الدولار من ذهب بأنه «أونصة الذهب تساوي 35 دولاراً، أي 1 دولار = 0,88867 غ ذهب، أو 1 غ ذهب = 1,12527 دولار». أي أنّ على الولايات المتحدة أن تخزّن مقابل كل دولارٍ تطبعه 0,88867 غرام من الذهب.

تشكيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بوصفهما المؤسستين الماليتين الدوليتين الأساسيتين، ومقراهما واشنطن.

ثالثاً: الاستعمار الاقتصادي «التبادل اللامتكافئ»

مع: 1- انتصار الاتحاد السوفييتي العسكري والسياسي ودعمه الواسع لحركات التحرر الوطني في العالم الثالث، 2- ومع اتساع هذه الحركات نفسها ونشاطها الكثيف، 3- ومع الانتصار الشكلي لدول الاستعمار الأوروبي الغربي التقليدي في الحرب العالمية الثانية، ولكن الدمار الفعلي، 4- ومضافاً إلى ذلك رغبة الولايات المتحدة بالحلول محل دول الاستعمار القديم... كل هذه العوامل أدت بمجموعها إلى الانتهاء التدريجي ولكن السريع نسبياً لحقبة الاستعمار الأوروبي التقليدي التي استمرت إلى ما يزيد عن ثلاثة قرون.

ولكن وكما يقال، فإنّ الاستعمار قد خرج من الباب وعاد من الشباك؛ عبر ما بات يعرف بالاستعمار الاقتصادي، والذي رست أسسه بشكل متكامل أواسط ستينيات القرن الماضي. باختصار شديد، فإنّ للاستعمار الاقتصادي أربع آليات أساسية:

مقص الأسعار: المقصود به هو فرض أسعارٍ منخفضة جداً لمختلف أنواع الخامات، والتي تتركز في دول العالم الثالث والثاني، بمقابل أسعارٍ باهظة جداً للبضائع المصنعة... وهذا يحتاجٌ لضرب كل أنواع النمو والتنمية في دول العالم الثالث والحفاظ على تخلفها بمختلف السبل.

التبعية التكنولوجية: وهذه تتكامل مع الآلية الأولى وتغذيها، والمقصود هو أنّ الدول المحيطية بأسرها ينبغي أن تبقى تابعة تكنولوجيا للمركز الغربي، بحيث تستورد منه التكنولوجيا، وتخضع لشروط الاستيراد، ليس المتعلقة فقط بالسعر العالي، ولكن أيضاً بمحدودية الصلاحية الزمنية لها وبمحدودية مجالات استخدامها، وهما محدوديتان تعززان استمرار التبعية واستمرار عمليات الاستيراد.

الديون: والتي يلعبان ضمنها دوراً محورياً صندوق النقد والبنك الدوليان، وباختصار تستخدم آلية الديون بما تتضمنه من شروط قاسية وفوائد كبيرة، كآلية لترسيخ التبعية ولتشغيل الشركات الغربية نفسها التي تقوم بالإقراض، كأنما تقرض نفسها، وأسوأ من ذلك تستخدم الديون لفرض «تغييرات هيكلية» عبر «التوصيات» كشرط للإقراض، لتدمير أية إمكانات إنتاج وإنماء وتنمية حقيقية في البلدان المستدينة.

هجرة العقول: والتي تتم عبر شكلين، الأول فيزيائي: أي أن ينتقل أصحاب العقول من بلدانهم التي تعلموا ضمنها ليعملوا في المركز الغربي حيث الشروط أفضل بما لا يقاس من شروط الحياة في بلدانهم الأصلية، والثاني وهو الأكثر نهباً، هو الهجرة عبر الانترنت، حيث يستمر العقل بالعمل ضمن بلده نفسه ولكن عبر الانترنت لصالح المركز الغربي، وذلك مقابل فتات هو أقل بما لا يقاس مما تتطلبه المعيشة في المراكز الغربية...

يمكن توصيف النظام المالي والاقتصادي الدولي القائم حتى وقتنا هذا، بأنه قائم على دعامتين أساسيتين: التبادل اللامتكافئ «أو الاستعمار الجديد»، والدولار عملة عالمية...

فمختلف أنواع التبادلات اللامتكافئة منذ الستينيات وحتى مطلع الألفية، كانت تمر عبر الدولار. وإضافة لعملية النهب التي تجري عبر هذه التبادلات، فقد كان يجري مضاعفة هذا النهب عبر التضخم الدولاري...

فمنذ تم توقيع بريتين وودز، استغل أصحاب الدولار ميزة اعتباره عملة عالمية، لكي يشغلوا آلات الطباعة دون توقف. وباتوا عملياً يطبعون أوراقاً لا تكلفهم أي شيء تقريباً، ويأخذون مقابلها ثروات حقيقية من العالم بأسره.

وصلت تكلفة طباعة ورقة المائة دولار بأقصى أحوالها إلى 13,1 سنت، في حين يشتري بها أصحاب الدولار، بضائع بقيمة 100 دولار... أي أنّ نسبة ربحهم من هذه العملية لا تقل عن 76 ألف بالمئة... وهي نسبة فلكية. يقول ماركس إنّ رأس المال حين يصل إلى نسبة ربح 300% فإنه لن يتورع عن القيام بأية جريمة للحفاظ على نسبة الربح هذه!

فكيف يمكن أن نصف نسبة ربح هي 76 ألف بالمئة؟ وكيف يمكن أن نصف حجم ونوع الجرائم التي يمكن أن ترتكب للحفاظ عليها؟ ببساطة بأن ننظر إلى الواقع وإلى جرائم الولايات المتحدة حول العالم.

رابعاً: البترودولار «مقدمة»

السؤال المنطقي الذي لابد من الإجابة عليه، هو لماذا سكتت الدول الأخرى عن عملية النهب الدولاري هذه؟

بداية، فإنه في المرحلة من بريتين وودز وحتى مطلع السبعينات، فإنّ هذه العملية لم تكن معلنة، أي أنّ الولايات المتحدة كانت تطبع دولاراتها بلا توقف ويجري استخدامها في الأسواق العالمية، ولم يكن من الممكن احتساب الكتلة الإجمالية لها ومقارنتها بحجم المخزون الذهبي لدى الولايات المتحدة.

إضافة إلى ذلك، فإنّ الموقع المتقدم للولايات المتحدة اقتصادياً ونووياً وسياسياً في تلك المرحلة، وحالة الاستقطاب الدولي بين المعسكرين الأمريكي والسوفييتي، أبقت قسماً كبيراً من سلوك الولايات المتحدة خارج المساءلة ضمن المعسكر الغربي.

انخفاض القيمة يعني أنّ المؤشر المرجعي الذي يتحرك حوله السعر قد انخفض هو الآخر... وبالتالي فإنّ الاتجاه التاريخي الموضوعي للأسعار ينبغي أن يتجه نحو الانخفاض

وفوق هذا وذاك، فإنّ عمليات الانتشار العسكري عبر الناتو وعبر القواعد العسكرية الأمريكية التي بدأت من حينه، قد ساعدت هي الأخرى بإبقاء موقع الدولار خارج المساءلة.

رغم ذلك كلّه، فإنّ المسألة كان لابد له من أن تفتضح في نهاية المطاف؛ ومن القصص الشهيرة المعروفة في نهاية الستينيات حول هذه المسألة، هي الزيارة الشهيرة لشارل ديغول إلى الولايات المتحدة، والتي حمّل طائرته خلالها بكم هائل من الدولارات ومطالباً باستلام مقابلها الذهبي، وتم له ذلك بالفعل، ويحكي عن أنّ الكم كان 200 طن من الذهب.

كانت هذه «الفعلة» التي «ارتكبها» ديغول، حاسمة بما يخص مصيره هو نفسه، وبما يخص المصير العالمي لاتفاقية بريتين وودز، حيث لم تمر بعدها بضع سنوات حتى خرج نيكسون معلناً انتهاء ارتباط الدولار بالذهب، لتبدأ مرحلة جديدة هي مرحلة البترودولار، والتي نعيش اليوم نهاياتها...

■ في الحلقة القادمة:
البترودولار
غاز روبل
آفاق

خصخصة معلنة لصالح «شريك وطني» غير معلن!

فجأة، ومن دون أية مقدمات، تم الإعلان عن البدء بخصخصة تشاركية لتأهيل وتشغيل واستثمار محطة دير علي الكهربائية.

■ عاصي اسماعيل

فخلال السنوات السابقة، ومنذ البدء بالحديث عن التشاركية، وصولاً إلى قوننتها، ومنذ البدء بالحديث عن محطات التوليد وما تعانيه بعضها من صعوبات تشغيلية وفنية، أو ما تعرضت له من دمار جزئي أو كلي، لم يتم ذكر محطة دير علي ولا مرة، لا بسياق الأضرار والترميم، ولا بسياق الاستثمار والتشاركية!

فكيف تم ذلك، وفي أية غفلة من الزمن، ولمصلحة من؟

إعلان حكومي رسمي

بتاريخ 2022/5/28 تم عقد اجتماع برئاسة رئيس الحكومة، وبحضور وزراء الكهرباء والمالية والدولة لشؤون الاستثمار، والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي، وعدد من المديرين العامين في وزارتي الكهرباء والنفط، وبحضور ما تمت تسميته من قبل الحكومة بـ «الشريك الوطني».

وقد تم خلال الاجتماع المخصص أعلاه، بحسب صفحة الحكومة، «عرض المراحل التي تم إنجازها لإبرام عقد تشاركية مع شركة وطنية لتأهيل وتشغيل واستثمار محطة دير علي بمراحلها الثلاث، والتي من شأنها أن تدعم المنظومة الكهربائية بنحو 750 ميغا واط إضافية عند الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثالثة، وأكثر من 200 ميغا من المرحلة الأولى والثانية، بعد تأهيلهما زيادة عمّا يُنتج حالياً.»

وقد أكد رئيس الحكومة «ضرورة تضافر جميع الجهود وبذل كل الإمكانات المتاحة لتذليل الصعوبات، وتقديم كل التسهيلات اللازمة، والعمل بشكل علمي وفني متوازن وفق قانون التشاركية للحفاظ على حقوق الطرفين، بما يعكس روح العمل كفريق وطني واحد هدفه وضع المشروع في الخدمة، والذي يُعد خطوة مهمة في سياق تطبيق قانون التشاركية مع قطاع الأعمال الوطني، حيث يُعد عقد التشاركية لتأهيل وتشغيل واستثمار محطة دير علي الأول من نوعه وفق قانون التشاركية رقم 5 لعام 2016.»

محطة دير علي وتوسعها

تجدر الإشارة إلى أن محطة دير علي لم تتعرض كغيرها من المحطات إلى الدمار أو التوقف الجزئي والكلي طيلة السنوات الماضية، وجل ما يتم العمل به هو الصيانات الدورية لها، أو الطارئة عند الأعطال فقط لا غير، وهي كذلك تعتبر من المحطات الحديثة بالمقارنة مع غيرها، بل تعتبر من المحطات المطورة فقد جرى توسيعها أيضاً، باسم توسع دير علي.

الإنتاج الإجمالي لمحطة دير علي في عام 2020 وبحسب الأرقام الإحصائية الرسمية لوزارة الكهرباء كان 4527,7 «ج. و. س»، وإجمالي إنتاج توسع دير علي في نفس العام كان 4246,5 «ج. و. س»، وبمجموع وقدره 8774,2 «ج. و. س»، وهي تعمل بالدارة المركبة، وتعتبر من أكبر المحطات وأحدثها، ولعل من أسباب عدم عملها بطاقتها الإنتاجية الكاملة هو نقص المشتقات النفطية التشغيلية، كما غيرها من محطات التوليد الأخرى.

من هو هذا «الشريك الوطني» المحظي الذي فرضت ضرورة السرعة لإعلان الحكومة عن متابعة مراحل إنجاز عقد التشاركية معه لاستثمار محطة دير علي التي لا تحتاج إلى التأهيل؟

شرعنة الخصخصة

مع أهمية الحديث عن دعم المنظومة الكهربائية بنحو 750 ميغا واط إضافية عند الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثالثة، وأكثر من 200 ميغا من المرحلة الأولى والثانية بعد تأهيلهما زيادة عمّا ينتج حالياً، بحسب الخبر الحكومي، والذي لم تتبين منه أية نقاط علام زمنية أو فنية مقترنة بهذه الخطوات، إلّا أنه لا مسوغ لعبارة «تأهيل وتشغيل واستثمار محطة دير علي» الواردة في متنه إلا لشرعنة الخصخصة لهذه المحطة تحت عنوان التشاركية!

فهي مؤهلة وعاملة ومستثمرة، وليس أدل على ذلك مما ورد عبر وكالة سانا بتاريخ 2022/4/30، حيث ورد التالي عن لسان مدير محطة دير علي المهندس محمد خير الإمام بقوله: «تعتبر المحطة من أكبر محطات التوليد الموجودة على الشبكة الكهربائية وتغذي نحو 60 إلى 70 ميغا واط من استطاعة الشبكة، ويتم باستمرار إجراء أعمال صيانة دورية مخططة على كل المجموعات في المحطة لضمان جاهزيتها، وتلبية الطلب على الطاقة خلال فصل الصيف».

ولتبقى المشكلة التشغيلية متمثلة ربما بنقص توريدات المشتقات النفطية لتشغيلها بطاقتها الإنتاجية الكاملة، كما ذكرنا أعلاه.

أسئلة بلا إجابات!

يبقى السؤال: من هو هذا «الشريك الوطني» المحظي الذي فرضت ضرورة السرعة لإعلان الحكومة عن متابعة مراحل إنجاز عقد التشاركية معه لاستثمار محطة دير علي، التي لا تحتاج إلى التأهيل؟

أما السؤال الأهم فهو: أين التشاركية و«الشريك الوطني» من بعض المحطات التي بحاجة فعلاً للتأهيل والإنفاق الكبير عليها، قبل دخولها في مرحلة الإنتاج والاستثمار؟

أما أهم الأهم، فهو: أين هذا «الشريك الوطني» من إنشاء محطات كهربائية تعمل بالطاقات المتجددة بموجب القانون الذي شرع وقوون ذلك؟

ربما لا داعي للبحث عن إجابات عن هذه الأسئلة وغيرها، فالغاية والهدف على ما يبدو هو منح هذا «الشريك الوطني»، أيّاً كان، أرباحاً سهلةً وسريعةً تحت عنوان الاستثمار التشاركي في قطاع الطاقة الكهربائية، وربما دون توظيف أية رساميل أيضاً!

ولِمَ لا، فجُل السياسات الحكومية تعمل لمصلحة بعض الشركاء المحظيين على هذه الشاكلة، بشكل مباشر وغير مباشر، معلن وغير معلن، ولو كان على حساب القطاعات الهامة، والإنتاج والعملية الإنتاجية، والاقتصاد الوطني، بل والمصلحة الوطنية!

مؤتمر اقتصادي استثماري جديد.. بلا جديد!

انتهى مؤتمر «آفاق ورؤى الاستثمار في مرحلة إعادة الإعمار»، الذي انطلقت أعماله في قصر الأمويين للمؤتمرات بدمشق بتاريخ 2022/5/25 واستمرت لمدة ثلاثة أيام، دون الخروج بنتائج أو توصيات، بل دون أية قيمة مضافة حقيقية تحسب له!

■ سمير علي

المؤتمر كان برعاية وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ومن تنظيم مؤسسة الباشق للمعارض والمؤتمرات، فيما كان بنك سورية والخليج هو الراعي التجاري له.
وبحسب وكالة سانا بتاريخ 2022/5/25 فقد حضر افتتاح المؤتمر «عدد من معاوني الوزراء وممثلون عن غرف التجارة والصناعة في دمشق والمحافظات وعن الفعاليات الاقتصادية والعلمية والشركات المحلية والعالمية والاتحادات والنقابات المهنية وعدد من السفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية في دمشق».

الهدف والمحاور

الهدف من المؤتمر، بحسب ما تم الإعلان عنه عبر سانا، كان: «مناقشة واقع الاستثمار في سورية والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في ظل الظروف الراهنة».
أما محاور النقاش فقد كانت كما يلي:
دور الاستثمار في تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية «السياسات والإجراءات التحفيزية لدعم الاستثمار».
الخطط والأهداف المستقبلية في هذا المجال وآليات جذب وبوابة المستثمر ودور المغتربين في الاستثمار وإعادة الإعمار.
واقع المناطق الحرة والمدن الصناعية وخطوات الاستثمار فيها والتشاركية مع قطاع الأعمال.

الفرص الاستثمارية في مجالات الطاقات البديلة والسياحة.

واقع التأمين والتمويل وتطوير التحول الرقمي في سورية وكيفية الوصول إلى بنى تحتية داعمة لعملية إعادة الإعمار.
التسهيلات المالية والضريبية والتشريعية ومرونة حركة رؤوس الأموال لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال وأنظمة الدفع وأمن المعلومات.

إعادة صياغة البدهيات

نقلت وكالة سانا عن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل قوله خلال افتتاح المؤتمر: «إن الاستثمار يؤمن منتجات على المستوى السلعي والخدمي وفرص عمل ويخفف معدلات البطالة ويرفع معدلات النمو الاقتصادي ويشجع كل القطاعات إضافة إلى كونه ينشط التصدير ويخلق موارد للدولة ويحسن المستوى المعيشي لافتاً إلى أن التنوع الاقتصادي السوري بكل قطاعاته والكوادر والمهارات البشرية والرساميل الموجودة محلياً ولدى الدول الصديقة تهيئ الأرضية الصحيحة للتعافي الاقتصادي».
أما رئيس هيئة تخطط الدولة فقد أكد أن: «سورية أرض واعدة للاستثمار لما فيها من موارد طبيعية وصناعية مبيناً الحاجة إلى آليات تمويل تنهض بالاقتصاد الوطني وضرورة تنشيط عمل المستثمرين لتلبية الاحتياجات المحلية وصولاً إلى مرحلة الفوائض الاقتصادية ليصار إلى مرحلة التصدير لاحقاً.»
كذلك فقد أشار مدير هيئة الاستثمار السورية، في محور الرؤية الاستشرافية لسورية في مرحلة إعادة الإعمار، إلى: «المبادئ التي تحكم الاستثمار في سورية من خلال قانون الاستثمار رقم 18 لعام 2021 والذي يحقق ضمانات وحوافز وإعفاءات ضريبية وتبسيطاً للإجراءات بما ينعكس إيجاباً على البيئة الاستثمارية ويسهم في زيادة الاستثمارات».
أما اللافت خلال افتتاح المؤتمر فهو عرض فيلم عن «التجربة السورية في مرحلة إعادة الإعمار»!
ولا ندري عن أية تجربة سورية يتم الحديث هنا، وكيف تصوير الفلم عنها!؟

الاستثمار وآليات جذب رؤوس الأموال لا تقف عند حدود عقد المؤتمرات لشرح وتوضيح المزايا والإعفاءات بل رهن بضمانات الاستقرار ذات الطابع السياسي وهو الأمر غير المتوفر بالظروف الراهنة

الحل السياسي المَغيب

ربما لا غرابة من أن تنتهي أعمال المؤتمر بلا نتائج وتوصيات، فحاله كحال سابقاته من المؤتمرات والملتقيات والندوات الاقتصادية والاستثمارية بمختلف عناوينها ومسمياتها.
فالاستثمار وآليات جذب المستثمرين ورؤوس الأموال لا تقف عند حدود عقد المؤتمرات والندوات لإعادة شرح وتوضيح المزايا والإعفاءات المبوبة بموجب القوانين والتشريعات النافذة، أو غيرها من الامتيازات الأخرى، مهما كانت جرعة التسهيلات بمضمونها، بما فيها ما هو بالضد من المصلحة الوطنية والسيادية في بعض جوانبها، تفريطاً واستهتاراً، وأياً كان المشاركون فيها، دولاً وشركات ورجال أعمال ومستثمرين، بل الأمر رهن بضمانات الاستقرار وعوامل الأمان ذات الطابع السياسي العام أكثر من الضمانات ذات الطابع الاقتصادي والمالي والنقدي والضريبي و.. وهو الأمر غير المتوفر بالظروف السياسة الراهنة في سورية.
لنعود ونؤكد أن مشكلة الاستثمار وجذب المستثمرين ورؤوس الأموال، كما غيرها من المشكلات والأزمات الكثيرة بعناوينها العريضة الأخرى، حلها سياسي بامتياز، وليس اقتصادي أو مالي أو نقدي أو تشريعي وقانوني و.. فقط، مع أهمية كل ذلك طبعاً، وعلى الرغم من كل ذلك ما زالت التعمية مستمرة عن الحديث عن الحل السياسي كمخرج وحيد متاح للخروج من الأزمات المستعصية والمستمرة والمتعمقة!

نواقيس الخطر تقرع.. والحكومة ماضية بسياساتها

هجرة الممرضين، مشكلة قديمة ومستمرة ولها تداعياتها السلبية الخطيرة أيضاً، كغيرها من الكفاءات المهاجرة الأخرى، وخاصة في القطاع الصحي، وقد تم تسليط الضوء عليها مؤخراً من خلال حديث لمسؤول السلامة المهنية في مشفى الباسل بدمشق عبر إذاعة ميلودي إف إم بتاريخ 2022/5/24، حيث قال: «إن بعض المشافي فقدت ما يقارب 50% من موظفيها خلال العشر سنوات الماضية».

■ عبير حداد

وقد أشار أيضاً إلى «أن أبرز ما يعانيه الممرض هو الضغط الهائل والكبير جداً في المشافي وهذا ما يؤثر على نوعية العمل، حتى إن بعض المشافي ومن شدة الضغط لا يوجد ممرض يستقبل المرضى على الباب لا سيما في أقسام الإسعاف».

تدني الأجور أهم الأسباب

تبدو هجرة الكوادر والكفاءات السورية المستمرة مشكلة قديمة ومستعصية، وآثارها الكارثية التدميرية هي أحد نتائج ومخلفات سنوات طويلة من تراكم المشكلات الاقتصادية الاجتماعية القديمة والمستمرة والمتعمقة، وصولاً إلى تعمق مأساة ومعاناة السوريين، وخاصة الغالبية المفقرة، واستنزاف خيرة الكوادر عبر الهجرة، وخاصة الشابة والفتية منها، دونما إيجاد حل ينهي التداعيات الكارثية لكل ذلك!
فمن ضمن ما تم الحديث عنه من قبل مسؤول السلامة في مشفى الباسل أن: «الممرض عليه أن يعمل ثلاثة أيام حتى يشتري وجبة طعام، مشيراً إلى أن 90 % من الممرضين يلجؤون إلى تخفيض عدد ساعات العمل إلى أقل حد ممكن بالقطاع العام، ليتجهوا إلى القطاع الخاص، علماً أن الأجور بالخاص متدنية أيضاً، لكنها أفضل من القطاع العام».

مزيد من المعاناة

الصعوبات التي تواجه الممرضين في العمل لم تقتصر على تدهور الوضع الاقتصادي العام، وانخفاض الأجور والتعويضات، وعدم تناسبها مع الوضع المعيشي فاحش الغلاء!
فالممرضون يعانون من مشكلات إضافية أخرى، تتمثل مثلاً بإجبار الممرضين، وخاصة حديثي التخرج، بالعمل ضمن ما يسمى الخدمة الإجبارية ضمن مشاف حكومية في محافظات أخرى، وطبعاً تبعات ذلك متعددة بصعوباتها أيضاً، فخلال فترة الخدمة الإجبارية يتعرض الممرض لشتى أنواع الصعوبات، وخاصة العمل تحت ظروف الضغط الشديد نتيجة لنقص عدد كوادر التمريض!
الممرضة دارين، خريجة حديثة تعمل ضمن مشفى الباسل لأمراض القلب في دمشق، تتحدث عن معاناتها اليومية مع مشقة الطريق، وصعوبة التنقل ضمن مواصلات النقل العامة، حيث أكدت أنه إن أرادت أن تستخدم المبيت الخاص في المشفى عليها الانتظار حتى الساعة السادسة مساءً، وهو موعد تحرك المبيت، علماً أن فترة انتهاء الدوام بالنسبة لها هو عند الساعة 4 ونصف عصراً، أي خسارة ساعة ونصف من ساعات راحتها المفترضة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المبيت لا يفي بالغرض، فأقرب نقطة يصل إليها هو جسر الرئيس، وبالتالي فإنها تتحمل مشقة الوصول إلى المنزل عبر مواصلات النقل العامة مع ندرتها، مضيفةً أن أجرها الشهري يذهب للمواصلات،

ولا يبقى منه سوى بضعة آلاف فقط، خصوصاً أنها تسكن في إحدى بلدات ريف دمشق الشرقي، وهذا يضيف عليها مشقة أخرى، فمواصلات الريف الشرقي تصبح نادرة بعد الساعة السادسة مساءً.

الحكومة غير مكترثة

خلاصة القول إن هجرة الكوادر مستمرة ولن تتوقف دون إيجاد الحلول الجذرية لجملة المشاكل والأزمات التي تعاني منها البلاد عموماً، وخاصة على المستوى الاقتصادي المعيشي، وتبعاتها السلبية العميقة، وخاصة على المستوى الاجتماعي!
فهل ستغير الحكومة من سياساتها بما يخفف الأعباء والصعوبات على المواطنين، لتحد من هجرة الكوادر ما أمكن ذلك، أم ستستمر بهذه السياسات مهما كانت نتائجها الكارثية؟
فقد ازدادت أعداد من يقرعون نواقيس الخطر، ومع ذلك يبدو أن الحكومة ماضية بسياساتها دون أي اكتراث!

الحكومة ترسم حلول عجزها براحة ضمير

أصدرت وزارة الداخلية يوم 24 من الشهر الجاري قراراً يقضي برفع بدل خدمة ورسم جواز السفر المستعجل، زاعمة أن القرار الصادر جاء حرصاً على تلبية رغبة المواطنين الذين هم في أمس الحاجة للحصول الفوري على الخدمة.

■ نادين عيد

ووفقاً للتعميم الصادر أصبح رسم الخدمة 300 ألف ليرة سورية، بعدما كان 100 ألف ليرة سورية، مع تأكيد الحصول على جواز السفر في ذات اليوم، وبغض النظر عن الحجز الإلكتروني!

صدر القرار أعلاه عقب فتح باب الحجز الإلكتروني أمام المواطنين، بعدما كان يقتصر يومياً على دقيقتين قبل التاسعة صباحاً، ولتمتلئ الحجوزات خلال وقت قصير وتصل المواعيد حتى عام 2024، ناهيك عن الأخطاء التي أعطت حجزاً الكترونياً لبعض المواطنين سنين إلى الوراء.«

بين المبررات الرسمية والواقع.. طبقية واستغلال

أكد مصدر في وزارة الداخلية أن الهدف من القرار «وضع حد لما يشاع عن سمسرات وإتاوات وبيع دور على المنصات، وأن هذا البدل سيذهب إلى خزينة الدولة».

كما أكد: «أن الازدحام لا بد وأن يخف ويتراجع بعد القرار الأخير، لكون هذه الفروع لن تستقبل بعد اليوم إلا من هم بحاجة لجواز سفر فوري ومن لديهم مواعيد مسبقة«.

في هذا الصدد لا بد من طرح سؤال جوهري: ما الذي أضافه هذا القرار المبالغ بنتائجه عن القرار السابق والمعدل عنه؟!

فقبل تعديل القرار كانت منصة الحجز الإلكتروني سارية المفعول، وتفتح لمدة محدودة يومياً، والذهاب إلى مديريات الهجرة يقتصر على من لديهم مواعيد مسبقة أو لمن هم بحاجة لجواز سفر فوري، فماذا اختلف؟!

فمن حيث المضمون تعد الشروط التعجيزية لجواز السفر المستعجل هي ذاتها السابقة، والتي قد تنطبق على فئة قليلة ممن تتوفر لديهم تلك الشروط، وإن بحثنا عن الفروقات التي ستسهل عملية الحصول على جواز السفر العادي أو تخفف الازدحام كما تزعم الجهات المعنية، فلن نجد!

ولعل الفارق الأساسي والوحيد أنه تم رفع الرسوم بنسبة 200%، وسط تهويل وتسويق حكومي كبيرين لنتائج هذا القرار، فالقرار الجديد هو ذاته القديم، وما طرأ عليه من اختلاف يمس الجانب المادي منه فقط، ومن حيث النتيجة ستكون ذاتها، ولن نلمس ذلك التحسن بحسب الرواية الحكومية.

فاهتمام الحكومة بات يقتصر على كيفية الحفاظ على مصادر جباية لا تنضب من جيوب المواطنين، ولو كان وفق آلية افتعال الأزمات أو استغلالها.

وبهذا الصدد ربما لا داعي للحديث عن تكاليف هذه الخدمة بالمقارنة مع رسومها، فالرسوم الجديدة مبالغ فيها جداً لدرجة الاستغلال الذي أخذ الطابع الرسمي هذه المرة، ناهيك عن البعد الطبقي فيها.

فمن يملك المال يستطيع الحصول على الجواز المستعجل، وربما بغض النظر عن الشروط، ومن لا يملك المال لن يستطيع الحصول عليه، حتى وإن شملته تلك الشروط!

فرص فساد وتربح

تزامن الطلب الكبير على جوازات السفر مع أزمة خانقة بالحصول عليها لأسباب وذرائع كثيرة وعديدة، حتى بات التفكير بطرق الحصول عليه الشغل الشاغل للمواطنين، وهذه الأزمة كما غيرها من الأزمات أجبرت الكثيرين إلى اللجوء إلى الطرق الملتوية التي تتيحها شبكات الفساد والمحسوبيات كالعادة، والتي تترافق مع كل أزمة تطفو على السطح، سواء أكانت مفتعلة أم لا، وصولاً إلى أرقام فلكية تم تداولها من أجل الحصول على جواز السفر بعيداً عن المنصة والدور!

فحالات الاستغلال والفساد لن تتوقف ما دامت الأزمة متواصلة، ثم إن إيجاد الحل الحقيقي خير وسيلة لإنهاء الفساد المستشري الذي اشتد مع بداية أزمة جوازات السفر الخانقة والمستمرة حتى الآن!

المشكلة ليست بجوازات السفر وزيادة الطلب عليها فقط بل الأهم هي أزمة الأعداد المتزايدة من اليائسين من الواقع القائم وبسبب السياسات الحكومية التي تزيده تردياً وتدهوراً!

تدهور الأوضاع وتعمق الاستنزاف

لا شك أن ازياد الطلب على جوازات السفر مرتبط بشكل أساسي بتدهور الوضع الاقتصادي– الاجتماعي في البلد، الذي أغلق الأفق أمام المواطنين لدرجة اليأس، وخاصة فئة الشباب، تاركاً أمامهم خياراً وحيداً ألا وهو رحلة البحث عن ملاذات خارجية أكثر أمناً وراحة واستقراراً، وفرص عمل تؤمن لهم مصدر دخل يحفظ كرامتهم!

فمنهم من تقدم بطلبه نتيجة حصوله على فرصة السفر المناسبة والتي ستوفر له حياة كريمة أكثر استقراراً، ومنهم من تقدم إليه للحصول عليه والاحتفاظ به ليكن مستعداً لحين توفر الفرصة المناسبة للسفر، وفي كلتا الحالتين الهدف من ذلك هي الهروب والهجرة بحثاً عن الاستقرار المفتقد في البلاد! أي إن الأعداد المتقدمة بغالبيتها هي مشاريع هجرة.

أعداد مهولة قيد الاستنزاف

بمحاولة إحصاء أعداد المتقدمين للحصول على جواز السفر، أي أعداد من هم مشاريع هجرة، نعتمد على أرقام أدلى بها مدير إدارة الهجرة والجوازات خلال تصريح سابق، حيث يقبل يومياً أعداداً محددة تصل إلى 2000 شخص لحجز دور عادي عبر المنصة، واعتماداً على ذلك يصل عدد المتقدمين شهرياً إلى 60 ألف متقدم، ما يعني أنه خلال عام واحد سيكون لدينا 720 ألف متقدم.

وبحسب المعلومات فقد وصل دور الحجز حتى عام 2024، ما يعني أننا إن اعتمدنا أعداد المتقدمين اعتباراً من شهر حزيران القادم وحتى نهاية العام القادم 2023 سنكون أمام رقم مهول يصل لأكثر من مليون متقدم، وكما ذكرنا سابقاً جميعهم مشروع هجرة.

وإذا سلمنا بصدق الأرقام التي يتم تداولها عبر وسائل التواصل الاجتماعية وأدخلنا عام 2024 ضمن الحسبة نكون وصلنا إلى أعتاب رقم مهول آخر قد يزيد عن مليوني متقدم، أي مشروع مهاجر، وهذا يعني المزيد من الاستنزاف للكفاءات السورية، والمزيد من الخسارة على المستوى الوطني.

حلول العجز أم العجز عن الحلول!

يبدو الحديث عن الرسوم ودور المنصة ومبررات وذرائع التأخر بتسليم جوازات السفر في واد، والحديث عن تزايد أعداد اليائسين الباحثين عن ملاذات خارجية لحياة كريمة، وخاصة من فئة الشباب، في واد آخر!

فالمشكلة ليست بجوازات السفر وزيادة الطلب عليها وكيفية الحصول عليها والرسوم بمقابلها فقط، بل الأهم من ذلك بكثير هي أزمة الأعداد المتزايدة من اليائسين من الواقع القائم، وبسبب السياسات الحكومية التي تزيده تردياً وتدهوراً عاماً بعد آخر، وبشكل يومي!

ومع كل هذه القتامة والحال البائس تسجل الحكومة عجزها، وتسوقه بكل سرور وراحة ضمير، ليس على مستوى تعديل شروط الحياة بحيث تصبح أقل نبذاً وطرداً للمواطنين من البلد، وللكفاءات خاصة، بل حتى على مستوى الخدمات البسيطة مثل الحصول على جواز سفر، بتكاليفها المحدودة التي تتقاضى لقاءها رسوماً أكبر منها!

روسيا الصين الهند: خارطة تفكيك

اعتاد الناس منذ النصف الثاني من القرن الماضي النظر إلى الدولار الأمريكي بوصفه العملة الأكثر استقراراً وثقة في العالم. وخلال هذه المدة الطويلة، ركنت بعض «النخب» فيما يسمى بالعالم الثالث إلى فكرة التفوق المطلق لأدوات الهيمنة الأمريكية - والدولار ضمناً- حتى بدا لها أن فكرة تراجع الوزن الأمريكي بمثابة كسر للمسلمات التي نشأت عليها. وظل ذلك سارياً حتى تبيّن للعيان اليوم أن «البديهيات» التي اعتادوا عليها تتحطّم أمام صخرة الواقع الجديد.

■ قاسيون

تتقاطع العديد من البحوث اليوم في اعتقادها بأن العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا يمكن أن تكون حافزاً لدفن الهيمنة الأمريكية وإنهاء هيمنة الدولار في العالم. وتتقاطع أيضاً في اعتبارها كل من روسيا والصين والهند الدول الأكثر تأثيراً وقدرة على دفع هذا الحافز.

العقوبات: سلاح موجّه إلى صدر من يفرضها

أحد أهم أساسات القوة العالمية للولايات المتحدة هو نظامها المالي SWIFT الذي يربط الكوكب بأسره: في إطار التجارة الدولية، ظل الدولار يغطي لفترة طويلة ما يصل إلى 75% و80% من إجمالي المبادلات العالمية. وبناءً على ذلك، فإن الولايات المتحدة، وبصفتها «مركز التحكم» لهذا النظام المالي، كانت تحوز أرباحاً هائلة من مجرد هذا الدور الذي لعبته في التبادل السلعي والمالي في العالم.

ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية، استخدمت الولايات المتحدة بشكل متكرر هذا النظام المالي المركزي المعتمد على الدولار كسلاح في وجه خصومها. إلى حدٍّ باتت تدرك الكثير من الدول أن هذا النظام المالي المربوط بالدولار هو – من حيث الجوهر– أداة نهب تنطوي على مخاطر سياسية عالية. وهو الشيء ذاته الذي جرّبته روسيا مؤخراً عندما تم تجميد 300 مليار دولار أمريكي من احتياطياتها في البنوك الغربية على نحو رسّخ العقوبات بوصفها نهباً دولياً.

«لحظة تاريخية في التاريخ الحديث»

وصف وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، خلال اجتماعه الأخير مع وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في بكين، الوضع في أوكرانيا بأنه نتيجة سنوات من التناقضات في أمن أوروبا ونتيجة عقلية الحرب الباردة. وأعلن لافروف بدوره عن نية روسيا والصين للتحرك معاً نحو نظام عالمي تعددي وعادل يضع حداً للنتائج التي تسببت بها «المرحلة الخطيرة في تاريخ العلاقات الدولية». وكان لافروف اعتبر أن ما يجري اليوم «لحظة تاريخية في التاريخ الحديث» لأنها «تعكس المعركة بالمعنى الواسع للكلمة حول الشكل الذي سيبدو عليه النظام العالمي».

الطاقة هي أكبر مجال للتعاون الثنائي بين روسيا والصين وأحد المشاريع الإستراتيجية الكبرى الذي تتوجه إليه الأنظار الآن هو بناء خط أنابيب الغاز الشرقي

وتعكس الأرقام إلى حد بعيد متانة هذه العلاقة، حيث تعمل روسيا على تعزيز العلاقات مع الصين في ظل الظروف الصعبة للعقوبات الاقتصادية التي تفرضها الدول الغربية عليها. ويواصل الجانبان بنشاط تطوير التعاون في مجال التجارة والطاقة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا. وقد نما حجم التجارة بينهما في الشهرين الأولين من عام 2022 بنسبة 38,5%، ليصل إلى 26,4 مليار دولار، وذلك وفقاً للبيانات الصادرة عن إدارة الجمارك الرئيسية في الصين. وخلال الفترة ذاتها، زادت الصادرات الصينية إلى روسيا بنسبة 41,5% على أساس سنوي، لتصل إلى 12,6 مليار دولار، كما زادت الصادرات من روسيا إلى الصين بنسبة 35,8%، لتصل إلى 13,8 مليار دولار.

استيراد وتصدير: ربط صيني روسي متنامي

تؤكد صحيفة «غلوبال تايمز» الصينية الرسمية أن الطاقة هي أكبر مجال للتعاون الثنائي بين روسيا والصين، وأحد المشاريع الإستراتيجية الكبرى الذي تتوجه إليه الأنظار الآن هو بناء خط أنابيب الغاز الشرقي الذي يمتد على طول قاع نهر اليانغتسي الصيني، وهو المشروع الذي يقطع الطريق على المحاولات الأمريكية المتواصلة لمنع الربط بين الدولتين في اتجاهين: عرقلة تصدير الغاز والنفط الروسيين إلى الصين، وعرقلة تصدير الفحم الصيني إلى روسيا. وفوق ذلك، عززت الصين وروسيا التعاون في مجال الطاقة النووية ، بما في ذلك محطة تيانوان للطاقة النووية في مقاطعة جيانغسو شرق الصين، ومحطتي الطاقة النووية سيوداباو وهولوداو بمقاطعة لياونينغ شمال شرق الصين.

بالإضافة إلى ذلك، أصبحت الصين ثالث أكبر وجهة لتصدير المنتجات الزراعية والغذائية الروسية. وفي عام 2021، زاد حجم تجارة المنتجات الزراعية بين البلدين بنسبة 7%. وفي الرابع من شهر شباط للعام الجاري، وفي إطار زيارة بوتين إلى الصين، تم توقيع اتفاقات تسمح بتزويد الصين بالقمح والشعير من جميع أنحاء روسيا. ومن المتوقع أن تبدأ شحنات الحبوب الروسية من بحر آزوف والبحر الأسود إلى الصين بشكل واسع في بداية العام الزراعي 2022–2023 «يبدأ في 1 حزيران» وستصل إلى مليون طن على أقل تقدير.

الهند «المترددة» تتخذ خطوة للأمام

يقال الكثير اليوم عن أن الغرب الذي فرض عقوبات جائرة على روسيا لم يحسب الحساب كثيراً لفكرة أن فصل روسيا عن نظام SWIFT المالي سيوجه ضربة ليس

الهيمنة الاقتصادية الأمريكية

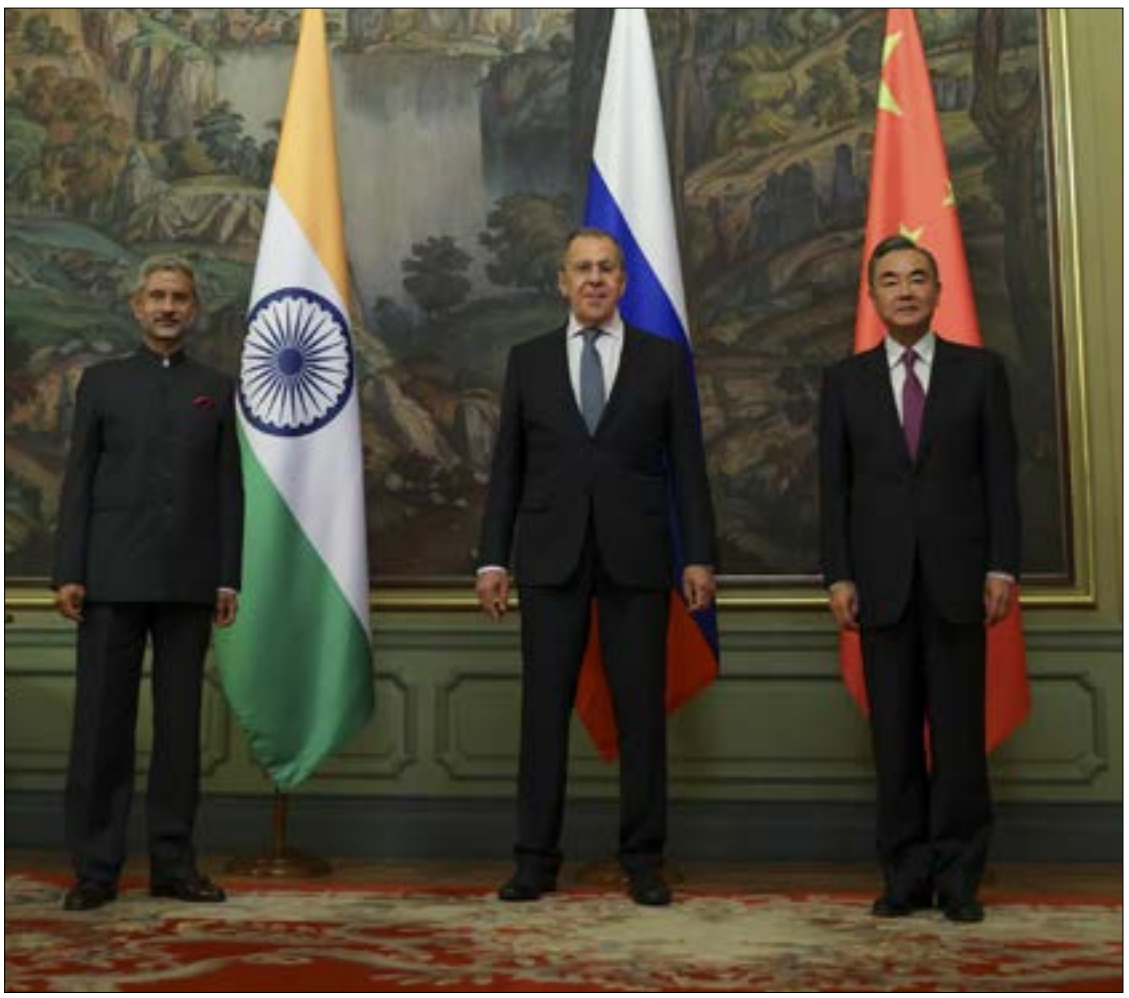

%41,5

خلال الشهرين الأولين من العام الجاري 2022، زادت الصادرات الصينية إلى روسيا بنسبة 41,5% على أساس سنوي لتصل إلى 12,6 مليار دولار

%35,8

خلال الشهرين الأولين من العام الجاري 2022، زادت الصادرات من روسيا إلى الصين بنسبة 35,8%، لتصل إلى 13,8 مليار دولار

×10

وفقاً لبيانات عام 2020، بلغت حصة التسويات بالعملات الوطنية بين روسيا والصين 25%. حيث أنها تضاعفت في أقل من سبع سنوات عشر مرات تقريباً

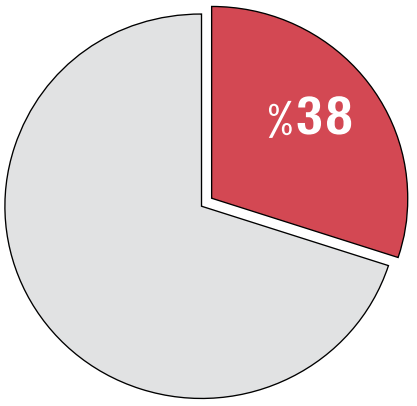

نما حجم التجارة الصين وروسيا في الشهرين الأولين من عام 2022 بنسبة 38,5%، ليصل إلى 26,4 مليار دولار، بحسب البيانات الصادرة عن إدارة الجمارك الرئيسية في الصين

لروسيا فحسب، بل لكل من يتاجر معها، وهو أمر لا يمكن أن تتغاضى عنه الدول الآسيوية، وبشكل خاص تلك التي ترى كيف يغدق صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى على معركة أوكرانيا قروضاً بمليارات الدولارات، بينما يتم تجاهل طلباتها المتكررة.

والنقطة المهمة الثانية هي أن غالبية دول شرق آسيا من المستوردين النشطين لموارد الطاقة التي أصبحت أكثر تكلفة بسبب العقوبات المفروضة على روسيا. على سبيل المثال، تستورد الهند 88% من نفطها من الخارج، وجزء من هذا الاستيراد يأتي من روسيا، وإذا ظل سعر النفط أعلى من 70 دولاراً للبرميل لأشهر عدّة، فسوف تتعرّض الروبية الهندية لضغوط هائلة، حيث ستنفذ الحكومة من الأموال اللازمة للإنفاق، وسيرتفع التضخم بشكل حاد. لهذا السبب، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الهندية، أريندام باجشي، إن الهند «تدرس جميع الخيارات» المتعلقة بإمدادات النفط، بما في ذلك من روسيا، في معرض إجابته عن سؤال عما إذا كانت نيودلهي ستشتري بالفعل 15 مليون برميل من النفط الروسي بسعر مخفض.

وفي هذا الإطار، ذكرت صحيفة The Times of India، أن التجار الهنود يقومون الآن بتسديد المدفوعات المستحقة لروسيا باليورو وذلك عبر البنوك الألمانية، بينما يتم خلف الكواليس تطوير خيار تحويل جميع تجارة النفط الهندية إلى الروبية.

RIC إلى واجهة الاهتمام من جديد

تعد كل من روسيا والهند والصين أكبر الدول في منطقة أوراسيا، وقد زار وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، الهند في 25 آذار الماضي. وهي الزيارة الأولى منذ عامين، أي منذ أدى النزاع الحدودي إلى تجميد العلاقات بين البلدين. ورغم أن الموضوع الرئيسي للاجتماع هو تسوية النزاع الحدودي، إلا أنه من الواضح أن هذه ليست سوى البداية لمزيد من التنسيق في سياسة بكين ونيودلهي في القارة الأوراسية. ومع بدء العملية العسكرية في أوكرانيا، كان لافتاً أن وجدت الهند والصين نفسيهما في موقف متشابه.

وعلى صعيد العلاقات مع روسيا اقترحت الهند عدداً من أنظمة المدفوعات، ستختار روسيا أحدها، حيث من المخطط أن يتم تثبيت هذا النظام الذي سيتم الاتفاق عليه في بنك الاحتياطي الهندي «RBI» وبنك Vnesheconombank الروسي «VEB».

وقال وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، خلال محادثات في نيودلهي مع نظيره الهندي، سوبرامانيام جايشانكار، إن روسيا تعمل على تطوير شراكة استراتيجية مع الهند على أساس الصداقة والاحترام المتبادل، وتواصل المشاريع في مجال الطاقة والعلوم والفضاء والمستحضرات الصيدلانية. وناقش الجانبان الانتقال إلى التسويات المالية بالعملات الوطنية، حيث أشار لافروف إلى أن اتجاه التحول إلى التسويات بالعملات الوطنية بين البلدين سوف يتعزز، وأن موسكو ستزوّد نيودلهي بجميع السلع التي تريد شراءها.

من المتوقع أن تبدأ شحنات الحبوب الروسية من بحر آزوف والبحر الأسود إلى الصين بشكلٍ واسع في بداية العام الزراعي 2023-2022

كما ناقش لافروف مع وزيري خارجية الصين والهند آفاق الاستخدام النشط لصيغة روسيا والهند والصين «RIC»، مبدياً قناعته أن الصداقة مع هذه الدول تجعل العزلة الاقتصادية لروسيا مستحيلة. ووفقاً لبيانات عام 2020، بلغت حصة التسويات بالعملات الوطنية بين روسيا والصين بالفعل 25%. حيث أنها تضاعفت في أقل من سبع سنوات عشر مرات تقريباً.

ووفقاً للخبراء الاقتصاديين، فإن الرفض المتصاعد للدولار سيسمح لموسكو وبكين بزيادة التجارة بينهما، وجعل المعاملات أرخص وتقليل مخاطر العقوبات الأمريكية. ولا يستبعد الخبراء أن تصل حصة التبادلات بالروبل واليوان بين الدولتين في السنوات المقبلة إلى 50%.

قد يبدأ تفعيل نظام دفع موحّد بين روسيا والصين خلال بضعة شهور. حيث أشار مفوّض التكامل والاقتصاد الكلي في اللجنة الاقتصادية الأوراسية، سيرغي غلازييف، إلى أن الدولتين تريدان استخدام اليوان الصيني كأساس. وهذا سيسمح بالابتعاد عن الدولار واليورو في التسويات المتبادلة. وثمة إشارات مماثلة خرجت من كل من إيران وفنزويلا.

التضخم الأمريكي يضرب حتّى حليب الأطفال والمهم ربح الشركات

بعض التوترات الاجتماعية لها خسائر فاجعة، ما علينا سوى إلقاء نظرة على 19 طفلاً ومعلّماً تمّ قتلهم بوحشية ليكونوا ضحايا اللا استقرار الاجتماعي الأمريكي. لكن بالنسبة للسياسيين، يمكن لهذه الحوادث التي يتمّ إدراجها ضمن الحروب الثقافية أن تلهي الناس بسهولة عن الحقائق الاقتصادية. بهذا المعنى، فما يسمّى بالحروب الثقافية مجرّد هراء، فالرجعيون والفاشيون هم مجرّد صنيعة قاعدة يمينية فاسدة مكنت الشركات من سرقة ترليونات الدولارات من الطبقة العاملة.

■ إيف أوتنبرغ
ترجمة: قاسيون

ضمن هذا السياق، المواقف التي يحملها كلّ من الليبراليين والمحافظين، من الحرب الثقافية هي مجرّد عملية صرف انتباه للناخبين عن مخاطر النظام الاقتصادي الحالي، وإلهائهم عن السرقة التي يتعرضون لها بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة. ولفهم هذا الأمر يبدو التضخم هو المكان المثالي للبدء منه.

شهدت الأشهر الأخيرة وصول سعر غالون الوقود إلى 7 دولارات في بعض الأماكن، والسعر الوسطي على طول الولايات المتحدة هو 4,50 دولار لغالون الوقود العادي. لو أنّ السيارات الكهربائية غمرت الأسواق بأسعار مقبولة، ولو أنّ البنية التحتية قد تمّ تحسينها لتناسب شحنها واستخدامها، لكانت أسعار الوقود الفلكية هذه أمراً ممتازاً للبيئة، لكنّ هذا مجرّد عالم من الأحلام، والواقع الحالي أنّ التضخم في الأسعار يضرب بعنف محافظ الأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل التكاليف. لم يقتصر التضخم على أسعار الوقود، بل انفجرت الأسعار في السوبرماركت أيضاً لتطال كلّ الأساسيات: اللحوم والفواكه والخضراوات والخبز.

قد يحترق السياسيون ولكنّ النظام باقٍ!

أحد الأشياء التي ساهمت في تسريع ارتفاع الأسعار هي العقوبات المفروضة على روسيا. كما اتضح لجهابذة السياسة الغربيين فقد جاءت العقوبات بنتائج عكسية على الاقتصادات الأوروبية وفي الولايات المتحدة. اتضح بأنّه من غير الممكن معاقبة اقتصاد ضخم مثل روسيا، يوفّر الكثير من السلع الأساسية، دون أن تطلق النار على رأسك.

من المتوقع أن يصبّ الإنسان الغربي العادي جام غضبه على السياسيين المسؤولين عن فرض العقوبات في أوروبا وأمريكا في الاستطلاعات والانتخابات القادمة، وإن نجا أحد منهم سأكون مندهشة. لكن في الحقيقة، على الناخبين أن يدركوا بأنّ المشكلة ليست في هؤلاء السياسيين فقط، بل في النظام الاقتصادي القائم بأكمله.

في الولايات المتحدة، يحاول المحافظون الانحراف عن السبب الحقيقي للتضخم وارتفاع الأسعار بشكل صاروخي عبر تحميل الليبراليين المبذرين المسؤولية والقول: لو لم يتمّ تمرير حزمة إنفاق المساعدات «BBB» لكانت الأسعار أقلّ ارتفاعاً بنسبة 50%. هذه محاولة ذكية وجذابة، لكنّها خاطئة. فإن كنّا سنتحدث عن التبذير في الإنفاق، فلدينا الإنفاق الذي كان يجب تسليط الضوء عليه: الجيش. ليتمّ تخفيض ميزانية البنتاغون لتصبح كما تدفعها دول مثل أستراليا مثلاً، وسنرى عندها ما التأثير الذي سيتركه الأمر.

التضخم من أجل ربح الشركات الأقصى!

المشكلة الحقيقية أنّ الأسعار ترتفع لأنّ الشركات ترفعها. يسمى هذا بالتلاعب، ولكنّ السياسيين لن يشيروا إلى المكان الصحيح، وسنحصل على أعذار كاذبة ومحاولة تحميل روسيا المسؤولية. الشركات الأمريكية والغربية كلها تقوم بالسرقة وتسميها «تضخماً». تفي هذه الكلمة بالغرض بالنسبة لهم، فمصطلح «التضخم» يبدو هنا وكأنّه أمرٌ خارج عن السيطرة، كقوة من قوى الطبيعة التي لا يمكن ردعها، لكنّه في الحقيقة ليس كذلك. لنجرّب تحديد الأسعار من قبل سلطة حكومية، وسنرى إن كان ما أقوله صحيحاً.

هل تشك في أنّ الشركات الأمريكية تتلاعب بالأسعار؟ حسناً، لا تنظر أبعد من النقص في حليب الأطفال لإثبات ذلك. لدينا الآن آباء وأمهات جدد محمومون يتجولون بقلق بين متاجر السوبرماركت والصيدليات. بينما يصفهم البعض بالغباء أمثال المشاهير الذين ربما لا يعلمون بأنّ البعض يعمل من أجل لقمة العيش ورؤسائهم في العمل لا يسمحون لهم بأخذ إجازات وفترات راحة للإرضاع، تحاول وسائل الإعلام الشركاتية أن تفسّر هذه الندرة بشكل يسمح لشركات حليب الأطفال برفع سعرها. لهذا فالحقيقة البشعة هي: طفلك جائع، ولكن الشركات الضخمة تريد جني المزيد من الأموال. لمزيد من الإثباتات على التلاعب بالأسعار، انظر إلى الإسكان، حيث وصلت أسعار الإيجارات إلى السماء. يتخلى أفراد الطبقة الوسطى الميسورون بعض الشيء عن حلم تملّك المنازل بدلاً من استئجارها مع ارتفاع أسعار المساكن إلى مستويات غير مسبوقة. شهدت بعض المناطق مثل كيتشوم في ولاية أيداهو – حيث ارتفعت الأسعار منذ العام الماضي لتتخطى حاجز المليون دولار – مأزق في استيعاب الممرضات ورجال الإطفاء والمعلمين. اقترح رئيس البلدية حلاً «مبدعاً في حينه»: مدينة من الخيام في حديقة المدينة، وعلى الراغبين باستخدام الحمام والاستحمام أن يسيروا تجاه «جمعية الشباب المسيحيين» قبل الذهاب إلى عملهم. رغم أنّ البلدة بحاجة خدمات هؤلاء، فهم بالنسبة لها كعبيد الأرض يمكنها أن تسكنهم الخيام.

في الحقيقة، نصب زوجان في الغابة الوطنية خارج المدينة خيمة لهما بعد عام من ذلك الاقتراح، فهما لم يتمكنا من العثور على سكن في أيّ مكان قريب من وظائفهما. لكنّ هذين الزوجين المشردين في الغابة ليسا حالة فريدة في ولاية أيداهو، ولا في أية ولاية أمريكية أخرى.

الأمريكيون لم يعودوا يعاملون كبشر! إذاً بالنسبة للغالبية العظمى من الأمريكيين: ليس بإمكانهم تحمّل نفقات الرعاية الطبية، والخوض في مسائل التعليم العالي يكسر الظهر، ويتوجب عليهم أن يدفعوا أكثر من ألف دولار شهرياً مقابل ستوديو بحجم خزانة إن وجد أصلاً. والآن، ترتفع تكلفة الطعام والوقود إلى مستويات خطيرة، وليس من المستغرب أن يموت الأطفال جوعاً أولاً، فكما يبدو أنّه في خضمّ الجدال حول حق الإجهاض، لا أحد يهتمّ بهؤلاء الأطفال إلّا قبل ولادتهم، أمّا بعدها فليموتوا فهذا لا يهم.

اليوم، يواجه الأطفال وأهلهم زجاجات فارغة ورفوف متاجر فارغة. لكنّ شركات مثل أبوت، التي تحتكر احتكارات حليب الأطفال، تجد هذا النقص مربحاً. ألم يحن الوقت لتفكيك كارتل حليب الأطفال، وإلغاء الحماية الحكومية السخيفة للشركات الثلاث الضخمة التي تهيمن على السوق؟

أعلنت الإدارة الأمريكية بأنّها ستقوم بذلك، وبأنّها ستحصل – بالإضافة إلى تطبيق قانون الإنتاج الدفاعي – على صيغة الحليب من أوروبا. حسناً، الأطعمة الأوروبية مغذية بشكل كاف، لكن لماذا لم يتمّ هذا حتّى الآن رغمّ الحديث عنه من شهر شباط الماضي؟ هل الأمر مرتبط بإدارة الغذاء التي تتعامل مع الحليب اليوم مثلما تعاملت دوماً مع الأدوية واللقاحات بتجميد الموافقات سنوات؟

في الحقيقة، ورغم أنّ الأطفال الذين يموتون جوعاً لا يعنون الكثير للمقاولين الدفاعيين الذين تغدق عليهم أموال البنتاغون وأموال الضرائب بمجرّد أن يفرقعوا أصابعهم، فأصواتهم الشبحية المفقودة ستبقى في أذهان آبائهم وأمهاتهم الغاضبين. وفي بلد الحسابات السياسية فيه مختلة عقلياً كالولايات المتحدة، لا بدّ وأن يدرك هؤلاء الغاضبون في نهاية المطاف أين عليهم توجيه غضبهم.

المواقف التي يحملها كلّ من الليبراليين والمحافظين من الحرب الثقافية هي مجرّد عملية صرف انتباه للناخبين عن مخاطر النظام الاقتصادي الحالي وإلهائهم عن السرقة التي يتعرضون لها بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة

■ بتصرّف عن:
Biden and Inflation

انتهاء امتحانات المراحل الانتقالية وبدء امتحانات الشهادة العامة

في كل عام تمضي العملية الامتحانية لكل المراحل مارة بالمشكلات نفسها، وبالسلبيات المزمنة، دون أيّ حل حقيقي عملي تقدمه وزارة التربية.

■ عمار سليم

فمن المعلوم أن الاختبارات هي حصيلة العملية التعليمية طيلة العام، ولكن كل عام يمر تزداد المشكلات وتتفاقم، بدءاً من مستوى الطلاب، مروراً بالمعيقات التقنية في الاختبارات، وليس انتهاءً بعدد الطلاب المكتظ.

فالمشكلات أعمق وأكبر من أن تحصى في مقال يجمعها، لأن البنية التربوية التعليمية أصبحت في نهاية المطاف شكلاً بلا مضمون، وأصبح العمل التربوي وظيفة حكومية وإدارية لا نتائج فيها، وهذه نتيجة طبيعة لأن مقومات التعليم قد فقدت من المجتمع كاملاً، وأهمها الاستقرار المادي الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، الذي يضع عملية التعليم على السّكة الصحيحة للوصول إلى الهدف المنشود منها.

ما هي الاختبارات في المراحل الانتقالية؟

من المعلوم، أن انفصام الطلاب عن الأساليب الحديثة في التعليم واتخاذهم أسلوب التلقين قسراً من أهم المعيقات التعليمية، وإن كانت المناهج المطروحة تتخذ أسلوب التحول في التعليم فما زالت أدواتها مفقودة، لذلك نرى أن الاختبارات التحريرية لا تحقق أدنى نتيجة مرجوة منها، وهذا ملموس من خلال استياء المدرسين والمصححين من الورقة الامتحانية، بالإضافة إلى كَون درجة الامتحانات المعممة من وزارة التربية لا تشكل من درجة المادة الكلية إلا 40% أما درجات الاختبارات الشفهية والنشاط والوظائف فهي غالباً تخمينية وغير واقعية، وهي موضوعة أصلاً لرفع النتائج إذا تبين أن نسبة النجاح قد تدنت إلى مستوى غير مقبول، فيلجأ الكادر الإداري إلى زيادة معدل الطالب بشكل غير مقبول، ولا يتماشى مع درجة الاختبار التحريري، وهكذا يصبح النجاح والترفع شيئاً إدارياً، مع العلم أن الطالب في الحلقة الأولى والثانية يترفع بشكل تلقائي، وإن لم يكن أهلاً لذلك! وبذلك يزداد عدد الطلاب غير المؤهلين علمياً للمرحلة التالية، حتى يصل إلى مرحلة شهادة التعليم الأساسي، سالكاً درب كثير من أقرانه بالغش في الامتحان للحصول على الشهادة إلى نهاية مرحلته التعليمية!

هذا بالنسبة لمضمون الاختبارات، أما الشكل فله وجهه الأكثر سواداً، فقد لا تجد في المدرسة أوراقاً كافية لطباعة الأسئلة، أو لأوراق الإجابات، وقد لا يستطيع الإداريون إنجاز الطباعة في الوقت المناسب بسبب التقنين الكهربائي الذي يمتد إلى ساعات، شاملاً ساعات الدوام الرسمي، عدا عن تعطل الطابعات إن وجدت في المدرسة.

كل هذه المعيقات تراها في ظل جهود الوزارة ونشاطها الدائم، ولكن في صفحات التواصل وفي وسائل الإعلام فقط.

امتحانات الشهادات والعجز المستمر

مع سياسات التطفيش المستمرة التي تمارسها الحكومة على موظفيها في كل القطاعات، وخاصة التربية، ومع كل مبادراتها لزيادة نسبة الكوادر التعليمية، تعاني الوزارة من نقص شديد في عدد المراقبين، وكثير منهم يتخلف ضارباً بوعيد العقوبات عرض الحائط، طالما أن أجرة الساعة في المراقبة لا تساوي سعر بيضة واحدة، ولا تساوي أجرة سرفيس واحد!

فهل من المعقول أن أجرة ساعة المراقبة لا تتعدى الـ 300 ليرة سورية، خاضعة لضريبة الدخل أيضاً!؟

أما بالنسبة للقرطاسية ولوازم الامتحان المخصصة للشهادات العامة، فقد أعلنت الوزارة رسمياً وخلال اجتماعاتها: إنها تعاني من عجز في تأمين الأوراق الامتحانية.

فقد تم إرسال الأوراق إلى عدد الطلاب، ومعها ورقتان احتياطيتان فقط!

وهذا يكشف كل ما تدعيه الوزارة أنها ضالعة في تطوير التعليم، وتسعى دائماً إلى تحسينه! فكيف يكون ذلك وأهم لوازم التعليم كالأوراق والقرطاسية المعدة للامتحانات العامة قد عجزت عن تأمينها؟

وأين دور الحكومة في إنفاقها على التعليم؟ وأين تذهب كل الكتل المالية المقدمة من المنظمات الدولية، كاليونسكو، إذا كانت عاجزة عن تجهيز مراكز الامتحانات العامة، وهي الحلقة الأهم في المراحل التعليمية في سورية؟

نخلص إلى نتيجة مفادها: أن هذا السلوك الذي تنتهجه الوزارة هو جزء من السلوك الحكومي عامة في الاتجاه نحو تدهور قطاعات الدولة، وبسبب السياسات المتبعة التي ما زالت تغطي المشكلات بقشة هنا ورقعة هناك، دون أية إرادة أو نية لحل المشكلات للحفاظ على ما تبقى من الوطن، الذي ينزف كل يوم، وليشرب الفاسدون من دمائه المهدورة!

الصناعة السورية.. مطالب مكررة دون جدوى

عقدت في الخامس والعشرين من الشهر الحالي غرفة صناعة حماة اجتماع الهيئة العامة العادي السادس عشر للغرفة، حيث كرر خلاله الصناعيون مطالبهم بتأمين حوامل الطاقة، والمواد الأولية، والبنى التحتية للمدن الصناعية.

■ مراسل قاسيون

في المقابل، لقد كرر وزير الصناعة، الذي رعى الاجتماع، بأنه يجب طرح المشاكل مقترنة بالحلول وفق الإمكانات، مع تأكيده أن أبواب الوزارة مفتوحة أمام جميع الصناعيين.

مع العلم أنّ هذه المطالب والمشاكل هي مشاكل مزمنة وموجودة حتى مما قبل بداية الأزمة السورية.

شكاوى الصناعيين ومطالبهم

الهم الأكبر بالنسبة للصناعيين يتمثل بارتفاع كلف الإنتاج، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المازوت والبنزين والطاقة الكهربائية، ما أدى إلى ضعف القدرة التنافسية داخلاً مع البضائع المهربة، وخارجاً مع البضائع الأقل كلفة في أسواق التصدير.

فقد أوضح عدد من الصناعيين: أن المنشآت الصناعية تعيش اليوم بالإنعاش، وأن الأسواق الداخلية والخارجية في تراجع، وهو ما أدى إلى التراجع بكميات الإنتاج والتقليص بعدد العمال.

كما لفتوا إلى عدم التزام شركة الكهرباء بالاتفاق معهم باستمرار تدفق التيار الكهربائي من الساعة 3–8 مساء، رغم أنهم دفعوا قيمة الكبل لمصلحة الجهة الكهربائية المختصة منذ أكثر من 5 سنوات.

كذلك طالب صناعيو حماة بتوسعة المنطقة الصناعية، وبتنفيذ البنى التحتية من طرق ومياه وكهرباء وصرف صحي، لكونهم باشروا منذ أشهر طويلة ببناء معاملهم ومنشآتهم.

وطالبوا بمعالجة موضوع إجازات الاستيراد، وخصوصاً منع استيراد المواد بشكل مباشر ومن دون أي إنذار مسبق، وتطبيق الإلغاء مباشرة، وهو ما يسبب خسارات للصناعيين ويشكل أعباءً كبيرة عليهم، وينعكس على الصناعة الوطنية.

وطالبوا بضرورة مراسلة الجهات المعنية لإعطاء مهلة 3 أشهر على الأقل لتخليص البضائع العالقة في الموانئ.

مشاكل مزمنة ومكررة

ما تم طرحه خلال اجتماع غرفة تجارة حماة من صعوبات ومطالب شبيه إلى حدّ بعيد بكل ما تم طرحه في غرف الصناعة الأخرى، وفي كل المؤتمرات والمنتديات وورشات العمل الصناعية، بمختلف مسمياتها وأماكن عقدها طيلة السنوات الماضية، بل في العقود الماضية، وهذا ما أكده رئيس اتحاد غرف الصناعة خلال الاجتماع.

لقد أكد رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية، أن الاتحاد يعمل على رفع المقترحات لتطوير القوانين والتشريعات التي تحمي الصناعي، وتدعم المنشآت الصناعية، ولاسيما بموضوع المحروقات والكهرباء، ومعالجة كل العقبات التي تعترض الصناعيين، لافتاً إلى أن كل المطالبات التي عُرضت في هذا المؤتمر، هي ذاتها التي رفعها ويرفعها الاتحاد للحكومة كل سنة، ولكل الحكومات السابقة والحالية، ومنذ أكثر من 8 سنوات.

فهل يكفي القول إن مكتب الوزير مفتوح للصناعيين؟

وهل من حلول ناجزة ونهائية لأزمات الصناعة، ومعاناة الصناعيين؟

ملاحظات مادّية عن تاريخ الفيزياء وبعض إشكالياتها الحديثة

«مفهوم المادة ليس مفهوماً فيزيائياً بل مقولة فلسفية؛ تشمل المادة كل ما هو موجود خارج وعينا، ونعكس المادة في وعينا بواسطة الإدراكات الحسية. ويمكننا أن ندرك القوى بحواسنا، لذا فهي بحكم التعريف مادّية. إنّ أيَّ شخصٍ لا يستطيع التمييز بين هذه المصطلحات لن يتمكن أبداً من فهم الفيزياء» — بهذا المنطلق المنهجي المادي- الديالكتيكي الصحيح، يكون الكاتب الدكتور ماتياس هوفنر جديراً بالاطلاع على بعض ملاحظاته المنشورة في 13 أيار الجاري ضمن مقالٍ أطول بعنوان «الطاقة والكتلة والضوء» والذي نقدم فيما يلي مختاراتٍ منه.

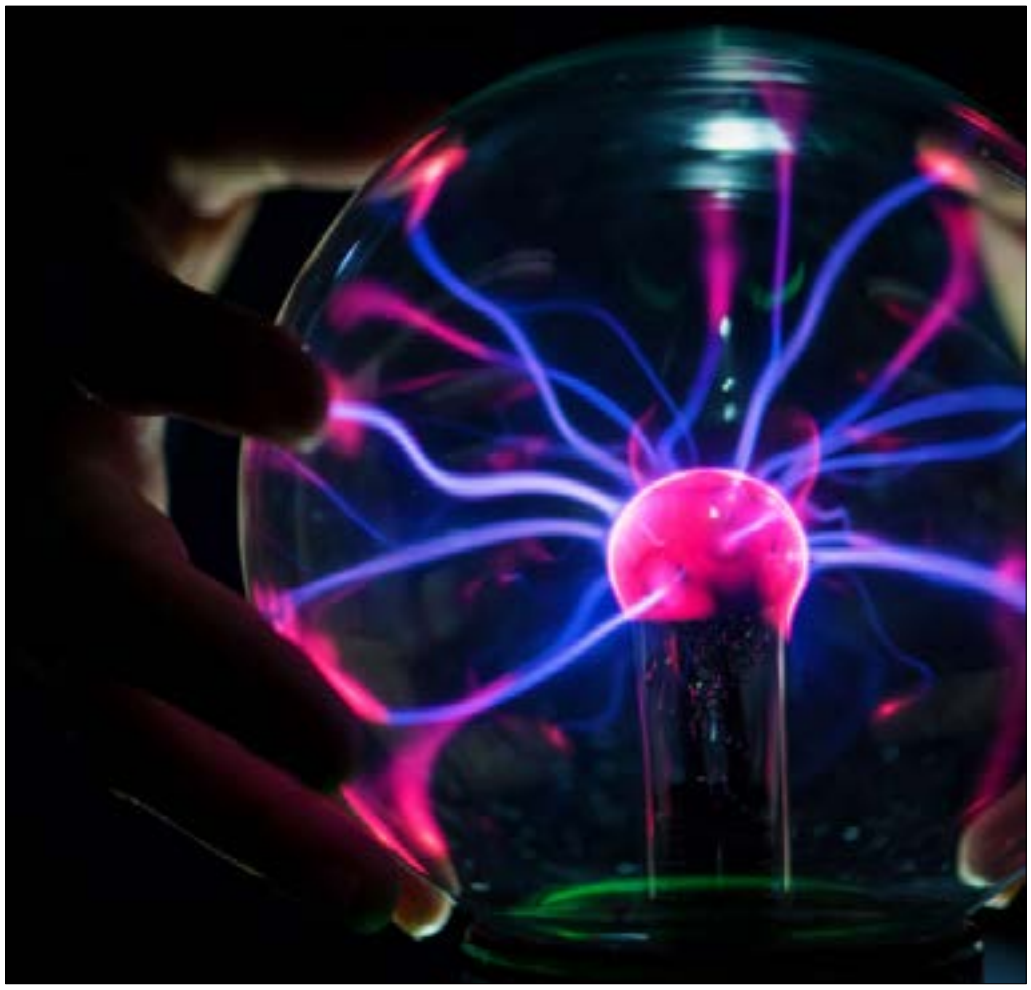

■ *ماتياس هوفنر
تعريب وتلخيص: د. اسامة دليقان

محطات في تاريخ الفيزياء

المطلب الاجتماعي من الفيزياء هو دراسة إمدادات الطاقة في الطبيعة حتى نتمكن من اشتقاق العمليات التقنية منها. على الأقل كان هذا هو المطلوب من الفيزياء وقت دراستي لها قبل 50 عاماً. يبدو أن الفيزياء الحديثة بعيدة كل البعد عن ذلك هذه الأيام.

لقد ساد نمط التفكير القديم حول عالم مغلق ويتوسّع وقابل للوصف باستخدام معادلة. بات من الضروري انتهاج طريقة جديدة في التفكير تكون نقلة نوعية بالمعنى الذي أشار إليه توماس كون. يجب أن يُفهم العالم على أنه عملية ديناميكية في نظام مفتوح. [توضيح المعرّب: ألّف توماس صامويل كون كتاب «بنية الثورات العلمية» الذي تناول تحليلاً لتاريخ العلوم، وكان نشره سنة 1962 حادثة مهمة في تاريخ وفلسفة العلوم وعلم الاجتماع المختص بهذا الشأن].

إذا درست المصادر التاريخية عن علم التحريك «الديناميك» في الفيزياء، فيمكن للمرء أن يتعرف على مراحل مختلفة بعد بداية عصر التنوير. كان القرن 18 قرن الميكانيك، استفادت هذه الحقبة من حساب تفاضل وتكامل المقادير متناهية الصغر للتوابع الرياضية المستمرة التي قدمها نيوتن. كان القرن 19 قرن البحث في الكهرباء. في وقت مبكر من عام 1836، طور الإيطالي فابريزيو موسوتي فكرة النظرة الكهرومغناطيسية للعالم، والتي ألهمت مايكل فاراداي. وتم تعزيزها عبر عمل جوزيف لارمور «1897» وويلهلم وين «1900». حتى في ذلك الوقت، تم التعرف على أن الكتل تحمل شحنات كهربائية وأن جميع القوى من أصل كهرومغناطيسي. ومع ذلك، فإن نظرية الكهرباء التي طورها جيمس كلارك ماكسويل قسمت الفيزيائيين إلى أتباع نظرية الأثير الكهرومغناطيسي من جهة، والذرّيين من جهة ثانية الذين فضلوا قوى الجاذبية المؤثرة عبر مسافات طويلة، لأنه في ذلك الوقت لم يكن قد توضح بعد الفرق بين الشحنة المقيدة والحرة [توضيح المعرب: تقول المصادر بأن الشحنة الحرة غير مقيدة بالنواة ويمكن أن تحتوي على أية طاقة من الصفر، وطاقتها دائماً حركية بطبيعتها. أما الشحنة المقيدة بالنواة فيمكن أن يكون لها طاقات كمومية «كوانتية» فقط، وهي طاقة كامنة وحركية بطبيعتها مع كون الطاقة الكامنة أكبر دائماً].

هل ثوابت الفيزياء «مقدَّسة»؟

كان القصد من مؤتمر سولفاي الأول لعام 1911 في بروكسل، إيجاد حل وسط بين أنصار الأثير، الذين يمثلهم هندريك أنطون لورنتز الذي أراد تطوير نظرية ماكسويل، وأنصار الاتجاه الذري ويمثلهم ماكس بلانك وألبرت أينشتاين.

لم يكن معروفاً آنذاك أن فكرة أينشتاين كانت أقل إثماراً مما كان مفترضاً، لأنها كانت تتعارض مع ديناميكيات ماكسويل، وكان ثابت بلانك يشير فقط إلى عمل الإلكترون ولم يكن ثابتاً طبيعياً.

في مجال البصريات، لم يعد ثبات سرعة الضوء سارياً، لأن التغيير في اتجاه جبهة الموجة الضوئية ممكن فقط نتيجة للتغيرات في زمن العبور بين الداخل والخارج. لن يكون تأثير دوبلر موجوداً أيضاً لولا اختلافات زمن العبور. للبروتون تأثير مختلف بسبب كتلته الأكبر بمقدار 1836 مرة. بشكل عام، تواجه الفيزياء الحديثة مشكلة في فهم الكتلة. كما أن هناك ارتباكاً بمفهومَي المادة والقوة. الزيادة الظاهرية في الكتلة الناتجة عن التلاعب بمعادلة الطاقة لأينشتاين ليست سوى المقاومة الميكانيكية في اتجاه الحركة، والتي يعارضها «الأثير»، أو بالأحرى، مجال القوة الكهرومغناطيسية، للجسم المتحرك.

حول مسعى «التوحيد» بين العلم والإيمان

على عتبة القرن العشرين، تمت إضافة عامل آخر مؤثر في الفيزياء. نتيجة للنهضة الصناعية، نظم العمال أنفسهم في نقابات غير كنسية. وهكذا رأت الكنيسة الكاثوليكية قوتها تتضاءل. أعرب البابا بيوس العاشر عن أسفه في رسالته العامة عام 1907 من أن العلم لم يعد يعمل كخادم للاهوت.

كان عمل القسّ لوميتر يهدف إلى التوفيق بين العلم والإيمان، على حد تعبيره، وقام بذلك عبر توحيد العلماء البارزين في القرن العشرين في الأكاديمية البابوية للعلوم، وبالتالي إعادتهم إلى سيطرة الكنيسة... فمن نموذج «الذرة العملاقة» الكوني الذي صممه لوميتر إلى نموذج «الانفجار العظيم» تم تطويره بشكل أكبر في النماذج القياسية للعالَم الكبير «ماكروكوزم» والصُغريّ «الميكروكوزم» في الفيزياء، والتي قسمت الفيزياء الحديثة إلى نظرية النسبية وميكانيك الكم «الكوانتوم». عرّف ألبرت أينشتاين الطاقة على أنها ناتج جداء الكتلة في مربع سرعة الضوء التي اعتَقَد أنها ثابتة. ونظراً لأن شعاع الضوء، في نظريته، يسير مثل «محور صلب لعربة سكة حديدية»، كان على العالَم المُتَخيَّل أن ينحني مثل مسارات السكك الحديدية. من ناحية أخرى، عرّف ماكس بلانك الطاقة على أنها جداء «مقدار التأثير» في التردد، معلناً مقدار التأثير ثابتاً طبيعياً.

لو كانت الطاقة في الماكروكوزم مساوية للطاقة في الميكروكوزم «hv=mc2» لكانت الكتلة متناسبة طردياً مع التردد، وهو ما يتعارض مع التجربة. الغريب أن غالبية المجتمع الفيزيائي قد قَبِلَ هذا التناقض بلا شكوى وسعى لتوحيد النظريتين في نظرية «الجاذبية الكوانتية» حتى في القرن الحادي والعشرين.

سيكون من الأسهل أن نتخلى عن الفكرة المدرسية عن «ثبات الطبيعة» الذي «منحته لنا الآلهة»، ونأخذ في الحسبان بدلاً منه درجة ديناميكية الطبيعة على المستويات المختلفة. قدَّم عالم الرياضيات بينوا ماندلبروت مساهمة كبيرة في ذلك عندما أعاد إلى وعينا المعرفة القديمة بأن الطبيعة مقسمة جزئياً إلى أربعة أطوار. حتى الآن، كانت تعطى لاستمرارية حساب التفاضل والتكامل متناهي الصغر أولويّة على التأثيرات الفيزيائية عند حدود الطور، حيث يفشل الوصف الرياضي لأنه لا يمكن عندها تقويم التوابع. [توضيح المعرّب: حسب الموسوعة البريطانية تُستخدم عملية تسمى التقويم **rectification** في تحديد طول المنحني، عن طريق تقسيمه إلى سلسلة من القطع المستقيمة معروفة الطول، ونظراً لأن التكامل المحدَّد لتابع رياضي ما يحدِّد المساحة الواقعة أسفل منحنيه، فلا يزال يُشار إلى التكامل أحياناً باسم التربيع **quadrature**].

وفق تصريحات أينشتاين ونسبيّته لا يهم ما إذا كان المتحرّك هو القطار أم سكّته، على الرغم من أنّه حتى البابا يوحنا بولس الثاني عاد الاعتبار لغاليليو عام 1992 بعد 359 عاماً مقراً بأنّ الأرض هي التي تدور حول الشمس. التجربة الفكرية المعروفة باسم «قطة شرودنغر» حول خصائص التجارب الكوانتية، تتبع الخط الفكري نفسه، حيث توصف القطة وكأنها «زومبي» «ميتة– حية» في الصندوق حتى يقرر المراقب فقط ما إذا كانت حية أو ميتة بعد فتحه. من المفهوم أن مثل هذه العبارات وما شابهها مزعجة للأشخاص الذين يفكرون منطقياً من ناحية، ومن ناحية أخرى جذبت الباطنيّين بطريقة سحرية. حسناً، لا يزال هذا هو حال العلم الأكاديمي في هذه الأيام.

مفارقات الفيزياء الحديثة جذبت الباطنيّين والساعين لتوفيق العلم والإيمان بطريقة سحرية

يمكننا القول إنّ حلم القسّ لوميتر في التوفيق بين العلم والإيمان قد تحقق، على الأقل في الفيزياء النظرية. وتحققت وصية البابا بيوس العاشر، المكتوبة في رسالته العامة لعام 1907، وأولئك الذين يرغبون بممارسة المهنة يجب عليهم أن يلتزموا بمبادئ التدريس الأكاديمي. تراقب الأكاديمية البابوية للعلوم نقاء هذا التدريس من خلال نظام المنشورات «المحكَّمة» عبر «مراجعة الأقران» **peer review** الذي تحركه المصالح، والذي يتمتع الآن بتأثير عالمي ولكنه يتعرض أيضاً للنقد بشكل متزايد.

■ * الدكتور ماتياس هوفنر باحث ألماني متطوع في مشروع **Thunderbolts** «وهو مشروع علمي يعتقد أنصاره بأنّ التيار السائد في الفيزياء الحديثة ينتقص من أهمية القوى الكهرومغناطيسية في الطبيعة لصالح قوى الجاذبية، ويقدمون تفسيرات عن منشأ كهرومغناطيسي للجاذبية مع انتقادات كبرى لنسبية أينشتاين وأفكار الانفجار العظيم والثقوب السوداء، ولذلك كثيراً ما يهاجَم أنصار هذه المدرسة تحت خانة «العلم الزائف» من جانب التيار السائد في الفيزياء النظرية، على الرغم من نجاحاتهم في الممارسة التطبيقية». قام هوفنر بدراسة الفيزياء من عام 1964 حتى 1970 في لايبزيغ بألمانيا، وتخصص في تكنولوجيا القياس التحليلي للنظائر المشعة، ثم عمل في شركة **Carl Zeiss Jena** حتى عام 1978 على تطوير التحليل الطيفي لمجهر الليزر حيث كان مسؤولاً عن تطوير برمجيات تقييم البيانات الطيفية. حصل على الدكتوراه بالهندسة من جامعة فريدريش شيلر وعمل فيها 15 عاماً كمساعد علمي. بعد بضع سنوات من التغيير في ألمانيا الشرقية، عمل مدرّساً مستقلاً لعلوم الكمبيوتر في السنوات القليلة الماضية قبل تقاعده.

لافارج الفرنسية... كبش فداء التعاون الاستخباري الغربي مع داعش

بعد جلسة مطّولة عقدتها هيئة التحقيق الجنائية في آذار الماضي، قرّرت محكمة الاستئناف في باريس الإبقاء على تهمتي «التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية» و«تعريض حياة آخرين للخطر» الموجهتين إلى شركة «لافارج» للإسمنت، من خلال أنشطة مارستها في سورية. فمن هي هذه الشركة وما هي أنشطتها؟

■ عتاب منصور

منذ ربيع 2010 كانت «لافارج» تستعد لإعادة افتتاح مصنع إسمنت كبير استحوذت عليه عام 2007 في صفقة مع مالكه السابق، شركة «أوراسكوم Orascom» المصرية، المصنع الذي ستديره شركة «لافارج سيمنت سيريا» التابعة للشركة الأم، يقع في منطقة جلبيا على بعد 150 كيلومتراً شمال شرقي مدينة حلب، و60 كيلومتراً عن الحدود التركية، وكلف الشركة استثماراً قُدّر بحوالي 680 مليون يورو.

استعمل مصنع «لافارج» كمركز لوكالات الاستخبارات الغربية بحجة جمع المعلومات عن الرهائن المحتجزين لدى تنظيم الدولة الإسلامية

التهم الموجهة لـ لافارج

بدأت القصة حين تقدمت وزارة الاقتصاد الفرنسية في أيلول 2016 بشكوى ضد «لافارج» تعلقت وقتها بخرق «لافارج» حظر الاتحاد الأوروبي شراء النفط في سورية. بعدها بأقل من شهرين، وفي تشرين الثاني، استُهدفت «لافارج» بشكوى جديدة قدمتها منظمتا «شيربا» و«المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان»، ذهبت إلى حدّ المطالبة بمقاضاة الشركة بتهمة «التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية».

حيث ومع تطور الصراع المسلح في سورية، ومع سيطرة داعش على المنطقة المحيطة بالمصنع، قدمت الشركة حوالي 13 مليون يورو في 2013 و2014 عبر فرعها في سورية «لافارج سيمنت سيريا» لجماعات مسلحة مختلفة، لا سيما تنظيم الدولة الإسلامية، لمواصلة أنشطة المصنع في جلبيا في خضم الحرب.

وكشفت التحقيقات، أن المبالغ المالية– التي يُعتقد أنها سُدّدت لتنظيم الدولة الإسلامية وحده– تتراوح ما بين 4,8 ملايين و10 ملايين يورو. وتحدثت تقارير عن أن الصفقات لم تكن مالية فقط، بل تخطّتها إلى التزود بالنفط مقابل الإسمنت، الذي استخدمه التنظيم الإرهابي في بناء تحصيناته. كما يشتبه بأن المجموعة دفعت لوسطاء من أجل الحصول على مواد أولية.

وقال وكلاء خمسين موظفاً سورياً سابقين في «لافارج سيمنت سيريا» ممن لهم صفة مدنية، إن هؤلاء كانوا «عرضة ... لخطر داهم كان يعرّضهم للموت أو لإصابات خطرة على يد مجموعات مسلحة» في حين كان الموظفون الأجانب قد غادروا المصنع نهائياً في العام 2012.

من كان على علم بأنشطة مجموعة «لافارج» في سورية؟

في مقال لصحيفة «ليبراسيون» على أساس استجواب جان كلود فيارد، المدير السابق لأمن المجموعة، في 12 نيسان 2018، وأحد الموظفين التنفيذيين السبعة، فقد التقى فيارد عدة مرات بأجهزة الاستخبارات الخارجية والداخلية الفرنسية بين عامي 2012 و 2014 في إطار الأنشطة التي تقوم بها «لافارج» في سورية، كما أبلغ فيارد أيضاً عن اتصالاته مع المكتب العسكري لرئيس الجمهورية السابق فرانسوا هولاند بين شهري تشرين الأول وتشرين الثاني من عام 2015 حيث اقترح مدير الأمن السابق استخدام مصنع المجموعة كقاعدة لنشر الجنود الفرنسيين في سورية.

كل هذه المعطيات تفيد بأنه وحتى ذلك التاريخ كانت رؤوس الدولة على علم تام بأنشطة «لافارج» في سورية، وكذلك بما كانت تدفعه من «إتاوة» لتنظيم الدولة الإسلامية منذ 2013 حتى 2014، وهي الفترة التي بسط فيها التنظيم الإرهابي كامل سيطرته على الموقع، وهي السيطرة التي دامت حتى شباط عام 2015 حين سقط الموقع في أيادي المقاتلين التابعين «لقوات سورية الديمقراطية»، وأكد موقع The Conversation، أن بعض مسؤولي الشركة برروا استمرارها في العمل في سورية بالقول: إن وزارة الخارجية الفرنسية طلبت منهم البقاء، بدافع المعلومات التي قد تحصل عليها من الشركة، وهو ما تنفيه الوزارة.

في 13 كانون الأول 2017 استمعت الشرطة البلجيكية إلى إفادات أربعة من مسؤولي المجموعة البلجيكية «بروكسل لامبير» Groupe– Bruxelles Lambert» GBL» – أكبر المساهمين في «لافارج» والتي كانت تملك 20% من أسهم شركة الإسمنت في وقت حدوث هذه الوقائع. وقد لجأ المسؤولون الأربعة إلى نفس الخطة الدفاعية، ومضمونها: التأكيد على جهل المجموعة بأية أنشطة في سورية، وذلك يثير تساؤلات حول طريقة إدارة «لافارج» وغياب الاهتمام، وقلة الفضول حول أنشطتها من أكبر مساهميها.

المبالغ المالية التي يعتقد أنها سدّدت لتنظيم الدولة الإسلامية وحده تتراوح ما بين 4,8 ملايين و10 ملايين يورو

«القرار أكبر من لافارج»

استعمل مصنع «لافارج» كمركز لوكالات الاستخبارات الغربية بحجة جمع المعلومات عن الرهائن المحتجزين لدى تنظيم الدولة الإسلامية، بحسب ما قال ضابط مخابرات أردني شارك في جهود التجسس، الضابط نفسه كان مديراً للمخاطر في المصنع، ويواجه التهم مع ثمانية من كوادر «لافارج» ومدرائها ومديرها التنفيذي السابق برونو لافون ووسيط سوري– كندي.

وأوضح الضابط لصحيفة «الغارديان» البريطانية، أن مصنع «لافارج»، كان محوراً لمحاولة فاشلة لإنقاذ ما يصل إلى 30 رهينة.

وكان من بين المحتجزين الصحفي الأميركي جيمس فولي، والمصور البريطاني جون كانتلي، والطيار الأردني معاذ الكساسبة، الذين تأكد فيما بعد مقتل اثنين منهم.

ونقلت الصحيفة عمّن وصفته بالمصدر الاستخباراتي الكبير، قوله «القرار أكبر من لافارج» وأن القضية أمام المحكمة لا تكشف كل جوانب القصة.

وقالت الصحيفة: إن كبار المسؤولين الفرنسيين لم يواجهوا تدقيقاً عاماً، ولم يتم تحديد هويتهم.

وبحسب الصحيفة، فإن الضابط الأردني، أحمد الجلودي، كان ينتقل بانتظام بين المصنع وعمان لإطلاع قادة الاستخبارات الإقليمية والعالمية على مكان وجود الرهائن المزعوم.

وسلط تقرير داخلي– بتكليف من «لافارج هولسيم» التي نشأت من اندماج «لافارج» الفرنسية و«هولسيم» السويسرية عام 2015– الضوء على تحويل أموال من فرع «لافارج» السوري إلى وسطاء للتفاوض المزعوم مع «جماعات مسلحة». لكن «لافارج» في سورية نفت أية مسؤولية عن وصول هذه الأموال إلى منظمات إرهابية.

الاستقطاب بين الحكومتين الليبيتين... إلى أين؟

تعد ليبيا مثالاً صارخاً حول ضرورة حل الأزمات بجوانبها كافةً على التوازي بالمعنى العملي، دون التغاضي عن أي واحد منها، وإلاّ فإن الأزمة ستعيد إنتاج نفسها وبشكلٍ أكثر تعقيداً.

■ حمزة طحان

في حين دأبت الأطراف السياسية الليبية في المرحلة السابقة على المضي بالعملية السياسية بجانبها الديمقراطي، رغم جميع المشاكل التي جرت فيه أيضاً، تناست الجانبين الاقتصادي والوطني، بل وأكثر من ذلك، تم تفسيرهما وتسخيرهما لكل حسب مصلحته، مما أنتج حالة الأمر الواقع الجارية الآن.

ورغم التأكيد على ضرورة المضي بشكل متوازٍ بحل جوانب الأزمة، إلاّ أن هذا الأمر لا ينفي وجود أولويات على أجندة الحل، والتي كان على رأسها إخراج جميع القوى الأجنبية من البلاد... فرغم تشكيل لجنة 5+5 العسكرية المشتركة، وما بذلته من جهود حقيقية في إطار وقف إطلاق النار، وتوحيد المؤسسة العسكرية، لم يكن أمامها المجال ولا القدرة للدفع نحو إخراج القوى الأجنبية ودعمها وتدخلاتها من البلاد، مما هدد ولا يزال بنسف كل منجزات اللجنة السابقة، وليس الاشتباك الأخير بين مناصري رئيسي الحكومتين الليبيتين فتحي باشاغا وعبد الحميد الدبيبة إلا مثالاً واحداً على ذلك.

والأمر ذاته ينطبق على الجانب الاقتصادي، فرغم كل المساعي السابقة بإعادة ربط البلاد، وفتح الطريق الرئيسي الواصل بين إقليمي الشرق والغرب، وإعادة تفعيل دور البنك المركزي وتجارة النفط، عادت كل هذه الأمور لتضخ مزيداً من التوتر في التجاذب والاستقطاب السياسي القائم.

وبمعنى أدق، فإن النتيجة الجارية في ليبيا اليوم تعكس منهجية تعامل القوى السياسية الليبية مع الحل سابقاً، والتي يمكن تلخيصها وفقاً لرأي الليبيين أنفسهم، بأنها كانت ولا تزال محاولات صراع وانقلاب على السلطة، وليست محاولات لحل أزمة أو إنقاذ البلاد وشعبها.

وإن كانت حالة الأمر الواقع فيما مضى تتمثل بوجود سيطرة عسكرية لكل قوة سياسية نتيجةً للحرب السابقة والدعم الأجنبي لمختلف القوى، فإن الحالة الجديدة أضافت على السابق تعقيداً أعمق، يتمثل بشرعية هذه السيطرة بين حكومتي باشاغا والدبيبة، أو ما بات يعرف بحكومتي طرابلس وسرت مؤخراً، بعد الاشتباكات التي جرت في طرابلس وخروج باشاغا منها.

وأكثر من ذلك، فإن لكل من الحكومتين مؤسسات اقتصادية وقوة عسكرية واعترافات دولية وجمهور، وتطور هذا الأمر لا يهدد بإطالة عمر الأزمة فحسب، وإنما يضع أساساً لتقسيم البلاد.

وبالسؤال: من له المصلحة خلف ما يجري؟ إن إدامة الأزمة بحدها الأدنى والتقسيم بحده الأعلى، لا يصب في مصلحة أية دولة من دول المنطقة- في الجانب الإقليمي- التي تسعى للاستقرار، كما لا يصب في مصلحة روسيا والصين بالجانب الدولي، ولا حتى في المصلحة الحقيقية للدول الأوروبية، لتبقى بذلك الولايات المتحدة، وبعض من الدول الأوروبية هي المستفيدة مما يجري، سواء فيما يتعلق باستمرار تدمير ليبيا، أو باللعب على التناقضات الإقليمية والدولية فيها، مثل: تركيا- مصر- فرنسا، واستنزافهم وإضعافهم... وإن كانت الأولوية سابقاً تتمثل بإخراج القوى الأجنبية من أجل تفعيل الحل جدياً، فإنها الآن باتت ضرورة وجودية بالنسبة لليبيا ككل.

استفزازات بايدن للصين تجد جواباً لها في الولايات المتحدة نفسها

أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جو بايدن قبل نحو أسبوع خلال زيارته الآسيوية: إن بلاده مستعدة للدفاع عن تايوان في حالة حدوث «غزو» صيني لها على حد تعبيره، مما أشعل جملةً من ردود الفعل الصينية والأمريكية على حدٍ سواء.

■ يزن بوظو

تصريح بايدن لم يكن «خطأً» بأي شكلٍ من الأشكال، وحقيقة أنه ليس «تصريحاً» وإنما رداً على سؤالٍ وجه إليه خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، لا تقلل من أهميته أو من حقيقته كما تحاول بعض وسائل الإعلام الغربية القول. كما أن التوضيح اللاحق الذي صدر من البيت الأبيض، والذي يفيد بأن ما قصده بايدن يتعلق بتوريد الأسلحة فقط.. لا ينفي استفزاز وتدخل الولايات المتحدة بالشؤون الداخلية للصين، الذي هو جوهر المشكلة بالنسبة للأخيرة، فضلاً عن أن القول بحد ذاته لم يقدم أي شيء جديد حول السياسة الخارجية الأمريكية في ملف تايوان، سوى أنه وبالتوازي مع مجمل الزيارة الآسيوية، يهدف للاستفزاز.

كانت الردود الصينية واضحة وصارمة بطبيعة الحال، حيث قال رئيس الشؤون الخارجية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني يانغ جيه تشي: «ستتخذ الصين إجراءات حاسمة لحماية سيادتها ومصالحها الأمنية وسنحول أقوالنا إلى حقيقة»، كما حذرت الخارجية الصينية من أنه «إذا استمرت الولايات المتحدة في المسار الخطأ، فلن يؤدي ذلك إلى عواقب لا رجعة فيها للعلاقات الصينية الأمريكية فحسب، بل وسيجعل الولايات المتحدة في النهاية تدفع ثمناً لا يحتمل»، وقد تلت هذه التصريحات تحذيرات عسكرية عملية، حيث قام الجيش الصيني بإجراء مناورات وتدريبات عسكرية جوية وبحرية قرب تايوان، وقد أعلنت وزارة الدفاع الصينية صراحةً أن هذه المناورات قرب تايوان تأتي «لحماية السيادة الوطنية» و« رداً على تآمر الولايات المتحدة وتايوان».

وفي المقابل، ظهرت ردود فعل أمريكية أيضاً، كان من أوائلها: تصريح وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، والذي قال فيه: «يجب تجنب المواجهة المباشرة حول تايوان، لا يمكن أن تكون تايوان في قلب المفاوضات بين الولايات المتحدة والصين، بل يجب أن تكون مبادئ العلاقات في صميمها... يجب على الولايات المتحدة والصين التوصل إلى فهم لكيفية بناء علاقة طويلة الأمد في السنوات القادمة» فملخص معاني ما قاله كيسنجر، هو دعوة الولايات المتحدة للتوقف عن استفزاز الصين، والتحول نحو الحوار والمفاوضات معها.

كما عبرت عدة صحف غربية- من بينها تلغراف- عن تخوفاتها من أن تصريح بايدن قد يؤدي إلى حرب جديدة، وربما عالمية، والبعض منها ذهب أبعد من ذلك كصحيفة «واشنطن إكزامينر» والتي توقعت هزيمة الولايات المتحدة بحال خوضها مثل هذه المعركة، كما قال مسؤول سابق في البنتاغون، البريدج كولبي خلال مقابلة له مع شبكة فوكس نيوز: إن بايدن يهدد بحرب مع الصين في حين أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لذلك.

وعليه فيبدو أن ما تحاول الولايات المتحدة الدفع به فيما يتعلق بتايوان، يجري الرد عليها من داخلها أيضاً.. فالتجربة الأوكرانية، رغم عدم تشابهها مع تايوان، إلّا أن المشترك بينهما هو خسارة الولايات المتحدة في كليهما...

أزمة الحبوب سياسية أيضاً..

برزت الملامحِ الأولى عالمياً لمشكلة تجارة مختلف أنواع الحبوب، من بينها: القمح، منذ ما قبل العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، ولتكون الأخيرة مسرّعة لها فقط، حالها كحال أزمات الطاقة والتضخم وغيرها.

■ ملاذ سعد

انطلقت التحذيرات الأولى من حصول خلل في تجارة الحبوب بعدما فتحت الصين أبوابها، وسوقها الكبير، أمام استيراد القمح من كافة المناطق الروسية، وذلك خلال اتفاق بين الدولتين في أثناء زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى العاصمة الصينية بكين لحضور دورة الألعاب الأولمبية في حينه.

كورونا سابقاً.. أوكرانيا حالياً

علاوةً على ذلك، إن التحذيرات التي انطلقت حول الأمر، وإن كان عنوانها هو تجارة الحبوب والقمح، فإن الموضوع الأساسي خلفها كان التغيرات في خطوط التجارة وسلاسل التوريد عالمياً بشتى المجالات، والتي كانت أزمة أشباه الموصلات عنواناً آخر من عناوينها العديدة.

تتمثل ضرورة الإضاءة على هذه الحقائق في التأسيس لبناء تحليل موضوعي للتطورات الجارية، حيث تتخمنا وسائل الإعلام المختلفة ومحللوها، بجعل العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا شمّاعة لكل ما يجري: أسعار الطاقة، والتضخم، وتجارة الحبوب، وعموم الأزمات الاقتصادية والتجارية، حالها بذلك كحال أزمة وباء كورونا سابقاً، والتي أشارت قاسيون في حينه أيضاً بأن جُلّ ما فعلته كورونا هو تسريع الأزمة، وليس إنتاجها وتوليدها... وأكثر من ذلك، فإن هذا التسارع نفسه يتعلق بكيفية إدارة هذه البلدان لمصالحها ومصالح الرساميل بها، بمقابل بلدان أخرى نجحت في التعامل معها.

فلا نتحدث هنا حول الأرقام الاقتصادية والتجارية، فتقييمات الربح والخسارة، والنجاح والفشل، تختلف باختلاف العالمَين المتصارعَين حالياً، بين من ينحصر فهمه للربح بوصفه معادلاً لزيادة المال الخاص، ومن يفهمه ضمن أبعاد إضافية على رأسها التصدي لمحاولات تفتيته جيوسياسياً... فضمن الصورة الأولى كمثال، تغرقنا الصحف الاقتصادية الغربية بالأرقام الأمريكية، ونسب نموها وغيرها، وصولاً إلى «أغنى رجال وشركات العالم» ، بيد أن هذه التحليلات ترتبط بوجهة نظر تفترض أن طبقة رأس المال هي البلاد نفسها، وتتشدق بالانتصارات، وعليه فإن كل رقم يزيد هو ربح بالنسبة للبلاد، متناسينَ بذلك مستويات الفقر والبطالة والأزمات التي تعتمل ضمنها، وحتى هذه الأرقام باتت غارقة خلال السنوات والأشهر الأخيرة، بما فيها مؤشرات البورصات ومؤشرات الشركات العملاقة، وفي مقدمتها شركات التكنولوجيا... بمقابل وجهة نظر أخرى تضع الشعوب ومصير الدول نفسها ضمن معادلات التقييم والحساب تلك.

لا نتحدث هنا حول الأرقام الاقتصادية والتجارية فتقييمات الربح والخسارة والنجاح والفشل تختلف باختلاف العالمين المتصارعين حالياً

المشكلة سياسية

بالمثل من أزمة الوباء الفيروسي سابقاً- بوصفها أزمة صحية فقط أو تعبيراً عن أزمة سياسية أيضاً- تأتي أزمات التجارة اليوم بمختلف عناوينها في السياق نفسه... فبينما يراها البعض تعبيراً عن وضع اقتصادي، وكنتيجة جامدة وميكانيكية لحرب هنا أو صراع هناك، تتسارع وتكبر نتيجةً لأزمة سياسية جارية.

فبالمعنى الاقتصادي عموماً، يُعد كل من الغاز والنفط والحبوب الروسية أفضل نوعاً وأرخص سعراً بالنسبة للأوروبيين- على سبيل المثال لا الحصر- وعليه فإن المصلحة الاقتصادية تفترض أن يجري استيراد هذه المواد على حساب الأغلى والأسوأ، إلا أن القرار السياسي من هذه الدول والولايات المتحدة خلفها تمنع هذا الأمر، والعقوبات ليست سوى الشكل الأكثر وضوحاً وصرامةً لهذه القرارات.

وأكثر من ذلك، فإن هذه القرارات والعقوبات لا تؤثر على السوق الأوروبية وحدها، وإنما على جميع الدول التي قد ترغب بالمضي بتعاملاتها التجارية وفقاً للمصلحة الاقتصادية السليمة والعادلة، وعليه، تبرز الآن تحذيرات من حدوث نقص غذائي سببه الحبوب، وكل ما ينتج عنها في مختلف مناطق العالم، مع ما يحمله ذلك من مخاطر معيشية ووجوع على الدول الإفريقية مثلاً بوصفها الأضعف، مرجعين ذلك بتحليل جامد إلى الوضع في أوكرانيا، ليتساءل الناس بشكل بديهي وصادق في كل مكان: منذ متى كانت أوكرانيا- على أهميتها- المصدر الوحيد، أو العامود لتجارة الحبوب؟ علماً أننا لا نتناسى وزنها الاقتصادي والتجاري في هذا الجانب، إلا أنه وببساطة لا يتساوى مطلقاً مع حجم الأزمة الجارية.

والحل سياسي..

بالاستناد إلى ما سبق، فإن حل هذه الأزمة، وغيرها، سياسي بالضرورة، فروسيا والصين وإيران وغيرهم لم يعلنوا عدم رغبتهم بتصدير منتوجاتهم إلى أية دولة، إلا أنهم «معاقبون»، وفي حين يوهم الغربيون شعوبهم بأن هذه العقوبات ستؤدي إلى الإضرار باقتصادات هذه الدول «الشريرة» وترغمهم على الانصياع لـ «الديمقراطية الأمريكية»، نجد الروبل يتصاعد، والنمو الصيني يمضي بمساره، والاقتصاد الإيراني متماسك، بمقابل تضخم، وارتفاع معدلات بطالة، ونقص مواد غذائية، وتحذيرات من ركود مقبل في أوروبا والولايات المتحدة.. وفي حين يتوهم الغربيون أن هذه الإجراءات السياسية ستؤدي إلى عزلة هذه الدول، نرى هذه الدول تعقد اتفاقات تجارية فيما بينها، مغيّرة رسمة خطوط التجارة وسلاسل التوريد عالميا، وبسياسات عادلة، بمقابل عزلة أوروبية وأمريكية ناشئة أيضاً.

وبين هذين النموذجين والعالمين السياسيين، لن يطول الوقت قبل أن تتخذ دول الأطراف نفسها مواقف وإجراءات سياسية مغايرة لما يجري الآن، ومخالفة لتوجيهات «المعلم الأكبر الأمريكي».

الصورة عالمياً

• بدأ المستوطنون «الإسرائيليون» صباح الأحد، حملة اقتحامات جديدة لساحات المسجد الأقصى في القدس المحتلة، كما قامت قوات الاحتلال بالاعتداء على مدير المسجد.

• قال الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب: إن الروبل أصبح الآن أقوى من أي وقت مضى، منوهاً بأن ارتفاع أسعار النفط والانتقال إلى دفع ثمن الطاقة بعملة الروبل يسمحان لروسيا بكسب «ثروة».

• قُتل متظاهر سوداني يوم السبت خلال احتجاجات جديدة شهدتها مناطق مختلفة من العاصمة الخرطوم للمطالبة بإنهاء عمل السلطة العسكرية الموجودة في البلاد منذ العام الماضي وحل الأزمة.

• أعلنت الأردن والإمارات ومصر، عن بدء مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية عبر إطلاق شراكة صناعية تكاملية للتنمية، تهدف للاستثمار في المجالات الحيوية في الدول الثلاث.

• أعلن الحرس الثوري الإيراني يوم الجمعة إنه احتجز سفينتين يونانيتين في الخليج بسبب «انتهاكات غير محددة» ووفقاً لموقع Lloyd's List فإن إحدى السفن كانت تحمل شحنة نفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

• أكدت شركة غازبروم الروسية عن استمرار توريد الغاز إلى أوروبا واعلنت أن إمدادات الغاز عبر أوكرانيا من نقطة توريد «سودجا» بلغت 43,96 مليون متر مكعب يوم السبت.

لا السياسة ولا العسكرة ولا الاقتصاد تمكنوا

لم تعد الرواية الغربية عن أنّ روسيا تواجه الهزيمة على يد الجيش الأوكراني قادرة على الصمود أمام التصدعات التي تتخللها. الدعاية المكثفة بأنّ أوكرانيا تنتصر تمّ خلقها من أجل السماح لواشنطن ولندن بالتذرّع بوهم كييف المقاومة لتمديد الحرب لأقصى حد عبر الاستمرار بالضخّ فيها وتحويلها إلى حرب استنزاف ضدّ روسيا، يموت فيها الأوكرانيون دون حساب.

■ عدد من الكتاب
ترجمة: أوديت الحسين

لكنّ الحقيقة المقنعة هي أنّ القوات الروسية تسيطر بثبات ولها اليد العليا في معركة دونباس. قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأوكرانية الأسبوع الماضي: «المرحلة الأكثر نشاطاً» من العملية العسكرية الروسية قد بدأت في دونباس. من الناحية العسكرية، واجهت القوات الروسية أكثر مهامها الشاقة في هذه المعركة، والتي تمثلت بالاستيلاء على أفضل المناطق المحصنة في أوكرانيا، والتي كانت تخضع لتجهيز غربي شديد الدقة من أجل هذه المعركة على مدى سبع سنوات ماضية. لكن من ناحية أخرى، بعد انتصار القوات الروسية في ماريوبول، بدأت الريح تدفع أشرعة الجيش الروسي قدماً.

إذا ما نظرنا إلى الوراء خلال فترة الأشهر الثلاثة الماضية، كانت الأولوية القصوى لروسيا هي إنشاء ممر بري إلى شبه جزيرة القرم ووضع الأسس الاقتصادية لتنمية المنطقة، وقد تحقق هذا الهدف. يجب فهم العملية الحالية في دونباس من وجهة النظر هذه، خاصة أنّ الغربيين الذين يمسكون بزمام الحكم في كييف كانوا يعلقون الآمال على أنّ العقوبات سوف تستنفذ في النهاية الإمكانات العسكرية والاقتصادية لروسيا.

يبدو أنّ الواقع يضرب آمال الغربيين ودماهم ويحطمها. وفقاً لتقديرات المؤسسة المالية الغربية: البنك الدولي، قد ينكمش الاقتصاد الأوكراني بنسبة 45% بحلول نهاية عام 2022. علاوة على ذلك، فالحديث عن هجوم أوكراني مضاد مدعوم بالأسلحة الثقيلة من الحلفاء الغربيين يبدو حلماً إعلامياً آخر بعيد المنال في الواقع، فكييف قد لا تمتلك حتّى القوة البشرية الكافية لشنّ حرب بحلول نهاية هذا العام. في الحقيقة، كان على كييف أن تكون واقعية وهي تفكّر بروسيا كعدو، فروسيا عدوّ هائل قد يدفعها إلى الاستسلام بشروط روسية كاملة في نهاية معركة دونباس.

تقترب القوات الروسية في وقت كتابة هذه الكلمات من السيطرة الكاملة على منطقة لوهانسك في دونباس. اعترف حاكم المنطقة الشرقية الأوكراني الأسبوع الماضي أثناء الحديث على الراديو بأنّ «الروس يتقدمون في جميع الاتجاهات في الوقت ذاته... لقد أحضروا عدداً مجنوناً من المقاتلين والمعدات... يبدو الوضع محفوفاً بالمخاطر بشكل متزايد بالنسبة للقوات الأوكرانية».

المناطق المفتاحية في معركة دونباس هي مدن بوباسنايا Popasnaya وسيفيرودونتسك Severodonetsk في دونباس، ومدينة إزيوم Izyum إلى الشمال مباشرة في منطقة خاركيف. مدينتا بوباسنايا وإزيوم الآن تحت سيطرة القوات الروسية، ودخلت القوات الروسية إلى سيفيرودونتسك الثلاثاء الماضي. تقوم القوات الروسية حالياً بتوسيع نطاق سيطرتها حول بوباسنايا شمالاً وغرباً وجنوباً.

تشير أحدث التقارير إلى أنّ مجموعات هجومية من بوباسنايا تتجه غرباً نحو باخموت، التي تعدّ مركزاً إستراتيجياً لكييف لتجديد قواتها في المنطقة الشرقية. أصبح الطريق السريع الذي يصل بين ليزشانسك وباخموت في نطاق نيران القوات الروسية، الأمر الذي جعل إيصال الإمدادات العسكرية للتجمع الأوكراني في سيفيرودونتسك وليزشانسك مسألة إشكالية. أمّا في إيزيوم، فقد حاصرت قوات الجيش الروسي تجمعات القوات الأوكرانية.

سيفيرودونتسك هي موقع شديد الأهمية إستراتيجياً لكلا الجانبين. يقدّر بأنّ هناك ما بين 15 إلى 16 ألفاً من القوات الأوكرانية منتشرة هناك ويتم تعزيزها، فإذا ما نجحت قوات الجيش الروسي في محاصرة وتدمير القوات الأوكرانية بين سيفيرودونتسك وليزشانسك، فهذا سيعني بأنّ قدرة كييف على خوض أيّة معارك في منطقة دونباس الشرقية ستضعف بشكل كبير.

إن الأراضي التي تسيطر عليها روسيا ستنضم في النهاية مباشرة إلى الاتحاد الروسي وفي النهاية ستصبح جميع المناطق الناطقة بالروسية جزءاً من روسيا

عندما لم يعد بالإمكان إخفاء الحقيقة

قامت القوات الروسية الأسبوع الماضي بتدمير جميع الجسور المؤدية إلى سيفيرودونتسك باستثناء جسر واحد، لتهدد بذلك بقطع الإمدادات والتعزيزات في المدينة. يبدو أنّ تراجع القوات الأوكرانية وإعادة تجميعها قد فات أوانه، والصورة الكبيرة التي تنتظرهم قاتمة.

ربّما ما نشرته مجلّة «المصالح الوطنية» الأمريكية الناطقة باسم مركز أبحاث السياسات العامة كفيل بعكس صورة عن الوضع المأساوي للقوات المدعومة غربياً في أوكرانيا، فعندما تبدأ وسائل الإعلام الغربية بنشر «الحقائق» يعني هذا أنّ الوضع لم يعد قابلاً للتعمية: «قد تكون المعركة القادمة حاسمة في مسار حملة الكرملين على دونباس. السيطرة الروسية على منطقة دونباس الشرقية ستقطع أوكرانيا عن المناطق التي تشكل قلبها الصناعي، وتؤدي إلى تحقيق الهدف الإستراتيجي الرئيسي للكرملين المتمثل في إنشاء جسر بري آمن إلى شبه جزيرة القرم».

وأضافت المجلّة: «إذا نجح الجيش الروسي في محاصرة القوات الأوكرانية وتدميرها بين سيفيرودونتسك وليزشانسك، فسوف يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرة أوكرانيا على المواجهة في منطقة دونباس الشرقية. من غير الواضح ما إذا كانت الوحدات العسكرية الأوكرانية البارزة في منطقة سيفيرودونتسك تدرس خططاً للتراجع غرباً من أجل تجنب الغزو الروسي المحتمل».

الهدف الكبير التالي في الأفق الروسي هو سلوفيانسك Slovyansk، فالسيطرة عليها ستمكن القوات الروسية من التحرك غرباً والارتباط بالقوات التي تندفع جنوب شرق إيزيوم. الهدف هو التحكم في خطوط الإمداد عن طريق البر ومنع وصول الأوكرانيين إلى طرق السكك الحديدية من الغرب. في بداية الحرب في شباط الماضي، كانت أوكرانيا قد نشرت عشرة ألوية تعتبرها الأفضل تجهيزاً والأكثر تدريباً.

في الواقع، يمثّل سقوط ماريوبول في أيدي الجيش الروسي نقطة تحوّل. تمتلك روسيا الآن ممراً برياً إلى شبه جزيرة القرم، وقد أنهت حصار المياه والطاقة في شبه جزيرة القرم. قناة المياه العذبة التي تربط نهر دنيبر بشبه جزيرة القرم القاحلة هي الآن في أيدي روسيا، وكذلك الأمر بالنسبة لمحطة الطاقة النووية شمال شبه الجزيرة، ناهيك عن شبكة الكهرباء في جنوب شرق أوكرانيا والتي يمكن وصلها اليوم بالشبكة الروسية. هذه جميعها مكاسب إستراتيجية لروسيا.

خارج دونباس وشبه جزيرة القرم، قد يكون لروسيا أهداف أخرى أيضاً في المنطقة الجنوبية. كانت هناك مطالب– على المستوى المحلي حتى الآن– لدمج المناطق الجنوبية من زابوروجي وخيرسون وميكولايف مع شبه جزيرة القرم الروسية. يبدو أن درجة معينة من اندماج هذه المنطقة مع روسيا

من تحقيق أوهام الغرب ضدّ روسيا

قد بدأت. في منطقة خيرسون تمّ إدخال الروبل الروسي كعملة، وستصبح الروسية لغة رسمية واللغة الرئيسية للعمل المكتبي والتواصل وجميع القضايا ذات الأهمية الوطنية. سيتم التدريس في المدارس والجامعات باللغة الروسية. كما أعربت سلطات منطقة خيرسون عن مطالبتها بإنشاء قاعدة عسكرية روسية في المنطقة.

كما وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مرسوماً يسمح لسكان منطقتي زابوروجي وخيرسون في أوكرانيا بالتقدم بطلب للحصول على الجنسية الروسية بطريقة مبسطة. علّق المحلل الروسي الشهير ألكسندر نازاروف على هذه التطورات المتسارعة بالقول: «هذا يعني أن الخطة الأصلية التي كانت سارية المفعول في وقت بدء العملية العسكرية في أوكرانيا قد تغيرت، وتغيرت إلى الأسوأ بالنسبة لأوكرانيا. إذ صرح بوتين في البداية أن الهدف هو الحفاظ على أوكرانيا منزوعة السلاح وخالية من النازية، فمن الواضح الآن أن الأراضي التي تسيطر عليها روسيا ستنضم في النهاية مباشرة إلى الاتحاد الروسي. من الواضح أنه في النهاية ستصبح جميع المناطق الناطقة بالروسية جزءاً من روسيا. يبقى السؤال فقط حول مصير كييف. من المرجح أن يتم تقسيم غرب أوكرانيا بين بولندا ورومانيا والمجر. لكن من المحتمل أن تتجه القوات الروسية إلى الحدود الغربية، ومن ثم فإن أوكرانيا لديها فرصة للبقاء في شكل كعب موال لروسيا، باستثناء المناطق الواقعة في أقصى الغرب. باختصار، من الواضح بالفعل أن أوكرانيا ستفقد على الأقل نصف أراضيها أو أكثر، ومن الممكن أن تختفي تماماً من الخريطة السياسية للعالم».

الحلفاء وتشتت حلفهم

يبدو أنّ الدبلوماسيّة الأمريكية التي عرفت بوقاحتها مع حلفائها ستواجه مواقف صعبة في الفترات القادمة. أوقف الاتحاد الأوروبي بشكل فعلي الحظر المفروض على النفط الروسي، وتوقّف الحديث عن إنهاء إمدادات الغاز الروسية. تتغيّر الديناميكية السياسية في أوروبا. بعد الموافقة على خمس حزم عقوبات ضدّ روسيا بسرعة وإجماع غير مشهودين من قبل، وصل القادة الأوروبيون إلى النقطة التي تحمل فيها العقوبات المفروضة على روسيا تكاليف متزايدة وخطراً متزايداً بإلحاق الضرر باقتصاداتهم، الأمر الذي عنى وضعه تحالفهم ووحدتهم تحت منظار الاختبار.

تعاملت فرنسا وألمانيا وإيطاليا– من بين العديد من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى– مع نظام المدفوعات الجديد الذي فرضته روسيا للدفع مقابل إمدادات الغاز بشكل يتجاوز فعلياً عقوبات الاتحاد الأوروبي على النفط، والذي سيحمل سمة تأثير الدومينو.

خلال الأسابيع الأخيرة، كانت هناك موجة من المحادثات بشأن وقف إطلاق النار «والتفاوض مع موسكو» من قبل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشار الألماني أولاف شولتز ورئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي. تبدو ملاحظاتهم متعارضة مع أقوال البريطانيين والأمريكيين. ببساطة، بدأت أقوى ثلاث عواصم في القارة الأوروبية بالغناء من ورقة ترانيم مختلفة، راغبين في أن تنتهي الحرب بسرعة وأن يعود كلّ شيء إلى طبيعته في أسرع وقت ممكن. النقطة المهمة هنا أنّ مواقف وأهداف الحلفاء الحربية آخذة في الظهور.

من الواضح بأنّ روسيا لن توافق على أيّ سلام لا يحقق شروطها ويفي بمطالبها: أوكرانيا محايدة، وقبول كييف ومن وراءها من الغربيين بوضع منطقة دونباس وشبه جزيرة القرم. إنّ ما يحدث اليوم في خيرسون وزابوروجي هو تذكرة لطيفة بأنّه في حال استمرار الحرب، فمن يتبقى من الأوكرانيين سيخاطر بالقبول بشروط أقسى للتسوية. لم يعد لدى الأوروبيين– والأمريكيون ليسوا في حال أفضل كثيراً– نيران تتأجج من عيونهم أثناء الحديث عن الحرب، فقد تحولت بالنسبة إليهم إلى مصدر اضطراب كبير، وهو أمر لم يتوقعوه عندما دفعتهم واشنطن إلى الحرب، وحتّى الذين توقعوه لم يعودوا قادرين على السكوت والخضوع وانتظار حتفهم ليصلهم.

> **الحرب في أوكرانيا مجرّد معركة بين روسيا والولايات المتحدة ولكن ليست معركة عادية بل معركة بدأ الروس ينتصرون بها ليعبدوا الطريق إلى كسر هيمنة الأمريكيين دون رجعة**

إنّ ما حدث في آزوفستال بعد حصار القوات الروسية للمصنع، الأمر الذي أدّى بما مجموعه 2439 نازياً– يعمل الكثير منهم في وكالات استخبارات غربية– إلى الاستسلام، وأدّى كذلك إلى اتصال وزير الدفاع الأمريكي ورئيس هيئة الأركان الأمريكية بنظرائهم الروس لأول مرة منذ بدء الحرب في شباط. إنّ الولايات المتحدة لن تنتصر في هذه المعركة. تدرك روسيا بأنّ حربها مع الولايات المتحدة لن تنتهي في أوكرانيا، لكنّها تسعى إلى عملية ناجحة لتحقيق أهداف معينة محددة لضمان أمنها القومي. روسيا لن تمل وستبقى تتقدم فهي تدرك بأنّ الكفّة ترجح لصالحها، وكما قال سكرتير الأمن القومي الروسي نيكولاي باتروشيف: «الحكومة الروسية لا تضع مواعيد نهائية».

الأمر ذاته في قارة أخرى

لا يمكن أن تكون المناورات العسكرية التي أجرتها روسيا مع الصين ضمن دوريات جوية مشتركة فوق مياه بحر اليابان وبحر الصين الشرقي الأسبوع الماضي، بمشاركة 95Ms–Tu الروسية القادرة على حمل صواريخ برؤوس نووية، وقاذفات 6K–H الصينية الإستراتيجية، مجرّد ردّ على جولة الرئيس الأمريكي في آسيا، ولا ناجمة عن التصريحات الاستفزازية التي تحضّر لحرب مروعة في تايوان.

أشار المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية العقيد ووتشيان إلى أنّ هذه هي الدورية الإستراتيجية الرابعة التي تجريها الصين مع روسيا بشكل مشترك منذ عام 2019 لاختبار وتحسين مستوى التنسيق بين القوتين الجويتين، في إشارة إلى أنّ التعاون الإستراتيجي بين روسيا والصين أكبر من مجرّد ردّات فعل. لكن رغم ذلك ورغم كلمات العقيد ووتشيان بأنّ هذه العملية لا تستهدف أيّ طرف ثالث، ولا علاقة لها بالوضع الدولي والإقليمي الحالي، سارع وزير الدفاع الياباني نوبوك يشي بحماس لتأييد تفسير مفاده أنّ توقيت العملية الروسية الصينية له علاقة بالقمة الرباعية التي تعقد في اليابان.

يمكننا أن نتخيّل في الحقيقة بأنّ كيشي كان يتستّر ويصرف الانتباه عن الواقع الجيوسياسي الجديد في الشرق الأقصى. في الواقع، إنّ إعادة إحياء النزعة العسكرية والمشاعر الانتقامية في اليابان، في تحول تاريخي في الموقف السلمي للبلاد بعد الحرب العالمية الثانية بتشجيع ودعم أمريكي صريحين، يوفّر السياق الأوسع للتوافق الصيني الروسي. خاصة مع تحوّل اليابان مؤخراً إلى المصطلح الدبلوماسي للإشارة إلى جزر الكوريل على أنها أرض «محتلة»، في محاولة الإشارة إلى أن روسيا معتدية– على الرغم من أن الحقيقة التاريخية قد تكون مختلفة تماماً. كانت اليابان تستعرض عضلاتها مؤخراً باعتبارها «دولة خطّ مواجهة» في فرض عقوبات ضدّ روسيا. وكانت اليابان– ورغم عدم وجود أيّة علاقة تاريخية لها بالأراضي الحدودية بين روسيا وأوكرانيا، تقارن بشكل شديد الحماسة بين الوضع حول مضيق تايوان وأوكرانيا.

لكن تظهر التدريبات المشتركة بين الروس والصينيين مستوى عالياً جداً من التعاون العسكري في الوقت الذي تواجه فيه كلتا الدولتين استفزازات وضغوطاً من الولايات المتحدة. فمن الواضح أنّ بكين تمكنت من فهم مدى سخافة إعلان وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن في أواخر نيسان بأنّ واشنطن تريد أن ترى روسيا ضعيفة عسكرياً لدرجة عدم قدرتها على القيام بالأشياء التي فعلتها في حرب أوكرانيا، وعدم قدرتها على التعافي بسرعة.

لن تأتي هذه التقديرات عن الحالة العسكرية لروسيا من الفراغ. فبالنظر إلى التنسيق الوثيق للسياسة الخارجية بين الصين وروسيا، وقدرة أجهزة الدولة الصينية على جمع المعلومات الخارجية التي تهمّ بلادهم بدقة عالية وكفاءة منقطعة النظير، فمن المتخيّل معرفة بكين بشكل يقيني بالحالة الفعلية للعملية الروسية الخاصة في أوكرانيا. يمكن تبصّر التحوّل للهجوم في سياسة روسيا والصين. تخلّت روسيا والصين عن آمالهما في أيّ اعتدال في العقلية العدائية للولايات المتحدة. قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف: «لقد أعلن الغرب حرباً شاملة ضدنا، ضدّ أيّ شيء روسي في العالم بأسره. لم يعد أحد يخفي هذه الحقيقة بعد اليوم». لأوّل مرة منذ عام 2006، استخدمت روسيا والصين يوم الخميس الماضي حق النقض ضدّ مشروع قرار صاغته الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي لتعزيز العقوبات على كوريا الشمالية.

يدرك أيّ متابع جدي بأنّ الحرب في أوكرانيا مجرّد معركة بين روسيا والولايات المتحدة، ولكن هذه المعركة ليست معركة عادية، بل معركة بدأ الروس ينتصرون بها ليعبدوا الطريق بذلك إلى كسر هيمنة الأمريكيين دون رجعة.

الطير العائد إلى وطنه

لا يمكن لمقالة صغيرة أو ربما حتى كتاب أن يفي مظفّر النواب، الشاعر والسياسي والأديب، حقه من البحث.

■ إيمان دياب

أثار النواب الكثير من الجدل حول مواقفه التي أعلنها بوضوح في أدبه وشعره. ولكن لا يمكن لأحد أن ينكر أن مظفر بما له وما عليه، عاش في زمن «جدلي»! كان زمناً صاخباً بالآمال الواهمة بانتصار الإنسان والحركة الثورية العالمية على وقع ما حدث في النصف الأول من القرن العشرين. بينما كانت الحقيقة على العكس من ذلك تماماً. كان زمناً للهزائم والانكسارات غير المفهومة لمن ملأ رأسه بالانتصار المحتوم.

عاش النواب هذه المرحلة وكان جزءاً منها، وعبّر عنها موقفاً وأدباً وشعراً. واستطاع توصيفها بما عرف عنه من شاعرية خالصة، وحساسية فريدة وغزارة في الإنتاج مؤثثاً قصائده بالغضب والشتائم والسخط.

معنى أن يكون للإنسان موقف

ثمة من يحاول «محاربة الظاهرة عبر تفريغها من جوهرها الثوري» حسب ما يذهب إليه د. محمد المعوش في بحثه المنشور في قاسيون العدد 1070 والمعنون بـ«مأسسة الفاشية والقطاع الروحي الأسود والمجابهة بنمط الحياة الجديد»، وإحدى هذه الطرق هو تقسيم الظاهرة والفصل بين أجزائها المتكاملة، وصولاً إلى تذريرها. قد يكون هذا نافعاً بغية دراستها ولكنه لا يتعدى ذلك، فكل ظاهرة هي كل متكامل في علائقها الداخلية وفي علاقتها بالظواهر الأخرى. هنا تحضر الكثير من الأمثلة، ومنها مثلاً محاولات تقسيم ما أنتجه كارل ماركس إلى ماركس «الفيلسوف» الشاب، وماركس «الاقتصادي» مما يؤدي إلى خلق حالة ذهنية تحول دون النظر إلى الماركسية ككل متكامل، فتنقسم الظاهرة على ذاتها، بينما تتطلب الموضوعية دراسة ماركس وما أنتجه من فكر ضمن سياق تاريخي محدد، وبالتالي فهمها أي «الماركسية» ككل متكامل وهكذا جرى التعامل مع رموز فكرية وتاريخية متعددة.

وكما يحدث في التعامل مع الفكر والسياسة والاقتصاد، يحدث في عالم الأدب والفنون وفي حالة النواب، جرت محاولة تأطير واختزال ما أنتجه. فهو أحياناً شاعر «سياسي» أو شاعر «غزل» أو.. إلخ. بينما هو كل متكامل. يمكن القول إن النواب كان «جرس إنذار» في مرحلة التراجع، في محاولته لفهم المرحلة التي عاصرها، وتسليط الضوء على ما فيها.

السياسة في الشعر

«الإنسان كائن سياسي» هذا ما قاله أرسطو قبل مئات السنين، ثمة من يأخذ على النواب ليس موقفه السياسي فحسب، وإنما حضور السياسة المكثف في شعره، رغم أن الشعر تاريخياً لم ينفض يديه من السياسة، بل على العكس كان حاضراً على مر الأوقات.

سؤال بسيط يطرح نفسه هنا ويحمل الجواب: هل يمكن للناس الهروب من السياسة؟ والسياسة تفرض نفسها علينا بقوة وتكاد تلامس جوانب حياتنا كاملة. وتحضر حتى في طبق الطعام الذي نتناوله!

ولكن هذا الإلحاح المبالغ فيه في حالة النواب، ليس على حضورها في شعره، بل هو انتقاد ضمني لما يحمله هذا الحضور من واقعية وقدرة على النفاذ إلى جوهر المسألة وهذا ما يفسر أن أصحاب هذا الرأي في معظمهم ينتمون إلى مؤسسة السلطة بينما تلقفت الجماهير أشعار مظفر السياسية وتداولتها واستمتعت بسماعها.

كان النواب «جرس إنذار» في مرحلة التراجع في محاولته لفهم المرحلة التي عاصرها وتسليط الضوء على ما فيها

شاعر الخصوصية

لا يجيد الكثير من الناس فهم العلاقة بين الخاص والعام، فكيف إذاً بالقدرة على استثمارها والعمل بها. امتلك النواب القدرة على الانتقال من الخاص إلى العام وإيصال الفكرة من خلال هذه الجدلية، فاستخدم لغة بسيطة في مخاطبة الناس، واستطاع تطويع اللغة وتوظيف المفردة في اللهجة المحلية العراقية معطياً اللغة العامية العراقية بعداً جمالياً إضافياً جعله يصل إلى جمهور واسع فهمَ عمق ما يقصد، فكان رائد مدرسة في الشعر الشعبي. وساهم في تأسيس الحداثة في الشعر الشعبي العراقي. وكانت قصائده العامية في أغلبها شهادات على أحداث عاشها الشاعر بنفسه فقصيدة البراءة والأخت، جاءت رداً على محاولات السلطة إجبار السجناء السياسيين التخلي عن مبادئهم وإعلان البراءة منها.

في حديثه عن قصيدة «الريل وحمد»، يشبه النواب كتابته للشعر العامي بـ«التشكيل بالطين» قائلاً: «نعم العامية مثل الطين المختمر. في أول زيارة لي لأهوار جنوب العراق شعرت بذلك، الهور مائي وطيني وطبيعته انسيابية وأنا في القصيدة العامية أتحدث عن أوضاع العراقيين، قضايا الفلاحين مثلاً. العامية أكثر إيصالاً، أكثر شجناً».

موهبة «استحضار الرموز»

تجربة النواب الأدبية والشعرية منها على الخصوص غنية ومتنوعة، فامتلاكه لذائقة شعرية أصيلة وخلفية ثقافية ماركسية مكنته من استحضار التراث في الشعر وتوظيفه لخدمة ما يطرحه سياسياً وفكرياً. قال عن نفسه في إحدى القصائد: «وللقرمطية كل انتمائي».

من جهة أخرى تمكن النواب من استحضار أسماء الرموز المقاومة آنذاك، أبطال الانتصارات الصغيرة جهيمان العتيبي خالد أكر وخالد الاسلامبولي وسليمان بن خاطر.. إلخ.

أطلق عليه العديد من الألقاب شاعر «الغضب» و«الهجاء» و«التمرد» و«الغربة».. إلخ، ولعل أكثرها قرباً إلى الحقيقة «شاعر القصائد المهربة» إذ كان الناس يتداولون قصائده ويتناقلونها مثل منشور سري، فشعره كان ممنوعاً، لكن صوته المسكون بالشجن العراقي وصل إليهم عبر أشرطة الكاسيت المسجلة. سكنت عميقاً في أرواحهم. وذلك قبل الدخول إلى عصر الإنترنت. حيث يجد المتابع لشعره، عشرات المقاطع المصورة عبر منصات العرض المرئي والمسموع مع مشاهدات تقترب من الأرقام المليونية. ورغم أن النواب برز كشاعر لم يحفل كثيراً بطباعة دواوينه إلا أن أشعاره لقيت رواجاً وجعلت محبيه يلاحقونه من أمسية إلى أخرى لسماع طريقته الخاصة في التعبير وإلقائه المميز للشعر، وكان أيضاً فناناً تشكيلياً، وصوته من أجمل الأصوات العراقية الغنائية. غنى في أمسياته الكثير وأطرب سامعيه بصوته. إضافة إلى شعره المحكي المبثوث في فضاء الغناء العراقي.

الموجع في الأمر أن الرجل الذي عاش يحلم بالعودة إلى وطن حر ومستقر يحلم به، شيع في بلد مازال يئن جرّاء الاحتلال الأمريكي له وتتناهبه الصراعات:

أيْ إلهي إنَّ لي أمنيةً: أنْ يسْقُطَ القمعُ بداء القلبِ
والمَنْفَى يعودون إلى أوْطانِهِمْ
ثُمَّ رُجوعي
.....
إلهي .. يا إلهي .. يا إلهي ..
إنَ لي أمنيةً ثالثةً
أنْ يرْجِعَ اللَحْنُ عراقياً
وإن كانَ حزينْ

لوحات الكفاح ضد الوباء

يركز العمل الأخير للفنان تشين تشيجي على الفريق الطبي الصيني الذي أرسل لمساعدة هونغ كونغ في التصدي لوباء كوفيد_19 في عمل فني معاصر يبدو للوهلة الأولى كأنه لوحة للمناظر الطبيعية الصينية العتيقة المشهورة بالخلفيات الصفراء والمباني القديمة مع القرميد الرمادي والأخضر.

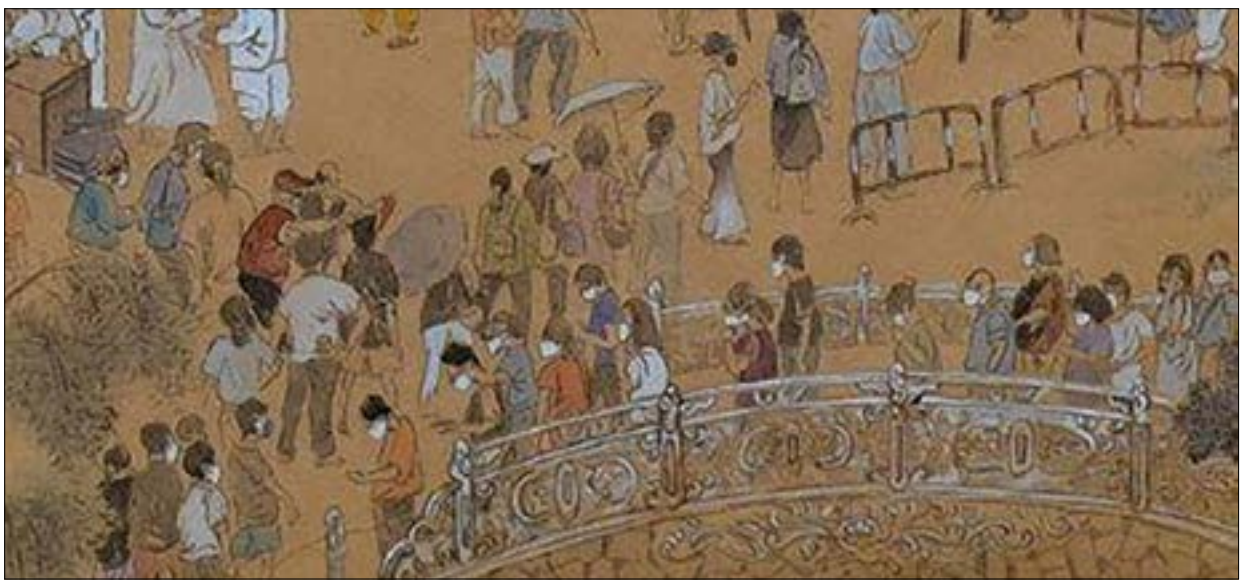

ولكن عند الفحص الدقيق، فإن الكثير من الأشياء لا تضيف شيئاً. وليست ناطحات السحاب هي الإيحاء الوحيد بأن هذه قطعة حديثة. حيث يكدح العاملون الطبيون في ملابسهم الواقية باللونين الأبيض والأزرق، وفي الزاوية اليمنى، يشاهد الآباء أطفالهم وهم يسيرون إلى المدرسة الإعدادية ويحملون لافتات في أيديهم كتب عليها «اجتياز الاختبارات بألوان متطايرة»، كل هذا يؤكد أن هذا العمل فن معاصر.

وهناك لوحة رسمها الفنان تشين تشيجي في فوشان بمقاطعة قوانغدونغ، تصور مشاهد اختبار الحمض النووي الشامل في عاصمة المقاطعة قوانغتشو، وهي مدرجة في سلسلة **Battling the Pandemic in Solidarity**.

فالشكل البانورامي وأسلوب رسم المناظر الطبيعية التقليدية، يجعلان من لوحات تشين تتشابه تشابهاً غريباً مع اللوحة الكلاسيكية الأسطورية التي رسمها تشانغ تسيدوان في مقاطعة خنان. في مزج احترافي لأساليب الرسم التراثية.

ابتكر تشين تشيجي لوحة فوشان، وهي اللوحة الأولى في سلسلة الكفاح ضد الوباء، حيث تبنى الشكل البانورامي وأسلوب رسم المناظر الطبيعية التقليدية، لتبدو مثل اللوحات الأسطورية القديمة رغم أنها تصور معركة حديثة. ولتستطيع أيضاً عبر مشاهدها ورسوماتها سرد قصة الكفاح ضد الوباء. وقصة العاملين الطبيين الذين يرتدون ملابس واقية كاملة، ويتعرقون بغزارة خلال العمل الشاق.

رسم تشين تشيجي قصة كفاح الصين ضد الوباء، وأكد ضرورة إظهار الجانب الاجتماعي والاهتمامات الاجتماعية للإنسان من خلال الفن. وعندما علم تشين أنه جرى أخذ 18,7 مليون عينة من سكان قوانغتشو بين يومي 4–6 حزيران، أمضى أياماً عديدة للعمل على اللوحة في قوانغتشو.

ويبلغ طول اللوحتين، عند ضمهما معاً، 2,7 متراً، وعرضها 75 سنتيمتراً، بما في ذلك أكثر من 800 حرف و39 معلماً من المدينتين. وجاء في أحد التعليقات من الجمهور على هذا العمل: الناس هم من يصنعون التاريخ. وقال تشين: آمل أنه بحلول نهاية الوباء، سأتمكن من ربط كل اللوحات مع بعضها لسرد قصص المعركة ضد كوفيد–19 بالكامل.

■ المصدر: تشاينا ديلي

أخبار ثقافية

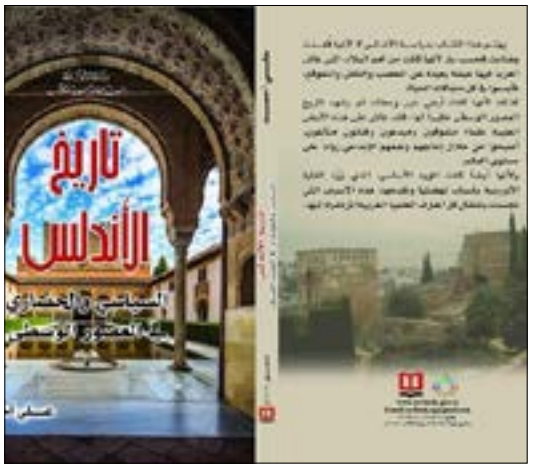

تاريخ الأندلس

صدر حديثاً عن الهيئة العامة السورية للكتاب، وضمن سلسلة الكتاب الإلكتروني كتاب «تاريخ الأندلس السياسي والحضاري في العصور الوسطى» من تأليف: علي أحمد. ويهتم هذا الكتاب بدراسة تاريخ الأندلس، الغنية بالثقافة والعلوم والامتزاج الحضاري. فقد عاش على هذه الأرض علماء متفوقون ومبدعون وفنانون متألقون، أصبحوا من خلال إنتاجهم وعلمهم الإبداعي رواداً على مستوى العالم. ولأنها أيضاً كانت المورد الأساسي، الذي زوّد القارة الأوروبية بأسباب نهضتها وتقدمها، هذه الأسباب التي تجسدت بانتقال المعارف العلمية العربية المزدهرة إليها.

التراث الزراعي الصيني

قالت وزارة الزراعة والشؤون الريفية، إن الصين تحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث عدد أنظمة التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو». واعترفت منظمة الأغذية والزراعة مؤخراً بثلاثة مواقع في الصين، وهي منطقة قديمة لإنتاج الشاي في محافظة آنشي، ومنطقة بدوية لتربية الماشية بمنطقة منغوليا الداخلية، ونظام زراعة للحقول المدرجة الحجرية المروية بمياه الأمطار في محافظة شهشيان، ما رفع العدد الإجمالي لأنظمة التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية بالبلاد إلى 18 موقعاً.

كانوا وكنا

عرفت سورية الاحتفالات الشعبية بيوم الطفل العالمي تأكيداً على حقوق الطفل والأم السورية منذ خمسينات القرن الماضي. في الصورة: مشهد من احتفال دمشق النسائي الشعبي بيوم الطفل العالمي في الأول من حزيران 1954 وقد ظهر فيه فريق من نساء قرى الغوطة.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/05/29» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الفناء الروحي- العقلي وصورة البربرية المتقدمة

من المناسب جداً في مراحل الأزمة التي تصل فيها الظاهرة إلى نهايتها المنطقية أو تلامس تلك الحدود، من المناسب حينها أن نلتقط قانون حركتها الداخلي. ولأن الواقع العالمي المضطرب لا يحمل ذات مستوى التطور بين المجتمعات، عملاً بقانون تفاوت التطور نفسه، هناك بعض المجتمعات التي تسمح بسبب حدة اضطرابها أن تقدم لنا مساحة تاريخية لالتقاط قانون حركة بعض الظواهر، ومنها بالتحديد الإنسان وبنيته العقلية- النفسية، وهذا ما لا تسمح به بنيات اجتماعية أخرى ما زالت وبسبب بعض هوامشها لم تتعفن كغيرها.

■ د. محمد المعوش

الإنسان هو البنية مشخصنةً

يقول ماركس إن الرأسمالي هو رأس المال متمثلاً في الإنسان. وهذا بالطبع لا يصح على الرأسمالي فقط، بل يصح على مجمل القوى الإجتماعية، فالوعي بالنهاية هو انعكاس للوجود الإجتماعي، ولكن هذا الانعكاس يشكل الوعي كما هو يشكل الشخصية وقانونها. ومن هنا فإن التطور التاريخي في البنية الاجتماعية يعني بالضرورة تطوراً في الشخصية وبنية الوعي ككل. ولا نتكلم هنا عن تطور الأفكار نفسها بل تطور منطق التفكير وحركته وانقسام الوعي وأقسامه ومستويات التفكير، إلخ.

فما هي الملامح التي وصلت إليها الشخصية وبنية الوعي اليوم انطلاقاً مما وصله تطور قانون الرأسمالية نفسه؟

الوعي المنقسم والشخصية المعادية لنفسها

قلنا في مواد سابقة أن الوعي المهيمن في الرأسمالية وفي تعارضه مع قانون الواقع ونكرانه لحقيقة هذا القانون يؤدي إلى انقسام في عقل الإنسان نفسه بين القسم المفكر وبين قانون العقل نفسه، أي إن الفرد لا يفهم نفسه بكل بساطة. وهذا الانقسام هو الذي عبرت عنه المدارس السائدة في العلم من خلال نظرية الوعي- اللاوعي مثلاً ولكنها اعتبرت أن هذا الانقسام مطلق. بينما قال الباحثون السوفييت الأوائل بأن هذا الانقسام هو انقسام تاريخي لا أكثر. وهذا الانقسام هو اليوم قاعدة التفكك الداخلي للفرد في اتساع الهوة بين القسم المفكر وبين الحاجات الفعلية والمعاني التي يسعى الفرد إلى تحقيقها. وهذا ما يولد تناقضات داخلية تعطل الفرد عن الحركة واحتراقه العقلي كتعبير عن التعطل الواقعي في الرأسمالية، أي في التناقض الناتج عن الاغتراب بين الإنسان وممارسته.

وفيما يخص الشخصية قلنا أيضاً في السابق إن الشخصية هي التعبير الفردي عن المنهجية المعتمدة في التعاطي مع الواقع. وهذه المنهجية هي تعبير ونتاج التصور عن العالم. وهذا التصور عن العالم هو بالنهاية ما يقدمه وعي الرأسمالية المهيمن للأفراد ولفهمهم لواقعهم ولعالمهم. إذاً، وإذا استعرنا البحوث في مجال العلوم والمنهجية، ونقلناها إلى مجال الشخصية والوعي، يمكننا وبكل بساطة أن نسقط ما أنتج في هذا المجال فنحصل على مخطوطة العلاقة بين الشخصية والتصور عن العالم.

ماذا نستخلص مما سبق؟ إذا كانت الشخصية هي المنهجية التي يتضمنها التصور عن العالم، فإن الرأسمالية أعلنت أن الفرد وفي تحقيقه لذاته يضع الاستهلاك ومراكمة المال في مقام الأهداف الأساسية. هذا ما كان في مرحلة استقرار البنية بالتحديد، أي ما بعد تقديم الليبرالية كنمط حياة بعد الحرب العالمية الثانية قبل أن يتعطل نمط الحياة الرأسمالي في العقدين الأخيرين. وهذا القانون الفردي في معزل عن تطور الجماعة وضع الفرد في عزلة. ومع تعطل قنوات الممارسة الواقعية لتحقيق أهداف التحقق الليبرالية وضع المنهجية الفردية، أي الشخصية، أمام أزمة علاقتها مع الواقع.

وحدة الشخصية ووجودها هو نتاج انعكاس الممارسة الواقعية وتماسك السردية والتصور الذي يحمله الفرد عن الحياة

هذا يعني أن الواقع أفلت من الشخصية، كون المنهجية هي القدرة على القبض على الواقع ومادته. وإفلات الواقع من الشخصية يمكّننا من القول إن الاغتراب عن الواقع وصل إلى نهايته المنطقية اليوم. وهذا هو الاغتراب عن الآخرين، وهذا هو التذرير الذي دفعت نحوه الرأسمالية حتى حدود الخلية الفردية. ولكن يمكن أن نضيف أن الاغتراب عن الذات وصل أيضاً إلى نهايتها المنطقية إذا ما أجملنا قضية الانقسام الداخلي للوعي. فإفلات الواقع من القسم المفكر والشخصية يعني أيضاً انفلات الواقع الداخلي منها. وهذا ما يجعل الشخصية معطلة ومعلقة في الفراغ.

تعطل الشخصية هو فناؤها

إن الوعي والشخصية هما نتاج فيض الحركة الممارسية وسيرورتها. أي إن وحدة الشخصية ووجودها هو نتاج انعكاس الممارسة الواقعية وتماسك السردية والتصور الذي يحمله الفرد عن الحياة. ولكن ما إن يصيب هذه السيرورة تعطل وانقطاع يعني بالضرورة تجفيف منابع الشخصية، لا بل إنه تجفيف لمنابع الذات. ومن هنا الخلاصة أن وصول الاغتراب إلى هذه المستويات القصوى يقودنا إلى خلاصة ماركسية أخرى وهي أن العلاقات الرأسمالية اليوم لم تعد معيقة لتطور القوى المنتجة بل هي تعمل على تدميرها. هذا هو التحليل الملموس لمقولة تدمير القوى المنتجة.

توظيف ما سبق

نعيد القول مجدداً بأن مواجهة الإمبريالية وإن كان يحصل على المستوى الاقتصادي والعسكري والسياسي الفوقي، إلا أنّ مسار تدمير الحياة على الكوكب في جانبه الاجتماعي اليومي والعقلي والروحي هو أعمق بكثير، ويحتاج إلى تحول في نمط الحياة ونمط العلاقة مع الواقع. إذاً المطلوب هو تقديم نمط حياة جديد يقوم على إعادة ربط الإنسان بواقعه وإعطائه أدواراً حقيقية تتخطى المنهجية التي تضمنتها الليبرالية في مفهومها عن السعادة والتحقق. والاشتراكية في نسختها السابقة لم تصل هذا الحد في برنامجها الواعي، بل حصل ذلك ضمنياً من خلال تعظيم مساحة الثقافة والفنون والأدب والعلوم والممارسة السياسية للجميع. وعلى النسخة الجديدة أن تنقل الضمني إلى المستوى الصريح «يمكن هنا مراجعة المادة السابقة، قاسيون عدد 1071». في الخلاصة يجب تقديم حلم للبشرية في مواجه الفناء المحقق الذي لم يعد بعيد الحصول، طبيعياً ومعنوياً- عقلياً.